



## الفصل التشريعي السابع عشر دور الانعقاد العادي الأول

التقرير (الثاني التكميلي)

قطاع اللجان

اللجنة المشتركة بين:

لجنة الشؤون الداخلية والدفاع

ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ: 13 محرم 1445هـ

الموافق: 31 يوليو 2023م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير (الثاني) التكميلي للتقرير (الأول) للجنة المشتركة من لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن التعديلات المقدمة على المشروع بقانون بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، والذي تم إقراره بالمدولة الأولى بجلسة مجلس الأمة بتاريخ 2023/7/27م.

وقد وافق المجلس في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق 2023/7/25 على الرسالة الواردة بطلب تشكيل لجنة مشتركة بين لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية، لبحث مشروع القانون المشار إليه.

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

رئيس اللجنة

خالد محمد المونس

يخرج في الجلسة الخاصة يوم الثلاثاء الموافق  
2023/7/27م يوافق على الأضواء  
2023/7/27م



التاريخ: 13 محرم 1445 هـ  
الموافق: 31 يوليو 2023 م

الفصل التشريعي السابع عشر  
دور الانعقاد العادي الأول

### التقرير الأول التكميلي

للجنة المشتركة من لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية

عن

التعديلات المقدمة على المشروع بقانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، الذي أقر في  
مداولته الأولى بجلسة مجلس الأمة يوم الخميس الموافق 2023/7/27:

- 1- التعديل المقدم من السادة الأعضاء/ محمد هايف المطيري، محمد عوض الرقيب، مبارك هيف الحجر، حمدان سالم العازمي، فايز غنام الجمهور، فهد عبدالعزيز المسعود، د. فلاح ضاحي الهاجري، حمد عادل العبيد.
- 2- التعديل المقدم من السادة الأعضاء/ محمد هايف المطيري، محمد عوض الرقيب، مبارك هيف الحجر، حمدان سالم العازمي، فايز غنام الجمهور.
- 3- التعديل المقدم من السيد العضو/ د. عادل جاسم الدمخي.
- 4- التعديل المقدم من السيد العضو/ د. حمد محمد المطر.
- 5- التعديل المقدم من السيدين العضوين/ عبدالوهاب عارف العيسى، حمد عبدالرحمن العليان.
- 6- التعديل المقدم من السادة الأعضاء/ فهد فلاح بن جامع، هاني حسين شمس، د. عادل جاسم الدمخي، د. مبارك حمود الطشة، مرزوق فالح الحبيني.
- 7- التعديل المقدم من السيد العضو/ د. بدر حامد الملا.
- 8- التعديل المقدم من السادة الأعضاء/ د. جنان محسن رمضان، داود سليمان معرفي، عبدالوهاب عارف العيسى، حمد عبدالرحمن العليان، مهلهل خالد المضاف، هاني حسين شمس.



- 9- التعديل المقدم من السيدين العضوين/ د. حسن عبدالله جوهر، هاني حسين شمس.
- 10- التعديل المقدم من السيد العضو/ داود سليمان معرفي
- 11- التعديل المقدم من السيد العضو/ حمد عبدالرحمن العليان.
- 12- التعديل المقدم من السيدة العضو/ د. جنان محسن رمضان
- 13- التعديل المقدم من السيد العضو/ هاني حسين شمس
- 14- التعديل المقدم من السيد العضو/ سعود عبدالعزيز العصفور
- 15- التعديل المقدم من السيد العضو/ مرزوق فالح الحبيني
- 16- التعديل المقدم من السيد العضو/ حمدان سالم العازمي
- 17- التعديل المقدم من السيد العضو/ حمد عادل العبيد
- 18- التعديل المقدم من السادة الأعضاء/ فهد عبدالعزيز المسعود، حمد عادل العبيد، فايز غنام الجمهور.
- 19- التعديل المقدم من السادة الأعضاء/ حمد عبدالرحمن العليان، فهد فلاح بن جامع، عبدالله تركي الانبعي، فارس سعد العتيبي، حمد محمد المدلج، د. حمد محمد المطر، د. جنان محسن رمضان، مهلهل خالد المضاف، فايز غنام الجمهور، د. عادل جاسم الدمخي، د. عبدالعزيز طارق الصقبي، د. حسن عبدالله جوهر.
- 20- التعديل المقدم من السيد العضو/ مرزوق علي الغانم.
- 21- التعديل المقدم من السيد العضو/ د. عبدالهادي ناصر العجمي.
- 22- التعديل المقدم من السيد العضو/ د. فلاح ضاحي الهاجري.
- 23- التعديل المقدم من السيد العضو/ د. مبارك حمود الطشة.
- 24- التعديل المقدم من السيد العضو/ د. مبارك حمود الطشة.
- 25- التعديل المقدم من السيد العضو/ ماجد مساعد المطيري.



## الإحالة :

سبق وأن قدمت اللجنة المشتركة من لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية تقريرها ( الأول) عن مشروع القانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة في جلسته المعقودة بتاريخ 2023/7/27، ووافق عليه في مداولته الأولى، وقدمت بعد الجلسة عدد من التعديلات إلى اللجنة لدراستها وتقديم تقرير بشأنها إلى المجلس.

## اجتماعات اللجنة:

عقدت اللجنة اجتماعاً لهذا الغرض في 2023/7/31، وقد حضر جانباً من اجتماع اللجنة كل من السادة الأعضاء التالية أسماؤهم:

1. السيد العضو/ حمدان سالم العازمي.
2. السيد العضو/ هاني حسين شمس.
3. السيد العضو/ عبدالله جاسم المظف.
4. السيد العضو/ أسامة زيد الزيد.
5. السيد العضو/ عبدالوهاب عارف العيسى.
6. السيد العضو/ عبدالله تركي الأنبعي.
7. السيد العضو/ مرزوق فالح الحبيني.
8. السيد العضو/ د. حسن عبدالله جوهر

كما حضر ممثلو وزارة العدل وهم:

1. السيد/ فالح عبدالله الرقبة- وزير العدل ووزير الدولة لشؤون الإسكان.
2. المستشار/ علي ماهر- رئيس المكتب الفني.



## موضوع التعديلات:

### التعديل المشار إليه في البند رقم (1):

#### - تعديل المادة (17)، على النحو التالي:

- أ. يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بجريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء.
- ب. يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة المساس بالذات الأميرية، ما لم يرد إليه اعتباره.

### التعديل المشار إليه في البند رقم (2):

#### - تعديل البند رقم (1) من المادة (20)، على النحو التالي:

1. أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للمرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له.

### التعديل المشار إليه في البند رقم (3):

- تعديل الفقرة الثانية من المادة (2)، استبدال جملة "نديهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات" بـ "بتفرغهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات".
- إضافة فقرة ثانية على المادة (17) أو مادة مستقلة بعدها برقم (18)، ونصها الآتي التالي: "ولا يسري حكم هذه المادة بأثر رجعي".



#### التعديل المشار إليه في البند رقم (4):

- تعديل الفقرة الثانية من المادة (2)، تلغى عبارة " بالإضافة إلى عملهم الأصلي".
- إضافة فقرة ثانية على المادة (27) أو مادة مستقلة بعدها، ونصها الآتي التالي: " ويستثنى من ذلك كله لوحات الطرق المرخصة والواردة بعقود المزايدات الإعلانية المطروحة من قبل بلدية الكويت".

#### التعديل المشار إليه في البند رقم (5):

- تعديل المادة (22)، برفع رسوم الترشح من 50 دينار إلى 500 دينار.

#### التعديل المشار إليه في البند رقم (6):

- تعديل الفقرة الأولى من المادة (52)، بحذف عقوبة الحبس والاكتفاء بالغرامة بالنسبة للجرم المنصوص عليه في المادة المشار إليها، وذلك على النحو التالي: " يعاقب بغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف "

#### التعديل المشار إليه في البند رقم (7):

- تعديل المادة (1)، إضافة التعريفات التالية:
- الرئيس: رئيس المفوضية العامة للانتخابات.
- المجلس: مجلس الأمناء المشرف على أعمال المفوضية.
- تعديل المادة (2)، وذلك على النحو التالي:



" تنشأ المفوضية العامة للانتخابات تتولى الاشراف على الانتخابات وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات وتنظيم الاستطلاعات الانتخابية، وتلحق بوزير العدل ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها.

وتشكل المفوضية العامة للانتخابات من سبعة قضاة كويتيين شاغلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو محكمة الاستئناف أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، ويصدر مرسوم بندبهم للعمل فيها بالإضافة إلى عملهم الأصلي بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء ويكون الرئيس متفرغاً طيلة فترة ترؤسه المفوضية.

ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية ومكافآت أعضائها وسائر شؤونها الأخرى.

ويكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة عامة تتألف من أمين عام و أمين مساعد أو أكثر وعدد كاف من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتشكيل وتحديد اختصاصاتها ومكافآت أعضائها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس المفوضية".

وتصدر المفوضية لائحة بالقواعد والإجراءات التي تسير عليها خلال مباشرتها لعملها، وتدرج الاعتمادات المالية ضمن ميزانية وزارة العدل.

- إضافة بندين برقم (13) و (14) على المادة (3)، وذلك على النحو التالي:  
13. وضع القواعد المنظمة لإجراء عملية تصويت الكويتيين المتواجدين أو المقيمين بالخارج.



14. وضع مدونه للسلوك الانتخابي لكل من المرشحين والناخبين ووسائل الإعلام.

- تعديل المادة (12)، يستبدل نص المادة المشار إليها بالنص الآتي: " لا يجوز نقل القيد الانتخابي من دائرة إلى دائرة أخرى إلا بعد مرور خمس سنوات من تاريخ القيد"

- تعديل المادة (46)، يستبدل نص المادة المشار إليها بالنص الآتي: " يعلن الرئيس أسماء الأعضاء الفائزين بالانتخابات وفقاً لمحاضر نتائج الانتخاب بكافة الدوائر فور انتهاء العملية الانتخابية".

- تعديل المادة (57)، إضافة فقرة أولى للمادة المشار إليها، ونصها الآتي: " مع عدم الاخلال بأحكام القانون رقم 2005/47".

- إضافة مادة جديدة في الباب الأخير نصها الآتي: " تسري أحكام قانون انشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية على الرئيس ونائبة وعلى القياديين في المفوضية".

#### التعديل المشار إليه في البند رقم (8):

- إلغاء الفقرة الثانية من المادة (16) ، والمتعلقة بشرط التزام المرأة التي تباشر حقها بالانتخاب أو الترشح بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية.



### التعديل المشار إليه في البند رقم (9):

- إضافة المرسوم رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له في ديباجة القانون.
- تعديل المادة (2)، وذلك على النحو التالي: "وتشكل المفوضية العامة للانتخابات من سبعة قضاة كويتيين أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، برئاسة أقدمهم، ويصدر مرسوم بئدبهم بالمفوضية لمدة أربع سنوات، غير قابلة للتجديد، بالإضافة إلى عملهم الأصلي، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء".
- تعديل الفقرة الثانية من المادة (16) ، على النحو التالي: "ويشترط لمباشرة حق الانتخاب و الترشيح الالتزام بالقواعد و الأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية".
- تعديل البند الأول من المادة (20)، على النحو التالي: "أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية".
- تعديل الفقرة الأولى من المادة (48) ، على النحو التالي: " لكل من استبعد ترشيحه من كشوف المرشحين أن يطعن على القرار الصادر باستبعاده خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر كشف المرشحين أو من تاريخ إعلانه أو علمه به علماً يقينياً أمام الدائرة الإدارية المختصة على أن تنظر الطعون خلال ثمانية و أربعين ساعة من تقديمها".



### التعديل المشار إليه في البند رقم (10):

- تعديل الفقرة الثانية من المادة (2)، على النحو التالي: "وتشكل المفوضية العامة للانتخابات من ثلاثة قضاة شاغلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو محكمة الاستئناف (أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، برئاسة أقدمهم) بموافقة المجلس الأعلى للقضاء، وأربعة كويتيين من خارج وزارة العدل والسلطة القضائية من الحقوقيين يختارهم مجلس الأمة، ويصدر مرسوم بندبهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات بالإضافة إلى عملهم الأصلي".
- إلغاء الفقرة الثانية من المادة (16) المشار إليها أعلاه.
- حذف عبارة "ما لم يرد إليه اعتباره" في المادة (17).
- إضافة بند جديد رقم 6 إلى المادة (20) ونصها الآتي: "6. أن لا يكون المرشح قد تجاوزت مدة عضويته بمجلس الأمة أكثر من (8) سنوات متصلة أو منفصلة".
- استبدال كلمة "رجال القضاء" أينما وردت في مشروع القانون لتصبح "القضاة" على اعتبار أن القاضي تشمل القاضي الرجل والقاضية المرأة دون تمييز بينهم.

### التعديل المشار إليه في البند رقم (11):

- تعديل المادة (2)، على النحو التالي: "تنشأ المفوضية العامة للانتخابات تتولى الاشراف على الانتخابات وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها".



أ. تتشكل المفوضية على النحو التالي:

1. أربعة أعضاء يكون من بينهم الرئيس يرشحهم رئيس مجلس الأمة وتتم المصادقة عليهم بجلسة سرية للمجلس.
2. ثلاثة من رجال القضاء شاغلي درجة وكيل محكمة التمييز أو محكمة الاستئناف أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة يختارهم المجلس الأعلى للقضاء.

ويكون جميع أعضاء المفوضية السبعة متفرغين تماماً للعمل في المفوضية، ويصدر بتعيينهم جميعاً مرسوم وتحدد مكافأتهم بقرار من مجلس الوزراء وتكون مدة العضوية أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط. تكون للمفوضية شخصية اعتبارية مستقلة تتمتع باستقلال مالي وإداري ويشرف عليها وزير الدولة لشئون مجلس الأمة وتكون لها ميزانية تدرج ضمن ميزانية وزارة الدولة لشئون مجلس الأمة.

تؤدي المفوضية مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شؤونها بأي صورة كانت وتصدر اللائحة التنفيذية بمرسوم بناءً على اقتراح رئيس المفوضية، ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية ومكافآت أعضائها وسائر شؤونها الأخرى.

ويكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة عامة تتألف من أمين عام و أمين مساعد أو أكثر وعدد كاف من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتشكيل وتحديد اختصاصاتها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص بناءً على اقتراح رئيس المفوضية".



- **تعديل المادة (7) ، على النحو التالي:** " لا يجوز أن يكون أي رئيس أو أعضاء المفوضية العامة للانتخابات، أو أي من موظفي الأمانة العامة قريباً لأحد من المرشحين حتى الدرجة الثالثة ( ابن الأخ و ابن الأخت) وعليه في هذه الحالة الإفصاح عن ذلك كتابة فور علمه بترشحه لتتخذ المفوضية الإجراءات المناسبة بهذا الشأن بما فيها جواز نذب من يحل محله".
- **تعديل المادة (16) ، على النحو التالي:** " لكل كويتي بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب ، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم تمض على تجنسه عشرين سنة ميلادية وفقاً لحكم المادة (6) من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، ويشترط أن يكون كامل الأهلية القانونية وألا يكون قد صدر في حقه حكم بات في إحدى جرائم الإفلاس بالتدليس ما لم يرد إليه اعتباره وفقاً للقانون".
- **تعديل المادة (17) ، على النحو التالي:** " يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف و الأمانة ما لم يرد إليه اعتباره".
- **تعديل المادة (22) ، على النحو التالي:** " يجب على كل من يريد ترشيح نفسه أن يدفع مبلغاً وقدره (500) دينار كويتي للمفوضية و لا يقبل طلب الترشيح إلا إذا كان مرفقاً به ما يفيد سداد هذا المبلغ".
- **تعديل المادة (31) ، على النحو التالي:** " لا يجوز أن يكون أياً من القضاة أو أعضاء النيابة العامة المعينون لرئاسة اللجان الانتخابية، أو أحد أعضاء هذه اللجان قريباً لأي من المرشحين حتى الدرجة الثالثة ( ابن الأخ أو الأخت) في الدائرة الانتخابية التي يعين فيها".



## التعديل المشار إليه في البند رقم (12):

- **تعديل الفقرة الثانية من المادة (2)، على النحو التالي:** "وتشكل المفوضية العامة للانتخابات من سبعة أعضاء كويتيين يصدر بتعيينهم وتحديد مكافأتهم بمرسوم وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ويتولى رئاسة المفوضية أكبر الأعضاء سناً، وثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص يرشحهم مجلس الأمة، وأربعة قضاة من شاغلي درجة وكيل محكمة التمييز أو محكمة الاستئناف يرشحهم المجلس الأعلى للقضاء.
- **إضافة بند جديد برقم (13) على المادة (3) ، على النحو التالي:** "13. إعداد الدراسات والتقارير بشأن تطوير العملية الانتخابية على ضوء الممارسة الفعلية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تصويت المواطنين في الخارج والتصويت الإلكتروني، واقتراح المتطلبات التشريعية والقانونية ورفعها إلى الوزير المختص".
- **تعديل الفقرة الأولى من المادة (10)، على النحو التالي:** "تزود الهيئة العامة للمعلومات المدنية الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات بكشوف متضمنة أسماء وبيانات الكويتيين كاملة الذين بلغوا السن القانوني لمباشرة حق الانتخاب ، وذلك بترتيب حروف الهجاء لكل دائرة انتخابية على حدة شاملة رقم بطاقته المدنية ورقم شهادة الجنسية وتاريخ الحصول عليها ومحل و عنوان سكنهم الثابت بالبطاقة المدنية، وتقوم الأمانة العامة بقاء أسماء الكويتيين في دوائرهم الانتخابية وفقاً لما هو وارد في الكشف بعد التحقق من توافر جميع الشروط المطلوبة لتولي حقوقهم الانتخابية في



- موعد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر في الجدول الانتخابي، ويراعى في تحديث هذه البيانات أن تشمل ما يأتي:
- إلغاء الفقرة الثانية من المادة (16).
- تعديل المادة (17)، على النحو التالي: "يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يرد إليه اعتباره".
- حذف كلمة "رجال" لتصبح "الشرطة" بدلاً من "رجال الشرطة" في المادتين المادة (33) و (51)، كذلك حذف كلمة "رجال القضاء" لتصبح "قضاة" في المادة (56).
- تعديل الفقرة الأولى من المادة (52)، على النحو التالي: "يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار كويتي".
- إلغاء المواد (57) و (58) و (59).

#### التعديل المشار إليه في البند رقم (13):

- تعديل الديباجة وإضافة المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له، وذكر القوانين المعدلة له في المذكرة التفسيرية للقانون.
- تعديل البند الأول من المادة (2)، على النحو التالي: "يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية".



### التعديل المشار إليه في البند رقم (14):

- **تعديل الفقرة الثانية من المادة (2)، على النحو التالي:** "وتشكل المفوضية العامة للانتخابات من سبعة قضاة كويتيين شاغلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو محكمة الاستئناف، أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، برئاسة أقدمهم، ويصدر مرسوم بندبهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة بالإضافة إلى عملهم الأصلي، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء.
- **تعديل البند 12 من المادة (3)، على النحو التالي:** "12. إعداد تقرير نهائي عن سير العملية الانتخابية متضمناً الاقتراحات المناسبة لتطويرها، وتقديم نسخة منه إلى مجلس الأمة، ووزير العدل، ورئيس مجلس القضاء الأعلى".
- **تعديل المادة (16) ، بخفض سن الانتخاب إلى 18 سنة ، مع إلغاء الفقرة الثانية من المادة والتي تشترط التزام المرأة بقواعد الشريعة الإسلامية.**
- **تعديل المادة (22) ، على النحو التالي:** "يجب على كل من يريد ترشيح نفسه أن يدفع مبلغاً وقدره (500) دينار كويتي للمفوضية و لا يقبل طلب الترشيح إلا إذا كان مرفقاً به ما يفيد سداد هذا المبلغ".
- **تعديل البند الثامن من المادة (53) على النحو التالي:** " كل من أدخل بحرية الانتخاب، أو نظامه باستعمال القوة، أو التهديد، أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات "وتعديل البند الحادي عشر على النحو التالي: " كل من استخدم دور العبادة أو دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو إضرار به".
- **إلغاء المواد (18) و (27) و (55).**



- إضافة فقرة على المذكرة الايضاحية ونصها الآتي: " فيجوز لكل من صدر حكم بحرمانه من الانتخاب والترشح عملاً بالنص السابق أن يمارس حق الانتخاب والترشح فور سريان أحكام هذا القانون"، بعد فقرة (ومن الجدير بالذكر بأن أيه أحكام سبق وأن صدرت..)

#### التعديل المشار إليه في البند رقم (15):

- تعديل الفقرة الثانية من المادة (2)، على النحو التالي: " وتُشكل المفوضية العامة للانتخابات من سبعة قضاة شاغلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو محكمة الاستئناف، أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، ويكون الاختيار حسب اقدمية التعيين برئاسة أقدمهم، ويصدر مرسوم بندهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات بالإضافة إلى عملهم الأصلي، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء".

#### التعديل المشار إليه في البند رقم (16):

- تعديل المادة (17)، بإضافة "الصحابة"، على النحو التالي، يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الصحابة أو الذات الأميرية، ما لم يرد إليه اعتباره.



### التعديل المشار إليه في البند رقم (17):

- تعديل المادة (2)، بإضافة كلمة "بمرسوم" على الفقرة الأولى لتصبح تنشأ المفوضية بمرسوم، وتعديل الفقرة الثالثة على النحو التالي: "ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية وتعين أعضائها وتحديد مكافئاتهم وسائر شئونها الأخرى".
- تعديل البند 12 من المادة (3)، على النحو التالي: "12. إعداد تقرير نهائي عن سير العملية الانتخابية متضمناً الاقتراحات المناسبة لتطويرها، ويقدم إلى وزير العدل وتقدم نسخة منه إلى رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء".
- تعديل الفقرة الأولى من المادة (6)، على النحو التالي: "يُحظر على رئيس وأعضاء المفوضية العامة للانتخابات، وموظفي الأمانة العامة ومن يستعان به من ذوي الخبرة والكفاءة ما يأتي:".
- تعديل المادة (8)، على النحو التالي: "يكون بكل دائرة انتخابية جدول انتخاب أو أكثر، تحرره المفوضية العامة للانتخابات وفقاً لأحكام هذا القانون".
- تعديل المادة (17)، على النحو التالي: "يحرم من الانتخابات كل من صدر بحقه حكم بات:أ. في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء.ب. أو في جريمة المساس في الذات الأميرية أو بعقوبة جنائية أو في جريمة مزلة بالشرف أو بالأمانة أو ثبت بحقه حكم الرشوة بالانتخابات، ما لم يرد إليه اعتباره".



- إضافة كلمة " الكويتيين " بعد كلمة النيابة العامة على الفقرة الثانية من المادة (30).

- تعديل البند الثاني عشر من المادة (53) لتصبح كالتالي: " ثاني عشر: كل من استخدم أموال الجمعيات والنقابات والأندية والمبرات أو استخدم مقارها للدعوة إلى التصويت لمرشح معين أو اضراراً به."

- تضاف إلى الفقرة الأولى من المادة 62 الفقرة التالية: " ويجوز للمفوضية العامة أن تكلف الأجهزة الحكومية بالتأكد من صحة أي من العناوين المرسلة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية."

التعديل المشار إليه في البند رقم (18):

- إضافة بند ينظم استطلاعات الرأي.

- تعديل المادة (17) إضافة الصحابة وأمهات المؤمنين، وذلك على النحو التالي: " يحرم من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي: أ. جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الصحابة أو أمهات المؤمنين. ب. جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو بالذات الأميرية، ما لم يرد إليه اعتباره."

- تعديل الفقرة الثانية من المادة (40) بإضافة "ومندوبين المرشحين الحاضرين ليكون إثبات أنه المحضر الذي تم اعتماده في اللجنة لينتهي شبهات الطعن في العد أو التغيير" وإضافة عبارة "كحد أدنى".

- يضاف بعد البند الخامس من المادة (42) النص الآتي: " يتم الإعلان عنها في القاعة وتبين سبب الإبطال أمام جميع الحضور، مع إعطاء المندوب الحق في التحفظ أو إعطاء الاعتراض على الإبطال في محضر اللجنة."

- إضافة عبارة " كحد أدنى على المادة (44).



### التعديل المشار إليه في البند رقم (19):

- **تعديل المادة (2)، على النحو التالي:** " تنشأ المفوضية العامة للانتخابات، وتتولى الإشراف على الانتخابات، وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات، ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها.

تشكل المفوضية على النحو التالي:

1. أربعة أعضاء يكون من بينهم الرئيس يرشحهم رئيس مجل الأمة وتتم المصادقة عليهم بجلسة سرية لمجلس الأمة.

2. ثلاثة من رجال القضاء شاغلي درجة وكيل محكمة التمييز أو محكمة الاستئناف أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة يختارهم المجلس الأعلى للقضاء.

ويكون جميع أعضاء المفوضية السبعة متفرغين تماماً للعمل في المفوضية، ويصدر بتعيينهم جميعاً مرسوم وتحدد مكافأتهم بقرار من مجلس الوزراء وتكون مدة العضوية أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

يكون للمفوضية شخصية اعتبارية مستقلة تتمتع باستقلال مالي وإداري ويشرف عليها وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وتكون لها ميزانية تدرج ضمن ميزانية وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.



تؤدي المفوضية مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شؤونها بأي صورة كانت وتصدر اللائحة التنفيذية بمرسوم بناء على اقتراح رئيس المفوضية، ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية ومكافآت أعضائها وسائر شؤونها الأخرى.

يكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة عامة تتألف من أمين عام وأمين عام مساعد أو أكثر وعدد كاف من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها والإجراءات التي تسير عليها لمباشرة أعمالها قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح رئيس المفوضية."

#### التعديل المشار إليه في البند رقم (20):

- **تعديل البند (10) من المادة (3)، على النحو التالي:** "تلقي الشكاوي من الناخبين والمرشحين والمنظمات المدعوة للمشاركة فيما يشوب العملية الانتخابية من مخالفات أو تدخل من السلطة التنفيذية أو من أي جهة أخرى للتأثير في سير العملية الانتخابية، وفحصها وإزالة أسبابها وإبلاغ النيابة العامة بما ينطوي عليه الفعل من شبهة الجريمة الجزائية".
- **تعديل الفقرة الثانية من المادة (16)، على النحو التالي:** "ويشترط لمباشرة المرأة والرجل لحقهما في الانتخاب والترشيح الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية".



- **تعديل المادة (17)، حدد المقترح مدة رد الاعتبار، على النحو التالي:** "يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف و الأمانة أو جريمة المساس بالذات الإلهية أو الذات الأميرية، ما لم يرد إليه اعتباره. واستثناء من أحكام المادة 245 من القانون رقم 1960/17 المشار إليه أعلاه تكون المدة اللازمة لرد الاعتبار عن جرائم المساس التي ارتكبت قبل صدور هذا القانون ثلاث سنوات إذا كانت العقوبة الحبس مدة تزيد على ثلاث سنوات، وستين إذا كانت العقوبة لا تزيد على ذلك، وسنة واحدة إذا كانت العقوبة المحكوم بها الغرامة".

- **تعديل الفقرة الأولى من المادة (34)، على النحو التالي:** " للمرشحين ووكلائهم حق الدخول في قاعة الانتخاب، ولهم أن يوكلوا في كل مركز اقتراع أحد الناخبين بالدائرة ويكون التوكيل كتابة، ولمندوب المرشح أي مرشح حق التواجد في اللجنة أثناء عملية الفرز كاملة ولا يجوز إخراجه ما لم يرتكب فعلاً يستدعي ذلك".

- **تعديل الفقرة الثانية من المادة (40)، على النحو التالي:** " وفور انتهاء عملية الانتخاب في جميع لجان الدائرة، تقوم كل لجنة بفرز صندوق الانتخاب بالنداء العلني ويجب أن تكون ورقة التصويت عند الفرز على مرأى من جميع المرشحين أو ممثليهم، ويتم تحرير محضر لفرز الأصوات من أصل وصورة ويتم التوقيع عليه من رئيس وأعضاء اللجنة الحاضرين، وتعاد أوراق الانتخاب بعد ذلك إلى الصندوق مع محضر الانتخاب ونسخة من محضر الفرز ، ويتم غلق الصندوق وختمه بالشمع الأحمر ما عدا صناديق اللجان الأصلية، ثم تنقل كل لجنة فرعية صندوق الانتخاب إلى مقر اللجنة الأصلية التي تتبعها برفقة رئيس



- اللجنة ومندوب المفوضية وخمسة من ممثلي المرشحين الحاضرين يُختارون بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق، ويتم تسليم أصل محضر فرز الأصوات وال صندوق إلى رئيس اللجنة الأصلية".
- **تعديل البند (2) من المادة (42)، على النحو التالي:** "2. الآراء التي تثبت على ورقة غير مختومة والتي سلمت من اللجنة".
  - **كما اقترح عدم قصر المفوضية على التشكيل القضائي وإضافة تصويت الكويتيين بالخارج.**

#### التعديل المشار إليه في البند رقم (21):

- **إضافة على الديباجة القانون التالي:** " القانون رقم (44) لسنة 1994 بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (7) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية".
- **تعديل تعريف الانتخابات الفرعية في المادة الأولى، على النحو التالي:** " انتخابات تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد ليوم الانتخابات لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتمين لفئة أو طائفة".
- **تعديل المادة (2) على النحو التالي:** " تنشأ المفوضية العامة للانتخابات، وتتولى الإشراف على الانتخابات، وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات، وتلحق بوزير العدل مالياً وإدارياً ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها. -رئيساً يختاره مجلس الأمة



- أميناً عاماً يختاره مجلس الأمة.

- ثلاث قضاة كويتيين شاغلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو الاستئناف، أو ما يعادلها من النيابة العامة ويصدر مرسوم بندبهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات بالإضافة إلى عملهم الأصلي وذلك بموافقة المجلس الأعلى للقضاء.

- واثنين من جمعيات النفع العام يختارهم رئيس مجلس الأمة ... إلى آخر المادة كما وردت بالمشروع الذي اقره المجلس المداولة الأولى.

- تعديل البند رقم (12) من المادة (3) ، على النحو التالي: " اعداد التقرير النهائي التفصيلي عن سير العملية الانتخابية متضمناً الاقتراحات المناسبة لتطويرها، وتقدم نسخة منه إلى رئيس مجلس الأمة ووزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء".

- تعديل المادة (29)، على النحو التالي: " يتم تجهيز صناديق الاقتراع، وطباعة أوراق الانتخاب بالشكل الذي تحدده المفوضية العامة للانتخابات".

التعديل المشار إليه في البند رقم (22):

- إضافة فقرة ثانية على نص المادة (17) بأن لا يسري حكم المادة بأثر رجعي.  
- إضافة فقرة أخيرة على المادة (27) ونصها الآتي: " ويستثنى من ذلك كله لوحات الطرق المرخصة والواردة بعقود المزادات الاعلانية المطروحة من قبل بلدية الكويت".



### التعديل المشار إليه في البند رقم (23):

- إضافة كلمة " الكويتيين " على المادة (30)، ليصبح النص: " وتشكل كل لجنة برئاسة أحد أعضاء القضاء أو النيابة العامة الكويتيين".
- تعديل المادة (56) بحذف كلمة رجال ليشمل النص أعضاء السلطة القضائية من الرجال والنساء.
- إضافة قانون المطبوعات والنشر، وقانون الإعلام الإلكتروني، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
- تعديل نص المادة (3) بإضافة اختصاص للمفوضية وهو تحديد قيمة المكافآت المالية للمشاركين في تنظيم العملة الانتخابية كما هو معمول به في الوضع الحالي وهو كتاب من وزير العدل في انتخابات تكون فيه قيمة المكافأة خاضعة لتقدير ديوان الخدمة المدنية كما هو حال الموظفين المدنيين من وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الإعلام.
- إضافة الصحابة وأمهات المؤمنين على المادة (17).
- تعديل المادة (45) بأن تعاد الانتخابات بين المرشحين الأثنين أو أكثر في حال تساوي الأصوات التي حصلوا عليها.
- تعديل المادة (47) فيما يتعلق في صلاحية المفوضية في اعلان أسماء الفائزين، بحيث يصبح التعديل بأن يكون الإعلان عن النتائج مرة واحدة بشكل نهائي وقاطع وبعد تدقيق الأرقام وحساب الأصوات ويستوي أن ذلك بعد 48 أو 72 ساعة وإن كان التعجيل في إعلان النتائج أفضل حسماً للأمر.



### التعديل المشار إليه في البند رقم (24):

- **تعديل المادة (3)** بإضافة ممثل عن جمعية المحامين و ممثلين من هيئات المجتمع المدني على تشكيل المفوضية.

### التعديل المشار إليه في البند رقم (25):

- **تعديل المادة (54) من مشروع القانون، على النحو التالي:** "يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة مالية لا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

أولاً: كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه لغيره ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت ،

ثانياً: كل من تحايل علانية بأي وسيلة من وسائل الإعلام أو النشر، أو خفية برسائل، أو اتصالات هاتفية أو عن طريق وسطاء لشراء أصوات الناخبين إغراء بالمال أو أعطى أو عرض أو تعهد بأن يعطي ناخباً شيئاً من ذلك ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت .

ثالثاً: كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

رابعاً: كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أخباراً غير صحيحة عن سلوك أحد المرشحين أو أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .

خامساً: كل من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملاً سلاحاً بالمخالفة لأحكام المادة (34) من هذا القانون.



سادساً: كل من قام بتصوير ما يثبت إعطاء صوته لمرشح معين.  
سابعاً: كل من قام بتغيير عنوانه المحدد للموطن الانتخابي إلى موطن آخر وهو يعلم بعدم صحة تلك البيانات.  
ثامناً: كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جدول الانتخاب أو أي ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة الانتخاب بأي طريقة أخرى .  
تاسعاً: كل من أخل بحرية الانتخاب، أو بنظامه باستعمال القوة، أو التهديد، أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات.

عاشراً: كل من خطف الصندوق المحتوي على أوراق الانتخاب أو أتلفه .

- **إلغاء المادة (55) واستبدالها بالنص التالي:** "تسقط الدعوى العمومية والمدنية المتعلقة بالجرائم الواردة بأحكام هذا القانون بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ لان النتائج النهائية من قبل المفوضية العامة للانتخابات.
- **إضافة فقرة جديدة للمادة (17) تحصر الجرائم المخلة بالشرف والأمانة.**

### رأي الجهات المعنية:

أبدى ممثلو وزارة العدل موافقتهم على التعديلات التي قدمها السادة أعضاء مجلس الأمة بعد المداولة الأولى، وأخذت بها اللجنة.



## عرض عمل اللجنة:

بعد البحث ودراسة التعديلات المقدمة على مشروع القانون بعد إقراره في المداولة الأولى، رأت اللجنة الأخذ ببعض التعديلات بعد تعديل الصياغة وذلك وفق النص الذي انتهت إليه اللجنة، كما هو مبين في الجدول المقارن.

وقد أدخلت اللجنة بعض التعديلات على مشروع القانون المشار إليه وأهمها:

1-التعديل على تشكيل المفوضية حيث تم تخفيض عدد أعضاء المفوضية إلى خمسة أعضاء بالإضافة إلى تعديل آلية تعيينهم حيث تتم بموجب مرسوم ولمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

2-منح رئيس المفوضية الصلاحيات المخولة لوزير المالية بشأن استخدام الاعتمادات المالية المقررة في ميزانية المفوضية، بالإضافة لممارسة الصلاحيات المقررة بديوان الخدمة المدنية من حيث تنظيم أعمالها وشنون موظفيها.

3- وضع القواعد الخاصة بممارسة استطلاعات الرأي والاستبيان الانتخابي وإصدار التصاريح اللازمة لذلك.

4- إضافة شروط جديدة للناخب من حيث الالتزام بأحكام الدستور والقانون والشريعة الإسلامية بحيث يسري هذا التعديل على الرجل والمرأة.

5-منح المفوضية الحق بالاستعانة بالخبراء المحاسبين من الإدارة العامة للخبراء أثناء عملية الفرز وذلك لمزيد من الدقة في عمليات الجمع.

6- تجريم من يقوم بتنظيم استطلاعات الرأي الانتخابي واستبيانات الرأي العام دون الحصول على تصريح.



7- منح المفوضية الحق بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا لقانون على أن يصدر بمرسوم بناء على عرض وزير العدل وذلك للتأكيد على استقلالية المفوضية.

8- منح أعضاء المفوضية حصانة مؤقتة ضد اتخاذ أي إجراء جزائي كالقبض والتفتيش والحبس دون الحصول على إذن من المفوضية وذلك منذ إعلان الدعوة للانتخابات إلى حين إعلان النتائج التفصيلية باستثناء حالة الجرم المشهود، وهذه حصانة مؤقتة تهدف لحماية أعضاء المفوضية حتى يقوموا بأعمالهم خلال فترة الانتخابات ودرءاً للشكاوى الكيدية التي تهدف إلى تعطيل أعمال المفوضية.

#### رأي اللجنة (التصويت):

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى **الموافقة** بأغلبية آراء الحاضرين من أعضائها (1-7) على بعض التعديلات المقدمة، كما هو مبين في الجدول المقارن.

وبني رأي الأقلية على قصر تشكيل المفوضية من السلطة القضائية دون غيرهم من أهل الاختصاص والخبرة، كما أن للشريعة مدلولاً عاماً لا يمكن ضبطه فيما يخص الضوابط الشرعية الواجب إتباعها للناخب والمرشح في ممارسة حقه الدستوري علماً بأن الفتاوى متباينة في هذا الشأن، بالإضافة للاستدلال بحكم المحكمة الدستورية في الطعن المقيد برقم (20) لسنة 2009م والصادر بالجلسة المنعقدة بالمحكمة بتاريخ 28 من أكتوبر 2009م ومفاده "أن الفقرة الأخيرة المشار إليها بالصيغة فيها إنها جاءت مطلقة، مجملة، دون تحديد تعريف جامع مانع وإن وردت عبارة النص بصيغة الشرط، إلا إن جوهر الشرط يحمل تفسيره أكثر من معنى، وبه خفاء، فمدلول (القواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية) مدلول عام يستوعب أحكام الدين جميعها".



واللجنة تقدم تقريرها لمجلس الأمة لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده،

مقرر اللجنة  
د. محمد حسين المهان

المرفقات:

- النص كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الإيضاحية.
- الجدول المقارن.
- نسخة من التعديلات المقدمة.
- نسخة من قرار تشكيل اللجنة المشتركة.



**مرفق رقم (1)**  
**النص كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته**  
**الإيضاحية**



## مشروع قانون رقم ( ) لسنة 2023 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 10 ربيع الآخر 1443 هـ الموافق 15 نوفمبر 2021م بالاستعانة بسمو ولي العهد لممارسة بعض اختصاصات الأمير الدستورية،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم الأميري رقم (12) لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع لحكومة دولة الكويت،
- وعلى قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون الإجراءات والمحاکمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (17) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (24) لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (14) لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (38) لسنة 1980 والقوانين المعدلة له،
- وعلى قانون تنظيم الخبرة الصادر بالمرسوم بالقانون رقم (40) لسنة 1980 والقوانين المعدلة له،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 بإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية المعدل بالقانون رقم (61) لسنة 1982،
- وعلى القانون رقم (32) لسنة 1982 في شأن نظام المعلومات المدنية،



- وعلى المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له،
- وعلى القانون رقم (61) لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع،
- وعلى القانون رقم (20) لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية،
- وعلى القانون رقم (37) لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات المعدل بالقانون رقم (98) لسنة 2015،
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية،
- وعلى القانون رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت المعدل بالقانون رقم (1) لسنة 2018،
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 2023 في شأن منع تعارض المصالح،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

## الباب الأول

### التعريفات

#### مادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :

- المفوضية العامة للانتخابات: الجهة المعنية بالإشراف وتنظيم العملية الانتخابية.
- الرئيس: رئيس المفوضية العامة للانتخابات.
- الناخب: المواطن الذي له حق اختيار المرشح، وتوافرت به الشروط المتطلبية لمباشرة حقوقه الانتخابية.
- المرشح: المواطن المشارك بالعملية الانتخابية بعد تسجيل طلب رغبته في ذلك مستوفياً لكافة الشروط المتطلبية للترشيح .
- موطن الانتخاب: المكان الذي يقيم فيه الناخب بصفة فعلية ودائمة والثابت في البطاقة المدنية .



- جداول الانتخاب: الكشوف التي تتضمن أسماء من لهم الحق في الانتخاب، ورقم قيدهم الانتخابي وموطنهم الانتخابي، ودوائرهم الانتخابية، وأسماء الموقوفين من الانتخاب، وتعتبر هذه الكشوف حجة قاطعة يوم الاقتراع .
- لجان الانتخاب: اللجنة الرئيسية والأصلية والفرعية التي تتكون من أعضاء السلطة القضائية وغيرهم .
- مراكز الاقتراع: الأماكن المخصصة لإدلاء الناخبين بأصواتهم والتي تقوم المفوضية العامة للانتخابات بتحديد لها.
- الانتخابات الفرعية: كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها، وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتمين لفئة أو طائفة.

## الباب الثاني

### المفوضية العامة للانتخابات

#### مادة (2)

تنشأ المفوضية العامة للانتخابات، وتتولى الإشراف على الانتخابات، وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات، وتلحق بوزير العدل ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها.

وتشكل المفوضية العامة للانتخابات من خمسة قضاة كويتيين شاغلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو محكمة الاستئناف، أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، برئاسة أقدمهم، ويصدر مرسوم بتعيينهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية، ومكافآت أعضائها.

ويكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة عامة تتألف من أمين عام وأمين مساعد أو أكثر، وعدد كافٍ من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها ولوائحها المالية والإدارية قرار من رئيس المفوضية بعد موافقة أعضائها.



ولرئيس المفوضية الصلاحيات المخولة لوزير المالية بشأن استخدام الاعتمادات المالية المقررة في ميزانية المفوضية، وللمفوضية ممارسة الصلاحيات المقررة لديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق بتنظيم أعمالها وشؤون موظفيها.

وتُدرج الاعتمادات المالية للمفوضية ضمن ميزانية وزارة العدل.

### مادة (3)

تختص المفوضية العامة للانتخابات بما يأتي :

1. إعداد جداول الانتخابات وتحديث القيود وفقاً لما تزودها بها الهيئة العامة للمعلومات المدنية تنفيذاً لهذا القانون .
2. وضع خطة عامة للعملية الانتخابية والإعداد لها بجميع مراحلها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة .
3. تلقي طلبات الترشيح وفحصها واستبعاد من لا يستوفي الشروط المتطلبية في الدستور والقانون.
4. وضع القواعد المنظمة للدعاية والحملات والنفقات الانتخابية ومصادر التمويل، ومبلغ الحد الأعلى لتمويلها والإنفاق عليها، وقواعد توزيع الوقت المتاح للبحث في وسائل الإعلام المرئي والمسموع على أساس المساواة وبمراعاة ما يلي :
  - أ- عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة لأي من المرشحين والناخبين .
  - ب- الالتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية .
  - ج- عدم استخدام العنف أو التهديد باستخدامه .
5. وضع القواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني الكويتية والدولية المعنية بمتابعة الانتخابات ومراقبتها .
6. تحديد مقر لجان الانتخاب الرئيسية والأصلية والفرعية المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون.
7. تحديد مراكز الفرز ومقارها والقائمين عليها وتوزيع الأعضاء .
8. الإشراف على سلامة تطبيق إجراءات الانتخابات وفقاً لهذا القانون، والتحقق من التزام جميع أطراف العملية الانتخابية في جميع مراحلها بمعايير النزاهة والشفافية والحيادية .



9. إبداء الرأي فيما تعرضه عليها اللجان الانتخابية من مشكلات تصادف العملية الانتخابية.
10. تلقي الشكاوى من الناخبين والمرشحين والمنظمات المدعوة للمشاركة فيما يشوب العملية الانتخابية من مخالفات وفحصها وإزالة أسبابها وإبلاغ النيابة العامة بما تنطوي عليه من شبهة جريمة .
11. إعلان النتيجة النهائية التفصيلية للانتخابات من واقع محاضر الفرز التي تتلقاها من رؤساء اللجان بالنسبة لجميع المرشحين خلال عشرة أيام للكافة.
12. إعداد تقرير نهائي عن سير العملية الانتخابية متضمناً الاقتراحات المناسبة لتطويرها، وتقديم نسخة منه إلى رئيس مجلس الأمة ووزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء .
13. وضع القواعد الخاصة بممارسة استطلاعات الرأي والاستبيانات وقياس الرأي العام الانتخابي، وإصدار التصاريح اللازمة لها.

#### مادة (4)

تلتزم أجهزة الدولة بمعاونة المفوضية العامة للانتخابات في مباشرة اختصاصاتها وتزويدها بما تطلبه من بيانات أو معلومات أو مستندات ترى لزومها في سبيل مباشرة اختصاصاتها .

#### مادة (5)

لرئيس وأعضاء المفوضية العامة للانتخابات الحق في التواجد في مقر اللجان الانتخابية لمتابعة سير العملية الانتخابية .

#### مادة (6)

يحظر على رئيس وأعضاء المفوضية العامة للانتخابات، وموظفي الأمانة العامة ما يأتي :

1. الترشح في الانتخابات خلال فترة عملهم في المفوضية .
2. ممارسة أي وظيفة، أو مهنة، أو الانتساب لأي جمعية نفع عام أو نقابة، أو عمل آخر بأجر، أو بدون أجر - بخلاف عملهم الأصلي - خلال فترة عملهم في المفوضية .



3. إفشاء الأسرار أو أي معلومات تحصلوا عليها خلال فترة عملهم .
4. تلقي أو قبول أي أموال أو مزايا، أو تبرعات، أو هبات من أي نوع ومن أي جهة.
5. المشاركة بأي صورة كانت في الحملات الانتخابية .

#### مادة (7)

لا يجوز أن يكون أي من رئيس أو أعضاء المفوضية العامة للانتخابات، أو أي من موظفي الأمانة العامة قريباً لأحد من المرشحين حتى الدرجة الثانية في الانتخابات، وعليه في هذه الحالة الإفصاح عن ذلك كتابة فور علمه بترشحه لتتخذ المفوضية الإجراءات المناسبة بهذا الشأن بما فيها جواز ندب من يحل محله . وتسري على رئيس وأعضاء المفوضية العامة للانتخابات وموظفي الأمانة العامة أحكام قانون منع تعارض المصالح المشار إليه.

#### الباب الثالث

#### الجدول الانتخابية

#### مادة (8)

يكون بكل دائرة انتخابية جدول انتخاب أو أكثر، تحرره المفوضية العامة للانتخابات وفقاً لأحكام هذا القانون، ولها أن تستعين بلجنة أو أكثر تشكلها لهذا الغرض .

#### مادة (9)

يشمل جدول الانتخاب اسم كل كويتي توافرت فيه الشروط اللازمة لمباشرة حقوقه الانتخابية يقيم في الدائرة الانتخابية وفقاً لما هو ثابت بسجلات المفوضية العامة للانتخابات وموطنه الانتخابي المحدد في البطاقة المدنية، ولقبه وتاريخ ميلاده ورقم مرجع وزارة الداخلية الخاص به وعنوان السكن الذي يقيم فيه .



### مادة (10)

تزود الهيئة العامة للمعلومات المدنية الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات بكشوف متضمنة أسماء وبيانات الكويتيين كاملة الذين بلغوا السن القانوني لمباشرة حق الانتخاب، وذلك بترتيب حروف الهجاء لكل دائرة انتخابية على حدة شاملة رقم بطاقتهم المدنية ورقم شهادة الجنسية وتاريخ الحصول عليها ومحل وعنوان سكنهم الثابت بالبطاقة المدنية، وتقوم الأمانة العامة بقيد أسماء الكويتيين في دوائرهم الانتخابية وفقاً لما هو وارد في الكشوف بعد التحقق من توافر جميع الشروط المطلوبة لتولي حقوقهم الانتخابية في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر في الجدول الانتخابي، ويراعى في تحديث هذه البيانات أن تشمل ما يأتي :

- أ- إضافة أسماء من بلغوا السن القانوني للانتخاب حتى نهاية الشهر السابق.
  - ب- إضافة أسماء من أهملوا بغير حق لأي سبب من الأسباب .
  - ج- حذف أسماء المتوفين.
  - د- حذف أسماء من فقدوا الشروط المطلوبة أو من كانت أسماؤهم قد أدرجت بالمخالفة لهذا لقانون .
  - هـ- أسماء من غيروا عناوين سكنهم.
- على أن يتم نشر جداول الانتخاب في الجريدة الرسمية خلال يومي الحادي عشر والثاني عشر من كل شهر .

### مادة (11)

لكل كويتي أن يعترض على عدم إدراج اسمه في جدول الانتخاب الخاص بدائرتة الانتخابية إذا كان قد أهمل إدراج اسمه بغير حق، ولكل ناخب مدرج في جدول الانتخاب أن يعترض على اسم من أدرج بغير حق في جدول الانتخاب الخاص بدائرتة الانتخابية .

ويقدم الاعتراض إلى المفوضية العامة للانتخابات في موعد أقصاه خمسة أيام من تاريخ نشر الجداول الانتخابية في الجريدة الرسمية، ويعطى مقدم الاعتراض إيصالاً يثبت به تاريخ اعتراضه وسببه .

وتصدر المفوضية قراراً بشأن هذا الاعتراض خلال خمسة أيام عمل التالية من تاريخ تقديمه، على أن يُنشر في الجريدة الرسمية.



#### مادة (12)

يوقف نقل القيد الانتخابي بين الدوائر اعتباراً من بداية دور الانعقاد الأخير للفصل التشريعي كما يوقف نقل القيد بصدور مرسوم بحل المجلس أو حكم ببطلانه أو قرار بإعلان خلو أحد المقاعد ويستمر وقف نقل القيد حتى انتهاء الانتخابات وإعلان النتيجة .  
ويجب على الناخب الذي غير موطنه الذي يقيم فيه أن يعلن التغيير إلى الهيئة العامة للمعلومات المدنية تمهيداً لقيدته في الدائرة التي يتبعها الموطن الجديد بعد مرور هذه المدة .

#### مادة (13)

مع عدم الإخلال بأحكام الخصوصية وحماية البيانات الواردة في القانون رقم (20) لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية تصدر الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات نهاية كل شهر نسخة إلكترونية من جداول الانتخاب بحالتها، ويكتفى بنشر الاسم حسب وروده في شهادة الجنسية ورقم القيد وحالته الانتخابية والدائرة الانتخابية والجدول الذي به موطنه الانتخابي الذي يقيم فيه وفقاً للإجراءات المقررة بالهيئة العامة للمعلومات المدنية.

#### مادة (14)

لا يجوز أن يقيد الناخب في أكثر من جدول وإذا تعدد القيد فلا يعتد إلا بالقيد المطابق لما قرره المادة (10) من هذا القانون .

#### مادة (15)

تعتبر جداول الانتخابات حجة قاطعة وقت الانتخاب، ولا يجوز لأحد الاشتراك فيها ما لم يكن اسمه مقيداً بها .



## الباب الرابع

### الناخب

#### مادة (16)

لكل كويتي بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم تمض على تجنسه عشرون سنة ميلادية وفقاً لحكم المادة (6) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، ويشترط أن يكون كامل الأهلية القانونية وألا يكون قد صدر في حقه حكم بات في إحدى جرائم الإفلاس بالتدليس ما لم يرد إليه اعتباره وفقاً للقانون . ويشترط لممارسة حق الانتخاب والترشيح الالتزام بأحكام الدستور والقانون والشريعة الإسلامية .

#### مادة (17)

يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية، ما لم يرد إليه اعتباره .

#### مادة (18)

يوقف استعمال حق الانتخاب بالنسبة إلى العسكريين منتسبي القوات المسلحة والشرطة .

#### مادة (19)

لا يجوز للناخب أن يدلي برأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد.



## الباب الخامس

### المرشح

#### مادة (20)

يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة ما يأتي :

1. أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للمرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له.
2. أن تتوافر فيه شروط الناخب وفقاً لهذا القانون .
3. أن يكون اسمه مدرجاً في أحد جداول الانتخاب .
4. أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها .
5. ألا يقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية .

#### مادة (21)

تقدم طلبات الترشيح كتابة إلى الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات خلال ساعات العمل الرسمي في الأيام العشرة التالية لنشر المرسوم أو القرار بالدعوة للانتخاب .

#### مادة (22)

يجب على كل من يريد ترشيح نفسه أن يدفع مبلغاً وقدره خمسين ديناراً كويتي للمفوضية، ولا يقبل طلب الترشيح إلا إذا كان مرفقاً به ما يفيد سداد هذا المبلغ .

#### مادة (23)

لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرة انتخابية، وإذا تبين أنه مرشح في أكثر من دائرة وجب عليه التنازل عن ترشيح نفسه فيما زاد عن دائرة واحدة قبل إغلاق باب الترشيح، فإذا لم يتنازل اعتبر ترشيحه في جميع الدوائر كأن لم يكن .



ولكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بطلب كتابي يقدمه إلى المفوضية العامة للانتخابات، وذلك قبل ميعاد الانتخاب بعشرة أيام على الأقل، ويدون التنازل أمام اسمه في كشوف المرشحين، كما يعلن يوم الانتخاب عن أسماء المرشحين بعرضها على باب اللجان الانتخابية في الدائرة .

#### مادة (24)

تقوم المفوضية العامة للانتخابات بعد إقفال باب الترشيح بالإعلان عن أسماء جميع المرشحين وفق الآلية المحددة باللائحة التنفيذية.  
وتقوم المفوضية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لتخصيص مراكز الاقتراع المختلفة .

#### مادة (25)

إذا لم يتقدم في دائرة انتخابية من المرشحين ترشيحاً صحيحاً أكثر من العدد المطلوب انتخابه، أعلنت المفوضية العامة للانتخابات فوز هؤلاء المرشحين بالعضوية عند إعلان النتيجة النهائية.

#### مادة (26)

تلتزم بلدية الكويت بإصدار التراخيص اللازمة للمقرات والإعلانات الانتخابية وفقاً للضوابط التي تحددها المفوضية على النحو الوارد في اللائحة التنفيذية.

#### مادة (27)

تتوقف جميع أعمال الدعاية الانتخابية للمرشح قبل الموعد المحدد لبدء الانتخاب بأربع وعشرين ساعة.



## الباب السادس

### إجراءات الانتخابات

#### الاقتراع

#### مادة (28)

يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم، ويحدد ميعاد الانتخابات التكميلية بقرار من المفوضية العامة للانتخابات، ويجب أن ينشر المرسوم أو القرار قبل التاريخ المحدد للانتخابات بشهر على الأقل، مالم يقضى ببطلان المرسوم، فينشر المرسوم الجديد خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور الحكم، على أن تجرى الانتخابات بذات التاريخ المحدد في المرسوم الأول.

وتجرى الانتخابات وفقاً لآخر تعديلات لجدول الانتخاب التي تم نشرها قبل صدور مرسوم أو قرار دعوة الناخبين للانتخابات .

وتقوم الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات بإصدار نسخة إلكترونية من هذه الجداول خلال سبعة أيام من تاريخ صدور مرسوم أو قرار دعوة الناخبين للانتخاب .

#### مادة (29)

يتم تجهيز صناديق الاقتراع، وطباعة أوراق الانتخاب بالشكل الذي تحدده المفوضية العامة للانتخابات .

#### مادة (30)

تُناط إدارة الانتخاب في كل دائرة بعدد من اللجان وتكون إحداها لجنة رئيسية تتبعها لجان أصلية ولجان فرعية .

وتُشكل كل لجنة برئاسة أحد أعضاء القضاء أو النيابة العامة يعينه وزير العدل بناء على عرض رئيس المفوضية وتكون له الرئاسة، وعضو تعينه المفوضية بحسب الأحوال من " الرجال والنساء"، وممثل عن كل مرشح .



وعلى المرشح أن يقدم اسم ممثله للمفوضية العامة للانتخابات قبل موعد الانتخاب بعشرة أيام على الأقل، وإذا لم يقدم المرشح اسم ممثله أو قدمه ولم يحضر عند بدء عملية الانتخاب ولم تكن اللجنة قد وصل عدد أعضائها إلى ثلاثة أعضاء، اختار رئيس اللجنة أحد الناخبين الحاضرين ليكون عضواً فيها .  
وإذا غاب رئيس اللجنة حل محله أحد الرؤساء الاحتياطيين الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير العدل بناء على عرض رئيس المفوضية.

#### مادة (31)

لا يجوز أن يكون أي من القضاة أو أعضاء النيابة العامة المعينون لرئاسة اللجان الانتخابية، أو أحد أعضاء هذه اللجان قريباً لأي من المرشحين حتى الدرجة الثانية في الدائرة الانتخابية التي يعين بها.

#### مادة (32)

تختار اللجنة من بين أعضائها مقررأ يقوم بتحرير محاضر الانتخاب ويوقعها من رئيس اللجنة وسائر الأعضاء .

#### مادة (33)

حفظ النظام في مركز الاقتراع منوط برئيس اللجنة، وله في ذلك طلب قوة الشرطة عند الضرورة، ولا يجوز لقوة الشرطة أو القوات العسكرية دخول قاعة الانتخاب إلا بناءً على طلب رئيس اللجنة .

#### مادة (34)

للمرشحين ووكلائهم حق الدخول في قاعة الانتخاب، ولهم أن يوكلوا في كل مركز اقتراع أحد الناخبين بالدائرة ويكون التوكيل كتابة، ولممثل أي مرشح حق التواجد في اللجنة أثناء عملية الفرز كاملة، ولا يجوز إخراجه ما لم يرتكب فعلاً يستدعي ذلك.  
ولا يجوز أن يحضر في مركز الاقتراع غير الناخبين والمرشحين، ولا يجوز أن يحمل أي منهم سلاحاً ظاهراً أو مخبأً .  
ويعتبر سلاحاً في حكم هذه المادة - بالإضافة إلى الأسلحة النارية - الأسلحة البيضاء والعصي التي لا تدعو إليها حاجة شخصية .



#### مادة (35)

يكون الانتخاب عاماً وسرياً ومباشراً .

#### مادة (36)

تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساءً ومن الساعة الحادية عشرة صباحاً إلى الساعة الحادية عشرة مساءً عند إجرائها في شهر رمضان .

#### مادة (37)

على كل ناخب أن يقدم للجنة عند الإدلاء بصوته شهادة الجنسية الخاصة به وعلى اللجنة أن تطلع عليها وتختتمها بختم خاص بعد التحقق من شخصيته من واقع شهادة الجنسية بمعرفة رئيس اللجنة .  
ولرئيس اللجنة أن يعهد بالتحقق من شخصية إحدى الناخبات إلى أحد أعضاء اللجنة من النساء أو إلى إحدى الناخبات .

#### مادة (38)

يقوم رئيس اللجنة بتسليم كل ناخب ورقة انتخاب لإبداء الرأي، ويتنحي الناخب خلف النواحي المخصصة لإبداء الرأي داخل قاعة الانتخاب ويثبت رأيه في ورقة الانتخاب ثم يضعها في صندوق الانتخاب، ويوقع مقرر اللجنة أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه .  
والناخب الذي لا يستطيع أن يثبت بنفسه رأيه في الورقة يتنحي ناحية من النواحي المخصصة لإبداء الرأي داخل قاعة الانتخاب ليسر برأيه إلى رئيس اللجنة وحده، الذي عليه أن يثبت الرأي في الورقة ويضعها في الصندوق .

#### مادة (39)

مع مراعاة أحكام المادة (36) من هذا القانون، يعلن رئيس لجنة الانتخاب ختام عملية الانتخاب .



وإذا حضر جميع الناخبين وقاموا بالإدلاء بأصواتهم في كشوف الناخبين قبل الموعد المحدد للختام، أعلن رئيس اللجنة ختام الانتخاب بعد إبداء رأي الناخب الأخير .  
وتستمر عملية الانتخاب إذا تبين وجود ناخبين في مراكز الاقتراع المخصصة لم يدلوا بأصواتهم بعد، ويقتصر التصويت في هذه الحالة على هؤلاء الناخبين دون غيرهم .

### الفرز

#### مادة (40)

تقوم اللجان الأصلية والفرعية بإدارة عملية الانتخاب، وفق الإجراءات المتقدمة، حتى ختام عملية الانتخاب، وتحرر كل لجنة محضراً بذلك يوقع عليه كل من رئيس اللجنة وأعضائها الحاضرين .  
وفور انتهاء عملية الانتخاب في جميع لجان الدائرة، تقوم كل لجنة بفرز صندوق الانتخاب بالنداء العلني وعرضها على الحضور، ويتم تحرير محضر لفرز الأصوات من أصل و صورة ويتم التوقيع عليه من رئيس وأعضاء اللجنة الحاضرين، وتعاد أوراق الانتخاب بعد ذلك إلى الصندوق مع محضر الانتخاب ونسخة من محضر الفرز، ويتم غلق الصندوق وختمه بالشمع الأحمر ما عدا صناديق اللجان الأصلية، ثم تنقل كل لجنة فرعية صندوق الانتخاب إلى مقر اللجنة الأصلية التي تتبعها برفقة رئيس اللجنة ومندوب المفوضية وخمسة من ممثلي المرشحين الحاضرين يختارون بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق، ويتم تسليم أصل محضر فرز الأصوات والصندوق إلى رئيس اللجنة الأصلية .  
وللمفوضية الاستعانة بخبراء محاسبين من الإدارة العامة للخبراء.

#### مادة (41)

يتلقى رؤساء اللجان الأصلية أصل محاضر فرز أصوات اللجان الفرعية وصناديق الانتخاب ويقوم كل منهم بحضور أعضائها، وجميع رؤساء وأعضاء اللجان الفرعية، وخمسة ممثلين عن المرشحين - يتم اختيارهم بالاتفاق فيما بينهم أو القرعة في حالة عدم الاتفاق - بجمع نتائج فرز صناديق الانتخاب بالنداء العلني .



ويحرر محضر الفرز التجميعي لنتيجة مكان الانتخاب من أصل وصورة ويوقع عليه كل من رئيس وأعضاء اللجنة الحاضرين، ويرفق بالأصل محاضر فرز اللجان الفرعية، وتوضع الصورة في صندوق اللجنة الأصلية، ويتم غلق الصندوق وختمه بالشمع الأحمر، ثم ينقل الصندوق ومحاضر الفرز إلى اللجنة الرئيسية برفقة رئيس اللجنة الأصلية، ومندوب وزارة الداخلية، وخمسة من ممثلي المرشحين الحاضرين - يختارون بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق - ويتم تسليم أصل محاضر فرز الأصوات والصندوق إلى رئيس اللجنة الرئيسية .

ويقوم رئيس كل لجنة فرعية بتسليم صندوقها إلى الأمانة العامة بمجلس الأمة ليظل لديها على سبيل الأمانة إلى حين البت في جميع الطعون الانتخابية، ثم ترسل بعد ذلك إلى مقر المفوضية العامة للانتخابات .

#### مادة (42)

تعتبر باطلة :

1. الآراء المعلقة على شرط .
2. الآراء التي تثبتت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة .
3. الآراء التي أثبتت على ورقة أمضاها الناخب أو وضع عليها إشارة أو علامة قد تدل عليه .
4. الآراء التي تبدى شفاهاة أمام اللجنة بغير اتباع الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (38) من هذا القانون .
5. الآراء التي تختار عدد من المرشحين أكثر من العدد المحدد قانوناً .

#### مادة (43)

مع عدم الإخلال باختصاص الجهة القضائية التي تفصل في صحة الطعون الانتخابية، تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إعطاء كل ناخب رأيه أو بطلانه .



## إعلان النتائج

### مادة (44)

يتولى رئيس اللجنة الرئيسية الإشراف على العملية الانتخابية بالدائرة ومتابعتها وإصدار الإرشادات والتوجيهات التي تكفل حسن أدائها .

ويتلقى أصل محاضر الفرز التجميعي لجميع لجان الدائرة وصناديق انتخاب اللجان الأصلية، ويقوم بحضور جميع رؤساء اللجان الأصلية وأعضائها، وخمسة ممثلين عن المرشحين - يتم اختيارهم بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق بالنداء العلني - بجمع نتائج فرز صناديق الانتخاب بالدائرة جميعها .

ويكون انتخاب عضو مجلس الأمة بالأغلبية النسبية لمجموع عدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت، فإذا حصل اثنان أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية اقترعت اللجنة فيما بينهم وفاز بالعضوية من تعينه القرعة . ويحرر رئيس اللجنة الرئيسية محضر الفرز التجميعي بنتيجة الانتخاب للدائرة من أصل و صورة، وبعد تلاوته علناً يوقع عليه رئيس هذه اللجنة ورؤساء اللجان الأصلية وأعضاء لجنة الفرز، وتعرض صورة هذا المحضر على جميع الحاضرين للاطلاع عليه، ويرفق بأصل المحضر محاضر فرز اللجان الأصلية واللجان الفرعية، ويتولى رئيس اللجنة الرئيسية تسليمه إلى الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات، وتوضع الصورة في صندوق اللجنة الأصلية ويختم بالشمع الأحمر ويسلمه رئيس اللجنة الرئيسية إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة على سبيل الأمانة.

### مادة (45)

يعلن رئيس المفوضية العامة للانتخابات أسماء الأعضاء الفائزين بالانتخابات وفقاً لمحاضر نتائج الانتخاب بكافة الدوائر خلال ثمان وأربعين ساعة بعد انتهاء العملية الانتخابية على الأكثر .

### مادة (46)

تسلم الأمانة العامة لمجلس الأمة إلى كل من الأعضاء الذين فازوا بالعضوية شهادة بانتخابه .



## الباب السابع

### الطعون الانتخابية

#### الطعون الخاصة بجداول الناخبين

##### مادة (47)

لكل ذي شأن الطعن على القرار الصادر من المفوضية العامة للانتخابات المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (11) من هذا القانون أمام الدائرة الإدارية بمحكمة الاستئناف خلال أربعة أيام تحسب من اليوم التالي لنشر القرار في الجريدة الرسمية .  
ويتم الفصل في الطعن بحكم بات غير قابل للطعن فيه خلال أسبوع من تاريخ قيد الطعن .  
وتنشر المفوضية ملخص الحكم في الجريدة الرسمية .

#### الطعون الخاصة باستبعاد المرشح

##### مادة (48)

لكل من استبعد ترشيحه من كشوف المرشحين أن يطعن على القرار الصادر باستبعاده خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر كشف المرشحين أو من تاريخ إعلانه أو علمه به علماً يقينياً أمام الدائرة الإدارية المختصة على أن تنظر الطعون على وجه الاستعجال .  
وتنشر المفوضية ملخص الحكم في الجريدة الرسمية .

#### الطعون الخاصة بصحة العضوية

##### مادة (49)

لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته الانتخابية، ولكل مرشح طلب ذلك في الدائرة التي كان مرشحاً فيها .  
ويقدم الطعن للجهة المختصة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المفوضية العامة للانتخابات النتيجة النهائية للانتخابات .



ولا يجوز للناخب ولا المرشح بأي حال من الأحوال الطعن بطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته الانتخابية أو في الدائرة التي كان مرشحاً فيها إذا كان مبنى الطعن الفصل في نزاع حول الموطن الانتخابي .

### الباب الثامن جرائم الانتخاب

#### مادة (50)

تختص النيابة العامة في التحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها .

#### مادة (51)

يحرر رئيس لجنة الانتخاب محضراً بالجرائم التي تقع داخل قاعة الانتخاب أو يشرع في ارتكابها، أو الجرائم التي نما إلى علمه وقوعها خارج القاعة، ويأمر بالقبض على المتهم وتسليمه إلى قوة الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية، كما يحيل رئيس اللجنة المحضر المشار إليه إلى النائب العام فور انتهاء عمل اللجنة، وتخطر المفوضية في الإجراءات المتخذة بشأنها .

#### مادة (52)

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين :

أولاً: كل من تعمد إدراج اسم في جدول الانتخاب أو إهمال إدراج اسم على خلاف أحكام هذا القانون .  
ثانياً: كل من توصل إلى إدراج اسمه أو اسم غيره دون توافر الشروط المطلوبة وهو يعلم ذلك، وكذلك كل من توصل على الوجه المتقدم إلى عدم إدراج اسم آخر أو حذفه .

ثالثاً: كل من طبع أو نشر أوراقاً لترويج الانتخاب دون أن تشمل النشرة على اسم الناشر .

رابعاً: كل من أبدى رأيه في الانتخاب وهو يعلم أن اسمه أدرج في الجدول بغير حق أو أنه فقد الصفات المطلوبة لاستعمال الحق أو أن حقه موقوف .



- خامساً: كل من تعمد إبداء رأي باسم غيره .
- سادساً: كل من استعمل حقه في الانتخاب الواحد أكثر من مرة .
- سابعاً: كل من أفشى سر إعطاء ناخب لرأيه بدون رضاه .
- ثامناً: كل من دخل القاعة المخصصة للانتخاب بلا حق ولم يخرج عند أمر اللجنة له بذلك .
- تاسعاً: كل من أهان أحد أعضاء المفوضية العامة للانتخابات، أو أحد موظفي أمانتها العامة، أو أحد أعضاء لجان الانتخاب .
- عاشراً: كل من خالف الميعاد المنصوص عليه في المادة (27) من هذا القانون .
- حادي عشر: كل من خالف القواعد المنظمة للدعاية المنصوص عليها في المادة (3) من هذا القانون.
- ثاني عشر: كل من قام بتصوير ما يثبت إعطاء صوته لمرشح معين .
- ثالث عشر: كل من مارس نشاط استطلاعات الرأي والاستبيانات وقياس الرأي العام الانتخابي دون الحصول على تصريح من المفوضية العامة للانتخابات، وكل من أعلن نتائج استطلاع رأي أو استبيان أو قياس رأي عام انتخابي على خلاف الحقيقة.

#### مادة (53)

- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار كويتي ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين :
- أولاً: كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه لغيره ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت .
- ثانياً: كل من تحايل علانية بأي وسيلة من وسائل الإعلام أو النشر، أو خفية برسائل، أو اتصالات هاتفية أو عن طريق وسطاء لشراء أصوات الناخبين إغراءً بالمال أو أعطى أو عرض أو تعهد بأن يعطي ناخباً شيئاً من ذلك ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت .
- ثالثاً: كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .



- رابعاً: كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أخباراً غير صحيحة عن سلوك أحد المرشحين أو أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .
- خامساً: كل من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملاً سلاحاً بالمخالفة لأحكام المادة (34) من هذا القانون .
- سادساً: كل من قام أو ساعد بتغيير العنوان المحدد للموطن الانتخابي إلى موطن آخر وهو يعلم بعدم صحة تلك البيانات .
- سابعاً: كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جدول الانتخاب أو أي ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة الانتخاب بأي طريقة أخرى .
- ثامناً: كل من أخل بحرية الانتخاب، أو بنظامه باستعمال القوة، أو التهديد، أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات .
- تاسعاً: كل من خطف الصندوق المحتوي على أوراق الانتخاب أو أتلفه .
- عاشراً: كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها.
- حادي عشر: كل من استخدم دور العبادة أو دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو إضرار به .
- ثاني عشر: كل من استخدم أموال الجمعيات والنقابات والأندية والمبرات أو استخدم مقارها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو إضراراً به .

#### مادة (54)

يعاقب كل من خالف القواعد المقررة لمصادر التمويل والحد الأعلى للنفقات الانتخابية بغرامة تعادل قيمة ضعف مبلغ المخالفة.

#### مادة (55)

يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب السابق ذكرها بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة .



## الباب التاسع

### أحكام عامة

#### مادة (56)

لا يجوز للوزراء والقضاة وأعضاء النيابة العامة وأعضاء المفوضية وموظفي المفوضية العامة للانتخابات ترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا مقدماً من وظائفهم .

#### مادة (57)

لا يجوز لعضو المجلس المنتخب الجمع بين العضوية وتولي الوظائف العامة .  
وإذا انتخب الموظف اعتبر متخلياً عن وظيفته إذا لم يتنازل في الثمانية أيام التالية لليوم الذي يصير فيه انتخابه نهائياً عن عضويته في المجلس، ويمنح الموظف إجازة رسمية بمرتب كامل ابتداءً من اليوم التالي لقفل باب الترشيح حتى انتهاء عملية الانتخاب بحيث لا يجوز له خلال تلك الفترة ممارسة أي اختصاص من اختصاصات الوظيفة، وتحسب هذه المدة من إجازته السنوية .

#### مادة (58)

لا يجوز لعضو مجلس الأمة أثناء مدة عضويته أن يعين في مجلس إدارة شركة أو أن يسهم في التزامات تعقدتها الحكومة أو المؤسسات العامة .  
وإذا قبل عضو مجلس الأمة وظيفة عامة، أو العضوية في مجلس إدارة شركة، أو في المجلس البلدي، يعتبر متنازلاً عن عضويته في مجلس الأمة من تاريخ قبوله الوظيفة، أو العضوية في مجلس إدارة الشركة، أو من تاريخ صيرورة عضويته نهائية في المجلس البلدي .  
كما لا يجوز له خلال مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة أو يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يقايضها عليه، ما لم يكن ذلك بطرق المزايمة أو المناقصة العلنيتين، أو بالتطبيق لنظام الاستملاك الجبري .



#### مادة (59)

تسقط العضوية عن عضو مجلس الأمة إذا فقد أحد شروطها، أو تبين أنه فاقدتها قبل الانتخاب،  
ويعلن سقوط العضوية بقرار من المجلس .

#### مادة (60)

تحدد الدوائر الانتخابية وكل منها والعدد الذي تنتخبه بقانون خاص .

#### مادة (61)

تسري أحكام هذا القانون على الانتخابات المقررة لاختيار أعضاء المجلس البلدي، وعلى كل ما لم يرد  
بشأنه نص خاص بخصوص هذه الانتخابات في قانونها .

#### مادة (62)

تلتزم العيئة العامة للمعلومات المدنية بأن ترسل إلى المفوضية العامة للانتخابات خلال  
عشرين يومًا من تاريخ العمل بهذا القانون الكشوف المنصوص عليها في المادة (10) من هذا القانون،  
وتقوم المفوضية خلال العشرين يومًا التالية بقيد أسماء الكويتيين في دوائرهم الانتخابية وفقاً لما هو وارد  
في هذه الكشوف بعد التحقق من توافر جميع الشروط المطلوبة لتولي حقوقهم الانتخابية، وبعد تحديث  
بياناتهم على النحو الوارد بالمادة المذكورة، على أن تشمل هذه الكشوف الاسم حسب وروده في شهادة  
الجنسية ورقم القيد وحالته الانتخابية والدائرة الانتخابية والجدول الذي به موطنه الانتخابي الذي يقيم  
فيه .

وتنشر جداول الانتخاب في الجريدة الرسمية، وتلغى أي جداول انتخابية أخرى حُرت قبل تاريخ  
العمل بهذا القانون .

#### مادة (63)

للمفوضية استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة المؤمنة في كل أو بعض مراحل الانتخابات على  
النحو الذي يدخل في اختصاصها، ويجوز لها أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والكفاءة لإنجاز عملها  
بشرط أن تتوافر فيه الاستقلالية والحيادية .



#### مادة (64)

لا يجوز أثناء الفترة من نشر مرسوم أو قرار الدعوة للانتخابات إلى حين إعلان نتائج الانتخابات التفصيلية بغير حالة الجرم المشهود اتخاذ أي من إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر ضد أعضاء المفوضية العامة للانتخابات دون إذن من المفوضية.

#### مادة (65)

يلغى القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له، كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون .

#### مادة (66)

تعد المفوضية اللائحة التنفيذية لهذا القانون وتصدر بمرسوم بناءً على عرض وزير العدل، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به، على أن تتضمن بالإضافة إلى القواعد التنفيذية اللازمة لنصوص القانون الأسس العامة لمباشرة اختصاصات المفوضية العامة للانتخابات تفصيلاً ووضع القواعد المنظمة للدعاية والحملات والنفقات الانتخابية، ومبلغ الحد الأعلى لتمويلها ومواردها والإنفاق عليها، والتزامات وسائل الإعلام المرئي والمسموع، وقواعد توزيع الوقت المتاح للبحث فيها، والقواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني الكويتية والدولية المعنية بمتابعة الانتخابات ومراقبتها، وقواعد ترسيخ ثقافة المواطن والديموقراطية.

ويستمر العمل بالقرارات المعمول بها في شأن الانتخابات حتى صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون، والقرارات المشار إليها في هذا القانون، بشرط ألا تتعارض مع أحكامه.

#### مادة (67)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ولي العهد  
مشعل الأحمد الصباح



## المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ( ) لسنة 2023 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة

مرت دولة الكويت بمنحنيات كثيرة من التجارب البرلمانية أضافت للحياة الديمقراطية العديد من الخبرات والدروس التي استفادت منها نحو الوصول إلى نظام ديمقراطي وقانوني أمثل يتناسب والطبيعة الخاصة للمجتمع الكويتي .

وأحال دستور دولة الكويت الصادر في نوفمبر 1962 في المادة (80) والمادة (82/ب) إلى قانون يصدر بتنظيم العملية الانتخابية، وصدر القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة وأجريت عليه العديد من التعديلات جعلت من فهم نصوصه وإدراك معانيه أمراً قد يثير الكثير من اللبس والصعوبة في تطبيقه، الأمر الذي جعل من تقديم قانون جديد يواكب التطور والتقدم في صياغة التشريعات أمراً مستحقاً لسد الثغرات حرصاً على توفير المزيد من الشفافية والنزاهة الواجب توافرها في إجراءات العملية الانتخابية، وليكون اختيار أعضاء مجلس الأمة تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب وتطلعاته الوطنية .

ولعل أخطر المعوقات وأهمها التي تحيط العملية الانتخابية هي عملية نقل الأصوات، إذ تجدر الإشارة إلى أن القانون رقم (35) لسنة 1962 المشار إليه قد تبنى معيار الموطن الانتخابي الذي يختاره الناخب بنفسه دون وجود تنظيم قانوني ينظم هذا الموطن والبيانات الرسمية، إلا أنه وبعد صدور قانون رقم (32) لسنة 1982 بشأن نظام المعلومات المدنية، وتنظيمه للحالة المدنية للمواطنين وغيرهم، وتقريره للبيانات الرسمية والتي منها تحديد الموطن الانتخابي الفعلي بما ينتفي معه التمسك في تبني ذات المعيار القديم، وما أسفرت عنه الحاجة وفقاً لتقرير لجنة تقصي الحقائق - بشأن هذه الظاهرة - المشكلة بمعرفة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بالقرار الوزاري رقم (698) لسنة 2022 بتاريخ - 2022/7/5 ، والتي انتهت في تقريرها المؤرخ في 2022/8/13، إلى ثبوت تلاعب في القيود الانتخابية في جميع الدوائر ونقلها على خلاف الحقيقة والواقع بالمخالفة لأحكام القانون، والرغبة في تصحيح أو ضاع وزط بها عموم الناخبين بحسن أو سوء نية، حينما يدلون بأصواتهم خلافاً لعناوينهم الفعلية، وهو ما يوقعهم تحت طائلة العقوبات المقررة، ولتمثيل الإرادة الحقيقية للأمة تمثيلاً يتماشى مع صحيح الموطن الانتخابي والقانون .



ومن جانب آخر ومواكبة لما توصلت اليه الأنظمة الحديثة من تطوير للعملية الانتخابية بحيث تكون أكثر تنظيماً، ورقابة، والنأي بها عن كل ما يمكنه أن يشوبها من سوء استغلال تنافسي والقواعد القانونية والأخلاقية، فقد أصبح إنشاء مفوضيه تعنى بكل ما يتعلق في العملية الانتخابية أمراً ضرورياً ولازماً لتنظيم جميع الأعمال التي تتعلق بالعملية الانتخابية من بداية إعلان الدعوة للانتخابات حتى انتهائها لتصبح هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن كل ما يتعلق بها من إجراءات وتنظيم ورقابه .

لكل ما تقدم ونظراً لخطورة ترك هذه الأمور دون وجود معالجة تشريعية تصحح المسار أعد مشروع القانون الذي تضمن (66) مادة مقسمة على تسعة أبواب، تناول الباب الأول التعريفات وجاء في مادة وحيدة هي المادة (1) لبيان معنى المصطلحات الواردة في هذا القانون، وتضمنت هذه المادة المقصود بالكلمات والعبارات الواردة بالقانون وعرفت الكثير من المصطلحات الخاصة به .

كما عرض الباب الثاني في المواد (2) إلى (7) أحكام المفوضية العامة للانتخابات وأمانتها العامة، وذلك في بيان إنشائها وتنظيمها، وتحديد اختصاصها ودورها في تطوير العملية الانتخابية على ضوء الممارسة الفعلية وعلى سبيل المثال بحث المتطلبات التشريعية لتمكين المواطنين في الخارج من التصويت في الانتخابات بالإضافة إلى الموانع التي تلزم منتسبي المفوضية، وآلية العمل فيها، كما تناول هذا الباب طرق تنظيم الشؤون المالية للمكافآت والاعتمادات المالية الخاصة بها، وأحالت هذه المادة إلى المفوضية بأن تنظم المسائل المتعلقة بكل ما يتعلق بالعملية الانتخابية .

وبين الباب الثالث من مشروع القانون في المواد (8 حتى 15) التنظيم القانوني للجدول الانتخابية من خلال بيان خصائص هذه الجداول، وطرق القيد فيها، وطريقة الاعتراض على القيد فيها، والبيانات المستحدثة في الجدول الانتخابي .

ونظم الباب الرابع والخامس من المشروع في المواد (16) إلى (27) الأحكام الخاصة بالناخب والمرشح، وبين شروط كل منهما، واتساقاً مع المبدأ القائل بأنه لا توجد عقوبة مؤبده، فقد حرص المشرع على تقرير الحق في رد الاعتبار في الحالات الواردة في المادة (17) من المشروع، كذلك أوضحت المادة (27) الوقت الذي تتوقف فيه جميع أعمال الدعاية الانتخابية للمرشح وهو ما يعرف بالصمت الانتخابي.

وفصل الباب السادس من مشروع القانون في المواد (28 حتى 46) إجراءات الانتخاب المقررة وذلك ابتداءً بعملية الاقتراع، مروراً بفرز الأصوات، انتهاء بإعلان النتيجة، وتكفلت هذه المواد ببيان القواعد التي تنظم سير كل إجراء من هذه الإجراءات .



وتضمن الباب السابع من هذا المشروع المواد (47، 48، 49) والتي عنيت بتوضيح طريقة الطعن على القرار الصادر من المفوضية العامة للانتخابات المتعلقة بشأن القيد في الجداول الانتخابية، وكذا الطعن على قرار المفوضية الخاص بالاستبعاد من كشوف المرشحين، وطلب ابطال العضوية على أن يكون هذا الطلب خلال خمسة عشر يوماً من إعلان المفوضية العامة للانتخابات النتيجة النهائية للانتخابات .

كما بين الباب الثامن من المشروع في المواد (50 إلى 55) الجرائم الانتخابية والعقوبات المقررة لها، والقواعد الإجرائية الخاصة بها، كما استحدث اختصاص النيابة العامة في التحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها .

أخيراً تضمن مشروع القانون الأحكام العامة في الباب التاسع في المواد (56 إلى 67)، ومن أهمها بيان أحوال عدم الجمع بين العضوية وأي وظيفة، وحالات سقوطها، وكيفية تحديد الدوائر الانتخابية، وطريقة إعداد الجداول الانتخابية التالية لتاريخ العمل بمشروع القانون، وسريان أحكامه على الانتخابات المقررة لاختيار أعضاء المجلس البلدي بالإضافة إلى منح أعضاء المفوضية حصانة مؤقتة ضد اتخاذ أي إجراء جزائي كالقبض والتفتيش والحبس دون الحصول على إذن من المفوضية وذلك خلال الفترة الممتدة من مرسوم الدعوة للانتخاب إلى حين إعلان النتائج التفصيلية باستثناء حالة الجرم المشهود وهذه حصانة مؤقتة تهدف لحماية أعضاء المفوضية خلال فترة الانتخابات درءاً للشكاوي الكيدية التي تهدف إلى تعطيل أعمالهم، ولغايات تطبيق أحكام القانون تعد المفوضية اللائحة التنفيذية لهذا القانون وتصدر بمرسوم بناء على عرض وزير العدل خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به، على أن تتضمن اللائحة القواعد التنفيذية اللازمة لمباشرة اختصاصات المفوضية العامة للانتخاب تفصيلاً، بالإضافة للقواعد المنظمة للدعاية والحملات والنفقات الانتخابية ومواردها والتزامات وسائل المرئي والمسموع، والقواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني الكويتية والدولية المعنية بمتابعة الانتخابات، و مراقبتها.



# مرفق رقم (2) الجدول المقارن

## جدول مقارن عن

المشروع بقانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة، الذي أقر في مداولته الأولى بجلسة مجلس الأمة يوم الخميس الموافق 2023/7/27

- 1- التعديل المقدم من السادة الأعضاء / محمد هايف المطيري، محمد عوض الرقيب، مبارك هيف الحجر، حمدان سالم العازمي، فايز غنام الجمهور، فهد عبدالعزيز المسعود، د. فلاح ضاحي الهاجري، حمد عادل العبيد.
- 2- التعديل المقدم من السادة الأعضاء / محمد هايف المطيري، محمد عوض الرقيب، مبارك هيف الحجر، حمدان سالم العازمي، فايز غنام الجمهور.
- 3- التعديل المقدم من السيد العضو / د. عادل جاسم الدمخي.
- 4- التعديل المقدم من السيد العضو / د. حمد محمد المطر.
- 5- التعديل المقدم من السيدين العضوين / عبدالوهاب عارف العيسى، حمد عبدالرحمن العليان.
- 6- التعديل المقدم من السادة الأعضاء / فهد فلاح بن جامع، هاني حسين شمس، د. عادل جاسم الدمخي، د. مبارك حمود الطشة، مزروق فالج الحبيبي.
- 7- التعديل المقدم من السيد العضو / بدر حامد الملا.
- 8- التعديل المقدم من السادة الأعضاء / د. جنان محسن رمضان، داود سليمان معرفي، عبدالوهاب عارف العيسى، حمد عبدالرحمن العليان، مهمل خالد المضاف، هاني حسين شمس.
- 9- التعديل المقدم من السادة الأعضاء / د. حسن عبدالله جوهر، هاني حسين شمس.
- 10- التعديل المقدم من السيد العضو / داود سليمان معرفي
- 11- التعديل المقدم من السيد العضو / حمد عبدالرحمن العليان.
- 12- التعديل المقدم من السيدة العضو / د. جنان محسن رمضان

- 13- التعديل المقدم من السيد العضو/ هاني حسين شمس
- 14- التعديل المقدم من السيد العضو/ سعود عبدالعزيز العصفور
- 15- التعديل المقدم من السيد العضو/ مرزوق فالح الحبيني
- 16- التعديل المقدم من السيد العضو/ حمدان سالم العازمي
- 17- التعديل المقدم من السيد العضو/ حمد عادل العبيد
- 18- التعديل المقدم من السادة الأعضاء/ فهد عبدالعزيز المسعود، حمد عادل العبيد، فايز غنام الجمهور.
- 19- التعديل المقدم من السادة الأعضاء/ حمد عبدالرحمن العليان، فهد فلاح بن جامع، عبدالله تركي الانبعي، فارس سعد العتيبي، حمد محمد المدالج، د. حمد محمد المطر، د. جنان محسن رمضان، مهمل خالد المصنف، فايز غنام الجمهور، د. عادل جاسم الدمخي، د. عبدالعزيز طارق الصقبي، د. حسن عبدالله جوهر.
- 20- التعديل المقدم من السيد العضو/ مرزوق علي الغانم.
- 21- التعديل المقدم من السيد العضو/ د. عبدالهادي ناصر العجمي
- 22- التعديل المقدم من السيد العضو/ د. فلاح ضاحي الهاجري
- 23- التعديل المقدم من السيد العضو/ د. مبارك حمود الطشة
- 24- التعديل المقدم من السيد العضو/ د. مبارك حمود الطشة
- 25- التعديل المقدم من السيد العضو/ ماجد مساعد المطيري



الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الحادي والعشرون	التعديل المقدم التاسع والثالث عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>كما أقرت في المداولة الأولى مع إضافة:</p> <p>- وعلى المرسوم الأميري رقم ٥٤ لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية المعدلة له،</p> <p>- وعلى قانون تنظيم الخبرة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (40) لسنة 1980 والقوانين المعدلة له،</p> <p>- وعلى المرسوم بالقانون رقم (20) لسنة 1981 بشأن إنشاء الدائرة الإدارية والقوانين المعدلة له،</p>	<p>-القانون رقم (44) لسنة 1994 بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (7) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.</p>	<p>إضافة:</p> <p>- وعلى المرسوم الأميري رقم ٥٤ لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة</p>	<p>بعد الاطلاع على الدستور،</p> <p>-على الأمر الأميري الصادر بتاريخ 10 ربيع الآخر 1443 هـ الموافق 15 نوفمبر 2021م بالاستعانة بسمو ولي العهد لممارسة بعض اختصاصات الأمير الدستورية،</p> <p>-على المرسوم الأميري رقم (12) لسنة 1960 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع لحكومة دولة الكويت،</p> <p>-على قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم (16) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له،</p> <p>-على قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الصادر بالقانون رقم (17) لسنة 1960 والقوانين المعدلة له،</p> <p>-على القانون رقم (24) لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له،</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>وعلى القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له،  وعلى القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، والقوانين المعدلة له،  وعلى القانون رقم (14) لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية والقوانين المعدلة له،  وعلى المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،  وعلى المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،  وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم 38 لسنة 1980 والقوانين المعدلة له،  وعلى القانون رقم (32) لسنة 1982 في شأن نظام المعلومات المدنية،</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>-وعلى المرسوم بالقانون رقم (23) لسنة 1990 بشأن قانون تنظيم القضاء والقوانين المعدلة له،</p> <p>-وعلى القانون رقم (61) لسنة 2007 بشأن الإعلام المرئي والمسموع،</p> <p>-وعلى القانون رقم (20) لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية،</p> <p>-وعلى القانون رقم (37) لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات المعدل بالقانون رقم (98) لسنة 2015،</p> <p>-وعلى القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية،</p> <p>-وعلى القانون رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت المعدل بالقانون رقم (1) لسنة 2018،</p> <p>-وعلى القانون رقم (1) لسنة 2023 في شأن منع تعارض المصالح،</p> <p>-وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم السابع	النص كما أقر في المداولة الأولى
رأت اللجنة الاكتفاء بتعريف الرئيس الوارد.	<p>الباب الأول</p> <p>التعريفات</p> <p>مادة (1)</p> <p>في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :</p> <p>المفوضية العامة للانتخابات: الجهة المعنية بالإشراف بالإشراف وتنظيم العملية الانتخابية.</p> <p><b>الرئيس: رئيس المفوضية العامة للانتخابات.</b></p> <p>الناخب: المواطن الذي له حق اختيار المرشح، وتوافرت به الشروط المتطلبية لمباشرة حقوقه الانتخابية.</p> <p>المرشح: المواطن المشارك بالعملية الانتخابية بعد تسجيل طلب رغبته في ذلك مستوفياً لكافة الشروط المتطلبية للترشيح.</p> <p>موطن الانتخاب: المكان الذي يقيم فيه الناخب بصفة فعلية ودائمة والثابت في البطاقة المدنية .</p> <p>جداول الانتخاب: الكشوف التي تتضمن أسماء من لهم الحق في الانتخاب، ورقم قيدهم الانتخابي وموطنهم الانتخابي، ودوائرهم الانتخابية، وأسماء الموقوفين من الانتخاب، وتعتبر هذه الكشوف حجة قاطعة يوم الاقتراع.</p>	<p>إضافة التعريفات التالية:</p> <p><b>الرئيس: رئيس المفوضية العامة للانتخابات.</b></p> <p><b>المجلس: مجلس الأمناء المشرف على أعمال المفوضية.</b></p>	<p>الباب الأول</p> <p>التعريفات</p> <p>مادة(1)</p> <p>في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :</p> <p>المفوضية العامة للانتخابات: الجهة المعنية بالإشراف وتنظيم العملية الانتخابية .</p> <p>الناخب: المواطن الذي له حق اختيار المرشح، وتوافرت به الشروط المتطلبية لمباشرة حقوقه الانتخابية .</p> <p>المرشح: المواطن المشارك بالعملية الانتخابية بعد تسجيل طلب رغبته في ذلك مستوفياً لكافة الشروط المتطلبية للترشيح.</p> <p>موطن الانتخاب: المكان الذي يقيم فيه الناخب بصفة فعلية ودائمة والثابت في البطاقة المدنية .</p> <p>جداول الانتخاب: الكشوف التي تتضمن أسماء من لهم الحق في الانتخاب، ورقم قيدهم الانتخابي وموطنهم الانتخابي، ودوائرهم الانتخابية، وأسماء الموقوفين من الانتخاب، وتعتبر هذه الكشوف حجة قاطعة يوم الاقتراع.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الحادي والعشرون	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>تابع مادة(1)</p> <p>لجان الانتخاب: اللجنة الرئيسية والأصلية والفرعية التي تتكون من أعضاء السلطة القضائية وغيرهم .</p> <p>مراكز الاقتراع: الأماكن المخصصة لإدلاء الناخبين بأصواتهم والتي تقوم المفوضية العامة للانتخابات بتحديد .</p> <p>الانتخابات الفرعية: كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها، وهي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لا اختيار واحد أو أكثر من المنتميين لفئة أو طائفة.</p>	<p>الانتخابات الفرعية: انتخابات تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد ليوم الانتخابات لا اختيار واحد أو أكثر من بين المنتميين لفئة أو طائفة.</p>	<p>تابع مادة(1)</p> <p>لجان الانتخاب: اللجنة الرئيسية والأصلية والفرعية التي تتكون من أعضاء السلطة القضائية وغيرهم .</p> <p>مراكز الاقتراع: الأماكن المخصصة لإدلاء الناخبين بأصواتهم والتي تقوم المفوضية العليا للانتخابات بتحديد .</p> <p><b>الانتخابات الفرعية: كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها، وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لا اختيار واحد أو أكثر من بين المنتميين لفئة أو طائفة.</b></p>



الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الحادي عشر والتاسع عشر	التعديل المقدم السابع	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>النص كما انتهت إليه اللجنة</p>	<p>تابع مادة (٢)</p> <p>المفوضية، ويصدر بتعيينهم جميعاً مرسوم ويحدد مكافأاتهم بقرار من مجلس الوزراء وتكون مدة تقييدهم أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة واحدة فقط.</p> <p>يكون للمفوضية شخصية اعتبارية مستقلة تتمتع باستقلال مالي وإداري ويشرف عليها وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وتكون لها ميزانية تخرج ضمن ميزانية وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.</p> <p>تأخذ المفوضية مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحريته كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شؤونها بأي صورة كانت وتصدر الفتحة التنفيذية بمرسوم بناء على اقتراح رئيس المفوضية ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية ومكافآت أعضائها وسائر شؤونها الأخرى.</p> <p>يكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة عامة تتألف من أمين عام ومعين عام مساعد أو أكثر وعند كاف من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتعيينها وتحديد اختصاصاتها والإجراءات التي تسير عليها لمباشرة أعمالها <b>قرار من الوزير المختص</b> بناء على اقتراح رئيس المفوضية.</p>	<p>تابع مادة (٢)</p> <p>ويكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة عامة تتألف من أمين عام ومعين مساعد أو أكثر، وعدد كاف من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتعيينها وتحديد اختصاصاتها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير بناءً على اقتراح رئيس المفوضية. وتصدر المفوضية لائحة بالقواعد والإجراءات التي تسير عليها خلال مباشرتها لعملها، وتدرج الاعتمادات المالية للمفوضية ضمن ميزانية وزارة العدل.</p>	<p>تابع مادة (٢)</p> <p>ويكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة عامة تتألف من أمين عام ومعين مساعد أو أكثر، وعدد كاف من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتعيينها وتحديد اختصاصاتها ومكافآت أعضائها قرار من وزير العدل بناءً على اقتراح رئيس المفوضية. وتصدر المفوضية لائحة بالقواعد والإجراءات التي تسير عليها خلال مباشرتها لعملها، وتدرج الاعتمادات المالية للمفوضية ضمن ميزانية وزارة العدل.</p>

تابع: التعديلات الواردة على المادة رقم (2)

التعديل المقدم الحادي والعشرون	التعديل المقدم الرابع والعشرون	التعديل المقدم الرابع	التعديل المقدم السابع عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
<p>تشأ المفوضية العامة للانتخابات، وتتولى الإشراف على الانتخابات، وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق بالجهات الحكومية وغير الحكومية مع الجها</p> <p>العدل مالياً وإدارياً ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها.</p> <p>-رئيساً يختاره مجلس الأمة</p> <p>- أميناً عاماً يختاره مجلس الأمة</p> <p>- ثلاث قضاة كويتيين شاعلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو الاستئناف، أو ما يعادلها من النيابة العامة ويصدر مرسوم بديهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات بالإضافة إلى عملهم الأصلي وذلك بموافقة المجلس الأعلى للقضاء.</p> <p>-والذين من جمعيات النفع العام يختارهم رئيس مجلس الأمة</p>	<p>إضافة ممثلين عن جمعية المحامين</p> <p>تشأ المفوضية العامة للانتخابات من سبعة قضاة كويتيين شاعلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو محكمة الاستئناف، أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، برئاسة أقدمهم، ويصدر مرسوم بديهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء.</p>	<p>مادة (٢)</p> <p>تشأ بمرسوم المفوضية العامة للانتخابات، وتتولى الإشراف على الانتخابات، وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية بالالتزام مع الجها</p> <p>الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات، وتلحق بوزير العدل ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها.</p> <p>المعنية بالانتخابات، وتلحق بوزير العدل ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها.</p> <p>ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية وتعين أعضائها وتحديد مكافئاتهم وسائر شئونها الأخرى.</p>	<p>الباب الثاني</p> <p>المفوضية العامة للانتخابات</p> <p>مادة (٢)</p> <p>تشأ المفوضية العامة للانتخابات، وتتولى الإشراف على الانتخابات، وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات، وتلحق بوزير العدل ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها.</p> <p>وتشكل المفوضية العامة للانتخابات من سبعة قضاة كويتيين شاعلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو محكمة الاستئناف، أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، برئاسة أقدمهم، ويصدر مرسوم بديهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات بالإضافة إلى عملهم الأصلي، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء.</p> <p><b>ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية، ومكافئات أعضائها، وسائر شئونها الأخرى.</b></p>	

الملاحظات	النص كما انتهت اليه اللجنة
<p>الموافقة بالأغلبية وبرت الأقلية رفضها بأنه لا يجوز قصر التشكيل على أعضاء السلطة القضائية دون غيرهم.</p>	<p>الباب الثاني المفوضية العامة للانتخابات مادة (٢)</p> <p>تُنشأ المفوضية العامة للانتخابات، وتولي الإشراف على الانتخابات، وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات، وتلحق بوزير العدل ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها. وتُشكل المفوضية العامة للانتخابات من <b>خمس</b> قضاة كويتيين شاعلي درجة وكيل محكمة التمييز أو محكمة الاستئناف، أو يعادها من أعضاء النيابة العامة، برئاسة أقدمهم، ويصدر مرسوم <b>بتعيينهم</b> للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.</p> <p>ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية، <b>ومكافآت أعضائها</b>.</p> <p>ويكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة عامة تتألف من أمين عام وأمين مساعد أو أكثر، وعدد كافٍ من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها ولوائحها المالية والإدارية قرار من رئيس المفوضية بعد موافقة أعضائها. ورئيس المفوضية الصلاحيات المخولة لوزير المالية بشأن استخدام الاعتمادات المالية المقررة في ميزانية المفوضية. <b>وللمفوضية ممارسة الصلاحيات المقررة لديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق بتنظيم أعمالها وشؤون موظفيها.</b></p> <p>وتدرج الاعتمادات المالية للمفوضية ضمن ميزانية وزارة العدل.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الحادي العشرون	التعديل المقدم العشرون	التعديل المقدم السابع عشر	التعديل المقدم الرابع عشر	التعديل المقدم الثاني عشر	التعديل المقدم السابع عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	كما أقر في المداولة الأولى مع تعديل البند (12) وإضافة بند جديد (13)	تعديل البند (12) أعداد التقارير السنوية عن التفصيلي عن سير العملية الانتخابية منصوصاً الاقتراحات المناسبة لتطويرها، وتقديم نسخة منه إلى رئيس مجلس العدل ورئيس الأمة للمجلس الأعلى للقضاء.	تعديل البند (12) أعداد تقارير نهائي عن سير العملية الانتخابية منصوصاً الاقتراحات المناسبة لتطويرها، وتقديم نسخة منه إلى رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء	تعديل البند (12) أعداد تقارير نهائي عن سير العملية الانتخابية منصوصاً الاقتراحات المناسبة لتطويرها، وتقديم نسخة منه إلى رئيس مجلس العدل، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء	تعديل البند (12) أعداد تقارير نهائي عن سير العملية الانتخابية منصوصاً الاقتراحات المناسبة لتطويرها، وتقديم نسخة منه إلى المجلس الأعلى،	إضافة بند: 13. إعداد الدراسات والتقارير بشأن تطوير العملية الانتخابية على ضوء الممارسة الفعلية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تصويت المواطنين والتصويت بالخارج. 14. وضع عدولته للإلكتروني، وإقتراح المتطلبات المرشحين والناخبين ووسائل الإعلام.	مادة (3) إضافة بند: 13. وضع القواعد المنظمة للعملية الانتخابية مع الجهات المختصة. 2. وضع خطة عامة للعملية الانتخابية والإعداد لها بجميع مراحلها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة. 3. تلقي طلبات الترشيح وفحصها واستبعاد من لا يستوفي الشروط المتطلبية في الدستور والقانون. 4. وضع القواعد المنظمة للدعاية والحملات والنفقات الانتخابية ومصادر التمويل واستطلاعات الرأي، ومبلغ الحد الأعلى لتمويلها والإفراق عليها، وقواعد توزيع الوقت المتاح للبيث في وسائل الإعلام المرئي والمسموع على أساس المساواة وبمراعاة ما يلي:	مادة (3) 1. إعداد جداول الانتخابات وتحديد القيود وفقاً لما تزودها بها الهيئة العامة للمعلومات المدنية تنفيذاً لهذا القانون. 2. وضع خطة عامة للعملية الانتخابية والإعداد لها بجميع مراحلها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة. 3. تلقي طلبات الترشيح وفحصها واستبعاد من لا يستوفي الشروط المتطلبية في الدستور والقانون. 4. وضع القواعد المنظمة للدعاية والحملات والنفقات الانتخابية ومصادر التمويل واستطلاعات الرأي، ومبلغ الحد الأعلى لتمويلها والإفراق عليها، وقواعد توزيع الوقت المتاح للبيث في وسائل الإعلام المرئي والمسموع على أساس المساواة وبمراعاة ما يلي:

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>كما أقر في المداولة الأولى مع تعديل البندين (10) و (12) وإضافة بند جديد (13).</p> <p>10. تلقي الشكاوى من الناخبين والمرشحين والمنظمات المدعوة للمشاركة فيما يشوب العملية الانتخابية من مخالفات وفحصها وإزالة أسبابها وإبلاغ النيابة العامة بما <b>تنطوي</b> عليه من شبهة جريمة.</p> <p>12. إعداد تقرير نهائي عن سير العملية الانتخابية متضمناً الاقتراحات المناسبة لتطويرها، وتقديم نسخة منه إلى رئيس مجلس الأمة ووزير العدل، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء.</p> <p>13. وضع القواعد الخاصة بممارسة استطلاعات الرأي والاستبيانات وقياس الرأي العام الانتخابي وإصدار التصاريح اللازمة لها.</p>	<p>تابع مادة (3)</p> <p>أ-عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة لأي من المرشحين والناخبين .</p> <p>ب-الالتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية .</p> <p>ج-عدم استخدام العنف أو التهديد باستخدامه .</p> <p>5. وضع القواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني الكويتية والدولية المعنية بمتابعة الانتخابات ومراقبتها .</p> <p>6. تحديد مفار لجان الانتخاب الرئيسية والأهلية والفرعية المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون.</p> <p>7. تحديد مراكز الفرز ومقارها والقائمين عليها وتوزيع الأعضاء .</p> <p>8. الإشراف على سلامة تطبيق إجراءات الانتخابات وفقاً لهذا القانون، والتحقق من التزام جميع أطراف العملية الانتخابية في جميع مراحلها بمعايير النزاهة والشفافية والحيادية.</p> <p>9. إيداء الرأي فيما تعرضه عليها اللجان الانتخابية من مشكلات تصادف العملية الانتخابية.</p> <p>10. تلقي الشكاوى من الناخبين والمرشحين والمنظمات المدعوة للمشاركة فيما يشوب العملية الانتخابية من مخالفات وفحصها وإزالة أسبابها وإبلاغ النيابة العامة بما <b>ينطوي</b> عليه من شبهة جريمة.</p> <p>11. إعلان النتيجة النهائية التفصيلية للانتخابات من واقع محاضر الفرز التي تتلقاها من رؤساء اللجان بالنسبة لجميع المرشحين خلال عشرة أيام للكافة</p> <p>12. إعداد تقرير نهائي عن سير العملية الانتخابية متضمناً الاقتراحات المناسبة لتطويرها، وتقديم نسخة منه إلى وزير العدل، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p><b>مادة (4)</b></p> <p>تلتزم أجهزة الدولة بمعاونة المفوضية العامة للانتخابات في مباشرة اختصاصاتها وتزويدها بما تطلبه من بيانات أو معلومات أو مستندات ترى لزومها في سبيل مباشرة اختصاصاتها .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p><b>مادة (5)</b>  لرئيس وأعضاء المفوضية العامة للانتخابات الحق في التواجد في مقار اللجان الانتخابية لمتابعة سير العملية الانتخابية .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم السابع عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديل.</p>	<p>مادة (6) يحظر على رئيس وأعضاء المفوضية العامة للانتخابات، وموظفي الأمانة العامة ومن يستعان به من ذوي الخبرة والكفاءة ما يأتي :</p>	<p>مادة (6) يحظر على رئيس وأعضاء المفوضية العامة للانتخابات، وموظفي الأمانة العامة ما يأتي : 1. الترشح في الانتخابات خلال فترة عملهم في المفوضية . 2. ممارسة أي وظيفة، أو مهنة، أو انتساب لأي جمعية نفع عام أو نقابة، أو عمل آخر باجر، أو بدون اجر - بخلاف عملهم الأصلي - خلال فترة عملهم في المفوضية . 3. إفشاء الأسرار أو أي معلومات حصلوا عليها خلال فترة عملهم . 4. تلقي أو قبول أي أموال أو مزايا أو تبرعات، أو هبات من أي نوع ومن أي جهة. 5. المشاركة بأي صورة كانت في الحملات الانتخابية .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الحادي عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديل.</p>	<p>مادة (7) لا يجوز أن يكون أي من رؤيس أو أعضاء المفوضية العامة للموظفي للانتخابات، أو أي من موظفي الأمانة العامة قريباً لأحد من المرشحين حتى الدرجة الثالثة (ابن الأخ وابن الأخت)، وعليه في هذه الحالة الإفصاح عن ذلك كتابة فور علمه بترشحه لتتخذ الإجراءات المفوضية العامة بهذا الشأن بما فيها جواز نذب من محل محله.</p>	<p>مادة (7) لا يجوز أن يكون أي من رؤيس أو أعضاء المفوضية العامة للانتخابات، أو أي من موظفي الأمانة العامة قريباً لأحد من المرشحين حتى الدرجة الثانية في الانتخابات، وعليه في هذه الحالة الإفصاح عن ذلك كتابة فور علمه بترشحه لتتخذ المفوضية الإجراءات المناسبة بهذا الشأن بما فيها جواز نذب من محل محله . وتسري على رؤيس وأعضاء المفوضية العامة للانتخابات وموظفي الأمانة العامة أحكام قانون منع تعارض المصالح المشار إليه.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم السابع عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديل.	مادة (8) يكون بكل دائرة انتخابية جدول انتخاب أو أكثر، تحرره المفوضية العامة للانتخابات وفقاً لأحكام هذا القانون	الباب الثالث الجدول الانتخابية مادة (8) يكون بكل دائرة انتخابية جدول انتخاب أو أكثر، تحرره المفوضية العامة للانتخابات وفقاً لأحكام هذا القانون، ولها أن تستعين بلجنة أو أكثر تشكها لهذا الغرض .

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (9)</p> <p>يشمل جدول الانتخاب أسم كل كويتي توافرت فيه الشروط اللازمة لمباشرة حقوقه الانتخابية يقيم في الدائرة الانتخابية وفقاً لما هو ثابت بسجلات المفوضية العامة للانتخابات وموطنه الانتخابي المحدد في البطاقة المدنية، ولقبه وتاريخ ميلاده ورقم مرجع وزارة الداخلية الخاص به وعنوان السكن الذي يقيم فيه .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الثاني عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>الموافقة على تعديل الفقرة الأولى كما وردت في التعديل</p>	<p>مادة (10) تعديل الفقرة الأولى:  تزود الهيئة العامة للمعلومات المدنية الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات بكشوف متضمنة أسماء وبيانات الكويتيين كاملة الذين بلغوا السن القانوني لمباشرة <b>حق الانتخاب</b>، وذلك بترتيب حروف الهجاء لكل دائرة انتخابية على حدة شاملة رقم بطاقاتهم المدنية ورقم شهادتهم الجنسية وتاريخ الحصول عليها ومحل وعنوان سكنتهم الثابت بالبطاقة المدنية، وتقوم الأمانة العامة بقيد أسماء الكويتيين في دوائريهم الانتخابية وفقاً لما هو وارد في الكشوف بعد التحقق من توافر جميع الشروط المطلوبة لتولي حقوقهم الانتخابية في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر في الجدول الانتخابي، وبراى في تحديث هذه البيانات أن تشمل ما يأتي:</p>	<p>مادة (10)  تزود الهيئة العامة للمعلومات المدنية الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات بكشوف متضمنة أسماء وبيانات الكويتيين كاملة الذين بلغوا السن القانوني لمباشرة <b>حق الانتخاب</b> وتتوافر فيهم الشروط المطلوبة لتولي <b>حقوقهم الانتخابية</b> وفقاً لهذا القانون. وذلك بترتيب حروف الهجاء لكل دائرة انتخابية على حدة شاملة رقم بطاقاتهم المدنية ورقم شهادة الجنسية وتاريخ الحصول عليها ومحل وعنوان سكنتهم الثابت بالبطاقة المدنية، وتقوم الأمانة العامة بقيد أسماء الكويتيين في دوائريهم الانتخابية وفقاً لما هو وارد في الكشوف بعد التحقق من توافر جميع الشروط المطلوبة لتولي حقوقهم الانتخابية في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر في الجدول الانتخابي، وبراى في تحديث هذه البيانات أن تشمل ما يأتي:</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>تابع مادة (10)</p> <p>أ. إضافة أسماء من بلغوا السن القانوني للانتخاب حتى نهاية الشهر السابق.</p> <p>ب. إضافة أسماء من أهملوا بغير حق لأي سبب من الأسباب .</p> <p>ج. حذف أسماء المتوفين.</p> <p>د. حذف أسماء من فقدوا الشروط المطلوبة أو من كانت أسمائهم قد أدرجت بالمخالفة لهذا لقانون .</p> <p>هـ. أسماء من غيروا عناوين سكنهم.</p> <p>على أن يتم نشر جداول الانتخاب في الجريدة الرسمية خلال يومي الحادي عشر والثاني عشر من كل شهر .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (11)</p> <p>لكل كويتي أن يعترض على عدم إدراج اسمه في جدول الانتخاب الخاص بدائرته الانتخابية إذا كان قد أهمل إدراج اسمه بغير حق، ولكل ناخب مدرج في جدول الانتخاب أن يعترض على أسم من أدرج بغير حق في جدول الانتخاب الخاص بدائرته الانتخابية .</p> <p>ويقدم الاعتراض إلى المفوضية العامة للانتخابات في موعد أقصاه خمسة أيام من تاريخ نشر الجداول الانتخابية في الجريدة الرسمية، ويعطى مقدم الاعتراض إيصالاً يثبت به تاريخ اعتراضه وسببه.</p> <p>وتصدر المفوضية قراراً بشأن هذا الاعتراض خلال خمسة أيام عمل التالية من تاريخ تقديمه، على أن ينشر في الجريدة الرسمية.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم السابع	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديل.</p>	<p>مادة (12) يستبدل بنص المادة النص التالي: لا يجوز نقل القيد الانتخابي من دائرة إلى أخرى إلا بعد مرور خمس سنوات من تاريخ القيد</p>	<p>مادة (12) يوقف نقل القيد الانتخابي بين الدوائر اعتباراً من بداية دور الانهقاد الأخير للفصل التشريعي كما يوقف نقل القيد بصدر مرسوم بحل المجلس أو حكم بطلانه أو قرار بإعلان حل أحد المقاعد ويستمر وقف نقل القيد حتى انتهاء الانتخابات وإعلان النتيجة . ويجب على الناخب الذي غير موطنه الذي يقيم فيه أن يعلن التغيير إلى الهيئة العامة للمعلومات المدنية تمهيداً لقيدته في الدائرة التي يتبعها الموطن الجديد بعد مرور هذه المدة :</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (13)</p> <p>مع عدم الإخلال بأحكام الخصوصية وحماية البيانات الواردة في القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ في شأن المعاملات الإلكترونية تصدر الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات نهاية كل شهر نسخة إلكترونية من جداول الانتخاب بحالتها، ويكتفى بنشر الاسم حسب وروده في شهادة الجنسية ورقم القيد وحالته الانتخابية والدائرة الانتخابية والجدول الذي به موطنه الانتخابي الذي يقيم فيه وفقاً لإجراءات المفوضية بالهيئة العامة للمعلومات المدنية.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (14)</p> <p>لا يجوز أن يقيد الناخب في أكثر من جدول وإذا تعدد القيد فلا يعتد إلا بالقيد المطابق لما قرره المادة (10) من هذا القانون .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (15) تعتبر جداول الانتخابات حجة قاطعة وقت الانتخاب، ولا يجوز لأحد الاشتراك فيها ما لم يكن اسمه مقيداً بها .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم العشريون	التعديل المقدم الرابع عشر	التعديل المقدم التاسع	التعديل المقدم العاشر والثامن والحادي عشر والثاني عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
الموافقه بأغلبية الحاضرين. رأي الأقلية: إن للشرعية مدلولاً عاماً لا يمكن ضبطه، مع ملاحظة الفتاوى المتباينة في هذا الشأن.	الإبقاء على الفقرة الأولى مع تعديل الفقرة الثانية لتكون كالتالي: <b>ويشترط</b> <b>للممارسة الحق في الانتخاب والترشيح للالتزام</b> <b>بأحكام الدستور والقانون</b> <b>والتشريعية الإسلامية.</b>	تعديل الفقرة الثانية: <b>ويشترط لِمباشرة المرأة والرجل</b> <b>لِحَقِّمَا فِي الْإِنْتِخَابِ وَالتَّرْشِيحِ الْإِنْتِزَامِ بِالْقَوَاعِدِ الْمَعْتَمَدَةِ فِي الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ.</b>	مادة(16) لكل كويتي بلغ من العمر <b>الثامنة عشر</b> سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم تفض على تجنسه عشرون سنة ميلادية وفقاً لحكم المادة (6) من المرسوم الأميري رقم 1959 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، ويشترط أن يكون كامل الأهلية القانونية ولا يكون قد صدر في حقه حكم بات في إحدى جرائم الإفلاس بالتدليس ما لم يرد إليه اعتباره وفقاً للقانون.	تعديل الفقرة الثانية: <b>ويشترط لِمباشرة حق الانتخاب والترشيح بالقبواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية</b>	حذف الفقرة الثانية من المادة (16) والاكتفاء بما ورد في الفقرة الأولى	الباب الرابع النائب مادة(16) لكل كويتي بلغ من العمر <b>عشرون</b> سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم تفض على تجنسه عشرون سنة ميلادية وفقاً لحكم المادة (6) من المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، ويشترط أن يكون كامل الأهلية القانونية ولا يكون قد صدر في حقه حكم بات في إحدى جرائم الإفلاس بالتدليس ما لم يرد إليه اعتباره وفقاً للقانون. ويشترط لمباشرة المرأة بحقها في الانتخاب والترشيح بالقبواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الثالث والعشرون	التعديل المقدم الثاني والعشرون	التعديل المقدم العشرون	التعديل المقدم الثامن عشر	التعديل المقدم العاشر	التعديل المقدم الحادي عشر والثاني عشر	التعديل المقدم الثاني عشر	التعديل المقدم الثالث عشر	التعديل المقدم الأول	النص كما أقر في المداولة الأولى
اشارة التعديل المقدم إلى الثالث إلى إمكانية النص على المهرة الأخيرة بمادة جديدة رقم (18)	النص كما أقر في المداولة الأولى وافض التعديلات	إضافة لصياغة وتعديلات المؤمن	النص على عدم سريلما بالرررررر	يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة	يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة	حذف عبارة "ما لم يرد إليه اعتباراً"	حذف عبارة "أو في جريمة العساس بالذات الإلهية أو الألبياء أو الذات الأميرية"	حذف عبارة "أو في جريمة العساس بالذات الإلهية أو الألبياء أو الذات الأميرية"	حذف عبارة "حكم منه المادة بأن يرضى"	مادة (17) يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة	مادة (17) يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة
			مادة (17) يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة	مادة (17) يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة	مادة (17) يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة	مادة (17) يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة	مادة (17) يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة	مادة (17) يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة	مادة (17) يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة	مادة (17) يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة	مادة (17) يحرم من الانتخابات الجنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة

<p>تابع: النص كما أقر في المداولة الأولى</p>	<p>التعديل المقدم الخامس والعشرون</p>
<p>مادة (17)</p> <p>يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنابة أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية، ما لم يرد إليه اعتباره.</p>	<p>مادة (17)</p> <p>إضافة فقرة جديدة:  *وتعتبر الجرائم الواردة بهذه المادة جرائم مخلة بالشرف والأمانة على سبيل الحصر، وهي:</p> <p>أ. الجرائم الماسة بأمن الدولة في الخارج والداخل وجرائم التجسس والتخابر مع العدو.</p> <p>ب. الجرائم الضارة بالمصلحة العامة وبأعمال الموظفين العاملين وهي: انتهاك حرمة الأديان، الرشوة، سوء استعمال الوظيفة، انتحال الصفة، اختلاس الأموال العامة والاستيلاء عليها، جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.</p> <p>ث. الجرائم الواقعة على المال وهي: السرقة، النصب، خيانة الأمانة، التزوير، تزيف أوراق النقد وتزيف المسكوكات، تزوير الأختام والطوابع وجرائم الشيكات.</p> <p>ث. الجرائم الواقعة على العرض والسمعة وهي: المواقعة الجنسية، هتك العرض، الزنا، التحريض على الفسق والدعارة والقمار، الخمر والمخدرات، الخطف.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الرابع عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديل.	حذف المادة	مادة (18) يوقف استعمال حق الانتخاب بالنسبة إلى العسكريين منسبي القوات المسلحة والشرطة .

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداوله الأولى
		مادة (19) لا يجوز للتأخب أن يدلي برأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم التاسع	التعديل المقدم التاسع والثالث عشر	التعديل المقدم الثاني	النص كما أقر في المداولة الأولى
تنص المادة (82) من الدستور على الآتي: يشترط في عضو مجلس الأمة: (أ) أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للقانون. (ب) أن تتوفر فيه شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخاب. (ج) أن لا تقل سنه يوم الانتخاب ثلاثين سنة ميلادية. (د) أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها.	الموافقة على التعديل الثاني	إضافة فقرة جديدة برقم (6):  6. أن لا يكون المرشح قد تجاوزت مدة عضويته بمجلس الأمة أكثر من (8) سنوات متصلة أو منفصلة.	1. أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية.	تعديل البند الأول:  1- يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للمرسم الأميري رقم (15) لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له .	الباب الخامس المرشح مادة (20)  يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة ما يأتي : 1. أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقاً للمرسم الأميري رقم (15) لسنة 1959 المشار إليه . 2. أن تتوفر فيه شروط الناخب وفقاً لهذا القانون . 3. أن يكون اسمه مدرجاً في أحد جداول الانتخاب . 4. أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها . 5. ألا يقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (21)</p> <p>تقدم طلبات الترشيح كتابة إلى الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات خلال ساعات العمل الرسمي في الأيام العشرة التالية لنشر المرسوم أو القرار بالدعوة للانتخاب.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الخامس والحادى عشر والرابع عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
استعاض التعديل الحادى عشر عن كلمة (خمسمئة) بكتابتها بالأرقام: (500).	النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديل.	مادة (22) يجب على كل من يريد ترشيح نفسه أن يدفع مبلغاً وقدره <b>خمسمئة دينار كويتي</b> للمفوضية، ولا يقبل طلب الترشيح إلا إذا كان مرفقاً به ما يفيد سداد هذا المبلغ.	مادة (22) يجب على كل من يريد ترشيح نفسه أن يدفع مبلغاً وقدره <b>خمسين دينار كويتي</b> للمفوضية، ولا يقبل طلب الترشيح إلا إذا كان مرفقاً به ما يفيد سداد هذا المبلغ.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (23)</p> <p>لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرة انتخابية، وإذا تبين أنه مرشح في أكثر من دائرة وجب عليه التنازل عن ترشيح نفسه فيما زاد عن دائرة واحدة قبل إغلاق باب الترشيح، فإذا لم يتنازل اعتبر ترشيحه في جميع الدوائر كأن لم يكن .</p> <p>ولكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بطلب كتابي يقدمه إلى المفوضية العامة للانتخابات، وذلك قبل ميعاد الانتخاب بعشرة أيام على الأقل، وبدون تنازل أمام اسمه في كشوف المرشحين، كما يعلن يوم الانتخاب عن أسماء المرشحين بعرضها على باب اللجان الانتخابية في الدائرة .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (24)</p> <p>تقوم المفوضية العامة للانتخابات بعد إقفال باب الترشيح بالإعلان عن أسماء جميع المرشحين وفق الآلية المحددة باللائحة التنفيذية وتقوم المفوضية بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لتخصيص مراكز الاقتراع المختلفة .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (25)</p> <p>إذا لم يتقدم في دائرة انتخابية من المرشحين ترشيحاً صحيحاً أكثر من العدد المطلوب انتخابه، أعلنت المفوضية العامة للانتخابات فوز هؤلاء المرشحين بالعضوية عند إعلان النتيجة النهائية.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
تم دمج المادتين (26، 27) الواردةين بالمشروع بقانون في المادة رقم (26) بعد ضبط الصياغة		<p>مادة (26)</p> <p>تلتزم بلدية الكويت بإصدار التراخيص اللازمة للمقرات والإعلانات الانتخابية وفقاً للضوابط التي تحددها المفوضية على النحو الوارد في اللائحة التنفيذية.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
تم دمج المادتين (26، 27) الواردةتين بالمشروع بقانون في المادة رقم (26) بعد ضبط الصياغة		

الملاحظات	النص كما اتهمت إليه اللجنة	التعديل المقدم الرابع عشر	التعديل المقدم الرابع والثاني والعشرون	النص كما أقر في المداولة الأولى
	النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديلين.	حذف المادة	مادة (27) تضاف بعد آخر النص التالي: ويستثنى من ذلك كله لوحات الطرق المرخصة والواردة بعقود المزايدات الاعلانية المطروحة من قبل بلدية الكويت.	مادة (27) تتوقف جميع أعمال الدعاية الانتخابية للمرشح قبل الموعد المحدد لبدء الانتخاب بأربع وعشرين ساعة.

الملاحظات	النص كما اتهمت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>الباب السادس إجراءات الانتخابات الاقتراع مادة (28)</p> <p>يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم، ويحدد ميعاد الانتخابات التكميلية بقرار من المفوضية العامة للانتخابات، ويجب أن ينشر المرسوم أو القرار قبل التاريخ المحدد للانتخابات بشهر على الأقل، ما لم يقضى بطلان المرسوم، فينشر المرسوم الجديد خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور الحكم على أن تُجرى الانتخابات بذات التاريخ المحدد في المرسوم الأول.</p> <p>وتجرى الانتخابات وفقاً لآخر تعديلات لجدول الانتخاب التي تم نشرها قبل صدور مرسوم أو قرار دعوة الناخبين للانتخابات .</p> <p>وتقوم الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات بإصدار نسخة إلكترونية من هذه الجداول خلال سبعة أيام من تاريخ صدور مرسوم أو قرار دعوة الناخبين للانتخاب.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الحادي والعشرون مادة (29)	النص كما أقر في المداوله الأولى مادة (29)
	الموافقة على التعديل الحادي والعشرون	يتم تجهيز صناديق الاقتراع، وطباعة أوراق الانتخاب بالشكل الذي تحدده المفوضية العامة للانتخابات .	يتم تجهيز صناديق الاقتراع، وطباعة أوراق الانتخاب على نفقة المفوضية بالشكل الذي تحدده المفوضية العامة للانتخابات .

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم السابع عشر والثالث والعشرون	النص كما أقر في المداولة الأولى
	النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديل.	مادة (30) وتشكل كل لجنة برئاسة أحد أعضاء القضاة أو النيابة العامة الكوادر يعينه وزير العدل بناء على عرض رئيس المفوضية وتكون له الرئاسة، وعضو تعينه المفوضية بحسب الأحوال وعلى المرشح أن يقدم اسمه ممثله للمفوضية العامة للانتخابات قبل موعد الانتخاب بعشرة أيام على الأقل، وإذا لم يقدم المرشح اسمه ممثله أو قدمه ولم يحضر عند بدء عملية الانتخاب ولم تكن اللجنة قد وصل عدد أعضائها إلى ثلاثة أعضاء، اختار رئيس اللجنة أحد الناخبين الحاضرين ليكون عضواً فيها . وإذا غاب رئيس اللجنة حل محله أحد الرؤساء الاحتياطيين الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير العدل بناء على عرض رئيس المفوضية.	مادة (30) تتأط إدارة الانتخاب في كل دائرة بعدد من اللجان وتكون إحداها لجنة رئيسية تتبعها لجان أصلية ولجان فرعية . وتشكل كل لجنة برئاسة أحد أعضاء القضاة أو النيابة العامة يعينه وزير العدل بناء على عرض رئيس المفوضية وتكون له الرئاسة، وعضو تعينه المفوضية بحسب الأحوال من " الرجال والنساء " ، وممثل عن كل مرشح . وعلى المرشح أن يقدم اسمه ممثله للمفوضية العامة للانتخابات قبل موعد الانتخاب بعشرة أيام على الأقل، وإذا لم يقدم المرشح اسمه ممثله أو قدمه ولم يحضر عند بدء عملية الانتخاب ولم تكن اللجنة قد وصل عدد أعضائها إلى ثلاثة أعضاء، اختار رئيس اللجنة أحد الناخبين الحاضرين ليكون عضواً فيها . وإذا غاب رئيس اللجنة حل محله أحد الرؤساء الاحتياطيين الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير العدل بناء على عرض رئيس المفوضية.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الحادي عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديل.	مادة (31) لا يجوز أن يكون أي من القضاة أو أعضاء النيابة العامة المعينون لرئاسة اللجان الانتخابية، أو أحد أعضاء هذه الانتخابية، أو أحد أعضاء هذه اللجان قريباً لأي من المرشحين حتى الدرجة الثالثة (ابن الأخ أو الأخت) في الدائرة الانتخابية التي يعين فيها.	مادة (31) لا يجوز أن يكون أي من القضاة أو أعضاء النيابة العامة المعينون لرئاسة اللجان الانتخابية، أو أحد أعضاء هذه اللجان قريباً لأي من المرشحين حتى الدرجة الثانية في الدائرة الانتخابية التي يعين بها.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (32)</p> <p>تختار اللجنة من بين أعضائها مقررًا يقوم بتحرير محاضر الانتخاب ويوقعها من رئيس اللجنة وسائر الأعضاء.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الثاني عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>الموافقة على التعديل الثاني عشر، مع التعديل:</p> <p>"حفظ النظام في مركز الاقتراع منوط برئيس اللجنة، وله في ذلك طلب قوة الشرطة عند الضرورة، ولا يجوز لقوة الشرطة أو القوات العسكرية دخول قاعة الانتخاب إلا بناءً على طلب رئيس اللجنة".</p>	<p>مادة (33)</p> <p>حفظ النظام في مركز الاقتراع منوط برئيس اللجنة، وله في ذلك طلب الشرطة عند الضرورة، ولا يجوز للشرطة أو القوات العسكرية دخول قاعة الانتخاب إلا بناءً على طلب رئيس اللجنة.</p>	<p>مادة (33)</p> <p>حفظ النظام في مركز الاقتراع منوط برئيس اللجنة، وله في ذلك طلب رجال الشرطة عند الضرورة، ولا يجوز لرجال الشرطة أو القوات العسكرية دخول قاعة الانتخاب إلا بناءً على طلب رئيس اللجنة.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم العشرون	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>الموافقة على التعديل العشرين، مع التعديل:  "للمرشحين ووكلائهم حق الدخول في قاعة الانتخاب، ولهم أن يوكلوا في كل مركز اقتراع أحد الناخبين بالدائرة ويكون التوكيل كتابة، ولممثل أي مرشح حق التواجد في اللجنة أثناء عملية الفرز كاملة ولا يجوز إخراجه ما لم يرتكب فعلاً يستدعي ذلك".</p>	<p>مادة (34) الفقرة الأولى:  للمرشحين ووكلائهم حق الدخول في قاعة الانتخاب، ولهم أن يوكلوا في كل مركز اقتراع أحد الناخبين بالدائرة ويكون التوكيل كتابة، ولهم أن يوكلوا في كل مركز اقتراع أحد الناخبين بالدائرة ويكون التوكيل كتابة، ولمندوب أي مرشح حق التواجد في اللجنة أثناء عملية الفرز كاملة ولا يجوز إخراجه ما لم يرتكب فعلاً يستدعي ذلك.</p>	<p>مادة (34)  للمرشحين ووكلائهم حق الدخول في قاعة الانتخاب، ولهم أن يوكلوا في كل مركز اقتراع أحد الناخبين بالدائرة ويكون التوكيل كتابة. ولا يجوز أن يحضر في مركز الاقتراع غير الناخبين والمرشحين، ولا يجوز أن يحمل أي منهم سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً.  ويعتبر سلاحاً في حكم هذه المادة - بالإضافة إلى الأسلحة النارية - الأسلحة البيضاء والعصى التي لا تدعو إليها حاجة شخصية.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<b>مادة (35)</b> يكون الانتخاب عاماً وسرياً ومباشراً.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (36)</p> <p>تدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساءً ومن الساعة الحادية عشرة صباحاً إلى الساعة الحادية عشرة مساءً عند إجرائها في شهر رمضان.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (37)</p> <p>على كل ناخب أن يقدم للجنة عند الإدلاء بصوته شهادة الجنسية الخاصة به وعلى اللجنة أن تطالع عليها وتختتمها بختم خاص بعد التحقق من شخصيته من واقع شهادة الجنسية بمعرفة رئيس اللجنة. ولرئيس اللجنة أن يعهد بالتحقق من شخصية إحدى الناخبات إلى أحد أعضاء اللجنة من النساء أو إلى إحدى الناخبات.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (38)</p> <p>يقوم رئيس اللجنة بتسليم كل ناخب ورقة انتخاب لإبداء الرأي، وينتهي الناخب خلف النواحي المخصصة لإبداء الرأي داخل قاعة الانتخاب ويثبت رأيه في ورقة الانتخاب ثم يضعها في صندوق الانتخاب، ويوقع مقرر اللجنة أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه. والناخب الذي لا يستطيع أن يثبت بنفسه رأيه في الورقة يتحنى ناحية من النواحي المخصصة لإبداء الرأي داخل قاعة الانتخاب ليسر برأيه إلى رئيس اللجنة وحده، الذي عليه أن يثبت الرأي في الورقة ويضعها في الصندوق.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (39)</p> <p>مع مراعاة أحكام المادة (36) من هذا القانون، يعلن رئيس لجنة الانتخاب ختام عملية الانتخاب.</p> <p>وإذا حضر جميع الناخبين وقاموا بالإدلاء بأصواتهم في كشوف الناخبين قبل الموعد المحدد للختام، أعلن رئيس اللجنة ختام الانتخاب بعد إبداء رأي الناخب الأخير. وتستمر عملية الانتخاب إذا تبين وجود ناخبين في مراكز الاقتراع المخصصة لم يدلوا بأصواتهم بعد، ويقتصر التصويت في هذه الحالة على هؤلاء الناخبين دون غيرهم.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم العشرون	التعديل المقدم الثامن عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>الموافقة على النص كما أقر في المداولة الأولى، مع إضافة فقرة أخيرة:</p> <p>"وللمفوضية الاستعمارية بخبراء محاسبين من الإدارة العامة للخبراء".</p>	<p>الفقرة الثانية</p> <p>وفور انتهاء عملية الانتخاب في جميع لجان الدائرة، تقوم كل لجنة بفرز صندوق الانتخاب بالنداء العلني ويجب أن تكون ورقة التصويت عند الفرز على مراك من جميع المرشحين أو ممثليهم، ويتم تحرير محضر لفرز الأصوات من أصل و صورة ويتم التوقيع عليه من رئيس وأعضاء اللجنة الحاضرين، وتعاد أوراق الانتخاب بعد ذلك إلى الصندوق مع محضر الانتخاب ونسخة من محضر الفرز ، ويتم غلق الصندوق وختمه بالشمع الأحمر ما عدا صناديق اللجان الأصلية، ثم تنقل كل لجنة فرعية صندوق الانتخاب إلى مقر اللجنة الأصلية التي تتبعها برفقة رئيس اللجنة ومندوب المفوضية وخمسة من ممثلي المرشحين الحاضرين يختارون بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق، ويتم تسليم أصل محضر فرز الأصوات والصندوق إلى رئيس اللجنة الأصلية.</p>	<p>الفقرة الثانية</p> <p>وفور انتهاء عملية الانتخاب في جميع لجان الدائرة، تقوم كل لجنة بفرز صندوق الانتخاب بالنداء العلني وعرضها على الحضور، ويتم تحرير محضر لفرز الأصوات من أصل و صورة ويتم التوقيع عليه من رئيس وأعضاء اللجنة الحاضرين ومندوبين المرشحين الحاضرين ليكون إثبات أنه المحضر الذي تم اعتماد في اللجنة لينتهي شبهات الطعن في العد أو التعبير، وتعاد أوراق الانتخاب بعد ذلك إلى الصندوق مع محضر الانتخاب ونسخة من محضر الفرز ، ويتم غلق الصندوق وختمه بالشمع الأحمر ما عدا صناديق اللجان الأصلية، ثم تنقل كل لجنة فرعية صندوق الانتخاب إلى مقر اللجنة الأصلية التي تتبعها برفقة رئيس اللجنة ومندوب المفوضية وخمسة من ممثلي المرشحين الحاضرين <b>كحد أدنى</b> يختارون بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق، ويتم تسليم أصل محضر فرز الأصوات والصندوق إلى رئيس اللجنة الأصلية.</p>	<p>الفرز</p> <p>مادة (40)</p> <p>تقوم اللجان الأصلية والفرعية بإدارة عملية الانتخاب، وفق الإجراءات المتقدمة، حتى ختام عملية الانتخاب، وتحرر كل لجنة محضراً بذلك بوقع عليه كل من رئيس اللجنة وأعضائها الحاضرين .</p> <p>وفور انتهاء عملية الانتخاب في جميع لجان الدائرة، تقوم كل لجنة بفرز صندوق الانتخاب بالنداء العلني وعرضها على الحضور، ويتم تحرير محضر لفرز الأصوات من أصل و صورة ويتم التوقيع عليه من رئيس وأعضاء اللجنة الحاضرين، وتعاد أوراق الانتخاب بعد ذلك إلى الصندوق مع محضر الانتخاب ونسخة من محضر الفرز ، ويتم غلق الصندوق وختمه بالشمع الأحمر ما عدا صناديق اللجان الأصلية، ثم تنقل كل لجنة فرعية صندوق الانتخاب إلى مقر اللجنة الأصلية التي تتبعها برفقة رئيس اللجنة ومندوب المفوضية وخمسة من ممثلي المرشحين الحاضرين يختارون بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق، ويتم تسليم أصل محضر فرز الأصوات والصندوق إلى رئيس اللجنة الأصلية.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (41)</p> <p>ينقل رؤساء اللجان الأصلية أصل محاضر فرز أصوات اللجان الفرعية وصناديق الانتخاب ويقوم كل منهم بحضور أعضائها، وجميع رؤساء وأعضاء اللجان الفرعية، وخمسة <b>ممثلين</b> عن المرشحين - يتم اختيارهم بالاتفاق، فيما بينهم أو الفرعة في حالة عدم الاتفاق - بجمع نتائج فرز صناديق الانتخاب بالنداء العلني.</p> <p>ويحرر محضر الفرز التجميعي لنتيجة مكان الانتخاب من أصل وصورة ويوقع عليه كل من رئيس وأعضاء اللجنة الحاضرين، ويرفق بالأصل محاضر فرز اللجان الفرعية، وتوضع الصورة في صندوق اللجنة الأصلية، ويتم غلق الصندوق وخنمه بالشمع الأحمر، ثم ينقل الصندوق ومحاضر الفرز إلى اللجنة الرئيسية برفقة رئيس اللجنة الأصلية، ومندوب وزارة الداخلية، وخمسة من ممثلي المرشحين الحاضرين - يختارون بالاتفاق فيما بينهم أو بالفرعة في حالة عدم الاتفاق - ويتم تسليم أصل محاضر فرز الأصوات والصندوق إلى رئيس اللجنة الرئيسية.</p> <p>ويقوم رئيس كل لجنة فرعية بتسليم صندوقها إلى الأمانة العامة بمجلس الأمة ليظل لديها على سبيل الأمانة إلى حين البت في جميع الطعون الانتخابية، ثم ترسل بعد ذلك إلى مقر المفوضية العامة للانتخابات.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم	التعديل المقدم التام	النص كما أقر في المداولة الأولى
	النص كما انتهت إليه اللجنة الموافقة على النص كما أقر في المداولة الأولى، ورفض التعديلات.	العشرون تعديل بند: 2. الآراء التي تثبت على ورقة غير مختومة والتي سلمت من اللجنة .	عشر إضافة بند: 6. يتم الإعلان عنها في القاعة وتبين سبب الإبطال أمام جميع الحضور، مع إعطاء المندوب الحق في التحفظ أو إعطاء الاعتراض على الإبطال في محضر اللجنة.	مادة (42) تعتبر باطلة : 1. الآراء المتعلقة على شرط . 2. الآراء التي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة . 3. الآراء التي أثبتت على ورقة أمضاها الناخب أو وضع عليها إشارة أو علامة قد تدل عليه . 4. الآراء التي تبنى شفاهة أمام اللجنة بغير إتباع الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (38) من هذا القانون. 5. الآراء التي تختار عدد من المرشحين أكثر من العدد المحدد قانوناً.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (43)</p> <p>مع عدم الإخلال باختصاص الجهة القضائية التي تفصل في صحة الطعون الانتخابية، تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إعطاء كل ناخب رأيه أو بطلانه.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الثامن عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>الموافقة على النص كما أقر في المداولة الأولى، ورفض التعديل</p>	<p>يتولى رئيس اللجنة الرئيسية الإشراف على العملية الانتخابية بالدائرة ومتابعتها وإصدار الإرشادات والتوجيهات التي تكفل حسن أداءها . ويتلقى أصل محاضر الفرز التجميعي لجميع لجان الدائرة وصناديق انتخاب اللجان الانتخابية بالدائرة ومتابعتها وإصدار الإرشادات والتوجيهات التي تكفل حسن أداءها . ويتلقى أصل محاضر الفرز التجميعي لجميع لجان الدائرة وصناديق انتخاب اللجان الانتخابية، ويقوم بحضور جميع رؤساء اللجان الأصلية وأعضائها، وخمسة ممثلين عن المرشحين - يتم اختيارهم بالاتفاق فيما بينهم أو بالفرع في حالة عدم الاتفاق بالنداء العلني - بجمع نتائج فرز صناديق الانتخاب بالدائرة جميعها . ويكون انتخاب عضو مجلس الأمة بالأغلبية التسببية لمجموع عدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت، فإذا حصل ثنائ أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية اقترعت اللجنة فيما بينهم وفاز بالعضوية من تعيينه الفرع . ويحرر رئيس اللجنة الرئيسية محضر الفرز التجميعي بنتيجة الانتخاب للدائرة من أصل وصورة، وبعد تلاوته علناً يوقع عليه رئيس هذه اللجنة ورؤساء اللجان الأصلية وأعضاء لجنة الفرز، وتعرض صورة هذا المحضر على جميع الحاضرين للاطلاع عليه، ويرفق بأصل المحضر محاضر فرز اللجان الأصلية واللجان الفرعية، ويتولى رئيس اللجنة الرئيسية تسليمه إلى الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات، وتوضع الصورة في صندوق اللجنة الأصلية ويختم بالشمع الأحمر ويسلمه رئيس اللجنة الرئيسية إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة على سبيل الأمانة</p>	<p>إعلان النتائج مادة (44)</p> <p>يتولى رئيس اللجنة الرئيسية للإشراف على العملية الانتخابية بالدائرة ومتابعتها وإصدار الإرشادات والتوجيهات التي تكفل حسن أداءها . ويتلقى أصل محاضر الفرز التجميعي لجميع لجان الدائرة وصناديق انتخاب اللجان الانتخابية، ويقوم بحضور جميع رؤساء اللجان الأصلية وأعضائها، وخمسة ممثلين عن المرشحين - يتم اختيارهم بالاتفاق فيما بينهم أو بالفرع في حالة عدم الاتفاق بالنداء العلني - بجمع نتائج فرز صناديق الانتخاب بالدائرة جميعها . ويكون انتخاب عضو مجلس الأمة بالأغلبية التسببية لمجموع عدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت، فإذا حصل ثنائ أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية اقترعت اللجنة فيما بينهم وفاز بالعضوية من تعيينه الفرع . ويحرر رئيس اللجنة الرئيسية محضر الفرز التجميعي بنتيجة الانتخاب للدائرة من أصل وصورة، وبعد تلاوته علناً يوقع عليه رئيس هذه اللجنة ورؤساء اللجان الأصلية وأعضاء لجنة الفرز، وتعرض صورة هذا المحضر على جميع الحاضرين للاطلاع عليه، ويرفق بأصل المحضر محاضر فرز اللجان الأصلية واللجان الفرعية، ويتولى رئيس اللجنة الرئيسية تسليمه إلى الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات، وتوضع الصورة في صندوق اللجنة الأصلية ويختم بالشمع الأحمر ويسلمه رئيس اللجنة الرئيسية إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة على سبيل الأمانة</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم السابع عشر	التعديل المقدم السابع	النص كما أقر في المداولة الأولى
وقع تعديل المادة المذكورة في التعديل السابع المقدم من السيد العضو / د. بدر الملا على المادة رقم (46) من المشروع، والتي تقابل المادة رقم (45) من النص المقدم في المداولة الأولى	النص موافقة على النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديلات	اعتماد النص الوارد في مشروع الحكومة.	يعلن الرئيس أسماء الأعضاء الفائزين بالانتخابات وفقاً لمحاظر نتائج الانتخاب بكافة الدوائر فور انتهاء العملية الانتخابية.	يعلن رئيس المفوضية العامة للانتخابات أسماء الأعضاء الفائزين بالانتخابات وفقاً لمحاظر نتائج الانتخاب بكافة الدوائر خلال ثمان وأربعين ساعة بعد انتهاء العملية الانتخابية على الأكثر.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (46)</p> <p>تسلم الأمانة العامة لمجلس الأمة إلى كل من الأعضاء الذين فازوا بالعضوية شهادة بانتخابه .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p style="text-align: center;"><b>الباب السابع</b> <b>الطعون الانتخابية</b> <b>الطعون الخاصة بجدول الناخبين</b> <b>مادة (47)</b></p> <p>لكل ذي شأن الطعن على القرار الصادر من المفوضية العامة للانتخابات المنصوص عليه بالفقرة الأخيرة من المادة (11) من هذا القانون أمام الدائرة الإدارية بمحكمة الاستئناف خلال أربعة أيام تحسب من اليوم التالي لنشر القرار في الجريدة الرسمية. ويتم الفصل في الطعن بحكم بات غير قابل للطعن فيه خلال أسبوع من تاريخ قيد الطعن.</p> <p>وتنشر المفوضية ملخص الحكم في الجريدة الرسمية.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الثالث والعشرون	التعديل المقدم التاسع	النص كما أقر في المداولة الأولى
	الموافقة على النص كما أقر في المداولة الأولى، ورفض التعديلين	فصر التقاضي على درجة واحدة	تعديل الفقرة الأولى: لكل من استبعد ترشيحه من كشوف المرشحين أن يطعن على القرار الصادر باستبعاده خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر المرشحين أو من تاريخ إعلانه أو علمه به علماً يقينياً ككشف المرشحين أو من تاريخ إعلانه أو علمه به علماً يقينياً أمام الدائرة الإدارية المختصة	لكل من استبعد ترشيحه من كشوف المرشحين أن يطعن على القرار الصادر باستبعاده خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر المرشحين أو من تاريخ إعلانه أو علمه به علماً يقينياً أمام الدائرة الإدارية المختصة على وجه الاستعجال، وتنشر المفوضية ملخص الحكم في الجريدة الرسمية.
			على أن تنظر الطعون خلال ثمانين وأربعين ساعة من تقديمها.	

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>الطعون الخاصة بصحة العضوية مادة (49)</p> <p>لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته الانتخابية، ولكل مرشح طلب ذلك في الدائرة التي كان مرشحاً فيها .</p> <p>ويقدم <b>الطعن للجهة المختصة</b> خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المفوضية العامة للانتخابات النتيجة النهائية للانتخابات .</p> <p>ولا يجوز للناخب ولا المرشح بأي حال من الأحوال الطعن بطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته الانتخابية أو في الدائرة التي كان مرشحاً فيها إذا كان مبنى الطعن الفصل في نزاع حول الموطن الانتخابي .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>الباب الثامن جرائم الانتخاب مادة (50) تختص النيابة العامة في التحقيق والتصرف والادعاء في جميع الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المرتبطة بها.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الثاني عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>الموافقة على التعديل الثاني عشر، مع تعديل الصياغة على المادة(51):  * يحرر رئيس لجنة الانتخاب محضراً بالجرائم التي تقع داخل قاعة الانتخاب أو يشترع <b>بارتكابها</b>، أو الجرائم التي نما إلى علمه وقوعها خارج القاعة، ويأمر بالقبض على المتهم وتسليمه إلى قوة الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية، كما يحيل رئيس اللجنة المحضر المشار إليه إلى النائب العام فور انتهاء عمل اللجنة، وتخطر المفوضية في الإجراءات المتخذة بشأنها".</p>	<p>مادة (51)  يحرر رئيس لجنة الانتخاب محضراً بالجرائم التي تقع داخل قاعة الانتخاب أو يشترع <b>بارتكابها</b>، أو الجرائم التي نما إلى علمه وقوعها خارج القاعة، ويأمر بالقبض على المتهم وتسليمه إلى الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية، كما يحيل رئيس اللجنة المحضر المشار إليه إلى النائب العام فور انتهاء عمل اللجنة، وتخطر المفوضية في الإجراءات المتخذة بشأنها.</p>	<p>مادة (51)  يحرر رئيس لجنة الانتخاب محضراً بالجرائم التي تقع داخل قاعة الانتخاب أو يشترع <b>في ارتكابها</b>، أو الجرائم التي نما إلى علمه وقوعها خارج القاعة، ويأمر بالقبض على المتهم وتسليمه إلى رجال الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية، كما يحيل رئيس اللجنة المحضر المشار إليه إلى النائب العام فور انتهاء عمل اللجنة، وتخطر المفوضية في الإجراءات المتخذة بشأنها .</p>



الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم والخامس والعشرون	التعديل المقدم السابع عشر	التعديل المقدم الرابع عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
<p>* حذف عبارة: "أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات".</p> <p>من البند الثامن.</p> <p>* حذف عبارة: "دور العلم" من البند الحادي عشر</p>	<p>الموافق على التعديل السابع عشر</p>	<p>مادة (53)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة سنوات وبغرامة لا تتجاوز عشرة آلاف دينار كويتي ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كويتي بإحدى هاتين العقوبتين :</p> <p>أولاً: كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه ليقهره ليحملة على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت .</p> <p>ثانياً: كل من تحاول علانية بأي وسيلة من وسائل الإعلام أو النشر، أو خفية برسائل، أو اتصالات هاتفية أو عن طريق وسطاء لشراء أصوات الناخبين إغراء بالمال أو أعطى أو عرض أو تعهد بأن يعطي ناخباً شيئاً من ذلك ليحملة على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت .</p> <p>ثالثاً: كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .</p> <p>رابعاً: كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أخباراً غير صحيحة عن سلوك أحد المرشحين أو أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .</p>	<p>تعديل البند الثاني عشر:</p> <p>ثاني عشر: كل من استخدم أموال الجمعيات والناقيات والأندية والمبرات أو استخدم مقارها للدعوة إلى التصويت لمرشح معين أو إضراراً به.</p>	<p>تعديل البند الثامن والحادي عشر:</p> <p>ثامناً: كل من أخل بحرية الانتخاب، أو بنظامه باستعمال القوة، أو التهديد حادي عشر: كل من استخدم دور العبادة أو للدعوة إلى التصويت لمرشح معين أو إضراراً به.</p>	<p>مادة (53)</p> <p>يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار كويتي ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كويتي بإحدى هاتين العقوبتين :</p> <p>أولاً: كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه لغيره ليحملة على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت .</p> <p>ثانياً: كل من تحاول علانية بأي وسيلة من وسائل الإعلام أو النشر، أو خفية برسائل، أو اتصالات هاتفية أو عن طريق وسطاء لشراء أصوات الناخبين إغراء بالمال أو أعطى أو عرض أو تعهد بأن يعطي ناخباً شيئاً من ذلك ليحملة على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت .</p> <p>ثالثاً: كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .</p> <p>رابعاً: كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أخباراً غير صحيحة عن سلوك أحد المرشحين أو أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الخامس والعشرون	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p><b>تابع المادة (53)</b></p> <p>خامساً: كل من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملاً سلاحاً بالمخالفة لأحكام المادة (35) من هذا القانون .</p> <p>سادساً: كل من قام بتصوير ما يثبت إعطائه صوته لمرشح معين</p> <p>سابعاً: كل من قام بتغيير العنوان المحدد للموطن الانتخابي إلى موطن آخر وهو يعلم بعدم صحة تلك البيانات</p> <p>ثامناً: كل من اختلس أو أخفى أو أفسد جدول الانتخاب أو أي ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة الانتخاب بأي طريقة أخرى .</p> <p>تاسعاً: كل من أدخل بحرية لانتخاب، أو بنظامه باستعمال القوة أو التهديد، أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات،</p> <p>عاشراً: كل من حطفت الصندوق المحتوي على أوراق الانتخاب أو أتلفه .</p> <p>حادي عشر: كل من استخدم دور العبادة أو دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو لإضرار به .</p> <p>ثاني عشر: كل من استخدم أموال الجمعيات والقبائل أو استخدم مقارها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو لإضراراً به .</p>	<p><b>تابع المادة (53)</b></p> <p>خامساً: كل من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملاً سلاحاً بالمخالفة لأحكام المادة (34) من هذا القانون .</p> <p>سادساً: كل من قام أو ساعد بتغيير العنوان المحدد للموطن الانتخابي إلى موطن آخر وهو يعلم بعدم صحة تلك البيانات .</p> <p>سابعاً: كل من اختلس أو أخفى أو أفسد جدول الانتخاب أو أي ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة الانتخاب بأي طريقة أخرى .</p> <p>ثامناً: كل من أدخل بحرية الانتخاب، أو بنظامه باستعمال القوة، أو التهديد، أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات،</p> <p>تاسعاً: كل من حطفت الصندوق المحتوي على أوراق الانتخاب أو أتلفه .</p> <p>عاشراً: كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات قرعية أو دعا إليها .</p> <p>حادي عشر: كل من استخدم دور العبادة أو دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو لإضرار به .</p> <p>ثاني عشر: كل من استخدم أموال الجمعيات والقبائل أو استخدم مقارها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو لإضراراً به .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (54) يعاقب كل من خالف القواعد المقررة لمصادر التمويل والحد الأعلى للنفقات الانتخابية بغرامة تعادل قيمة ضعف مبلغ المخالفة.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الخامس والعشرون	التعديل المقدم الرابع عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديلين.	تسقط الدعوى العمومية والمدنية المتعلقة بالجرائم الواردة بأحكام هذا القانون بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان النتائج النهائية من قبل المفوضية العامة للانتخابات.	حذف المادة	مادة (55) يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب السابق ذكرها بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة .

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الثاني عشر والثالث والعشرون	النص كما أقر في المداولة الأولى
	الموافقة على التعديلين الثاني عشر والثالث والعشرين.	مادة (56) لا يجوز للوزراء والقضاة وأعضاء النيابة العامة وأعضاء المفوضية وموظفي المفوضية العامة للانتخابات ترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا مقدماً من وظائفهم.	الباب التاسع أحكام عامة مادة (56) لا يجوز للوزراء ورجال القضاء والنيابة العامة وأعضاء المفوضية وموظفي المفوضية العامة للانتخابات ترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا مقدماً من وظائفهم.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الثاني عشر	التعديل المقدم السابع	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>النص كما انتهت إليه اللجنة</p> <p>مادة (57)</p> <p>لا يجوز لعضو المجلس المنتخب الجمع بين العضوية وتولى الوظائف العامة.</p> <p>وإذا انتخب الموظف اعتباراً متخلياً عن وظيفته إذا لم يتنازل في الثمانية أيام التالية لليوم الذي يصبح فيه انتخابه نهائياً عن عضويته في المجلس، ويمنح الموظف إجازة رسمية بمرتب كامل ابتداءً من اليوم التالي لقفله باب الترشيح حتى انتهاء عملية الانتخاب، بحيث لا يجوز له خلال تلك الفترة ممارسة أي اختصاص من اختصاصات الوظيفة، وتحسب هذه المدة من إجازته السنوية.</p>	إلغاء المادة	<p>يضاف إلى صدر المادة (57) الآتي:</p> <p>"مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 2005/47".</p>	<p>مادة (57)</p> <p>لا يجوز لعضو المجلس المنتخب الجمع بين العضوية وتولى الوظائف العامة.</p> <p>وإذا انتخب الموظف اعتباراً متخلياً عن وظيفته إذا لم يتنازل في الثمانية أيام التالية لليوم الذي يصبح فيه انتخابه نهائياً عن عضويته في المجلس، ويمنح الموظف إجازة رسمية بمرتب كامل ابتداءً من اليوم التالي لقفله باب الترشيح حتى انتهاء عملية الانتخاب، بحيث لا يجوز له خلال تلك الفترة ممارسة أي اختصاص من اختصاصات الوظيفة، وتحسب هذه المدة من إجازته السنوية.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الثاني عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
<p>الموافقة بالأغلبية (7:1) حيث رأت الأقلية حذف المادة لورودها في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولا داعي لتكرارها.</p>	<p>النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديل.</p>	<p>إلغاء المادة</p>	<p>مادة (58) لا يجوز لعضو مجلس الأمة أثناء مدة عضويته أن يعين في مجلس إدارة شركة أو أن يسهم في التزامات تعقدتها الحكومة أو المؤسسات العامة . وإذا قبل عضو مجلس الأمة وظيفة عامة، أو العضوية في مجلس إدارة شركة، أو في المجلس البلدي، يعتبر متنازلاً عن عضويته في مجلس الأمة من تاريخ قبوله الوظيفة، أو العضوية في مجلس إدارة الشركة، أو من تاريخ صيرورة عضويته نهائية في المجلس البلدي . كما لا يجوز له خلال مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة أو يوجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو يفايضها عليه، ما لم يكن ذلك بطرق المزايدة أو المناقصة العلنية، أو بالتطبيق لنظام الاستملاك الجبري .</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم الثاني عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
الموافقة بالأغلبية (7:1) حيث رأت الأقلية حذف المادة لورودها في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولا داعي لتكرارها.	النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديل.	إلغاء المادة	مادة (59) تسقط العضوية عن عضو مجلس الأمة إذا فقد أحد شروطها، أو تبين أنه فاقدتها قبل الانتخاب، ويعلن سقوط العضوية بقرار من المجلس.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (60)</p> <p>تحدد الدوائر الانتخابية و كل منها والعدد الذي تنتخبه بقانون خاص.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (61)</p> <p>تسري أحكام هذا القانون على الانتخابات المقررة لاختيار أعضاء المجلس البلدي، وعلى كل ما لم يرد بشأنه نص خاص بخصوص هذه الانتخابات في قانونها.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم السابع عشر	النص كما أقر في المداولة الأولى
	النص كما أقر في المداولة الأولى ورفض التعديل.	إضافة إلى الفقرة الأولى: ويجوز للمفوضية العامة أن تكلف الأجهزة الحكومية بالتأكد من صحة أي من العناوين المرسلة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.	مادة (62) تلتزم الهيئة العامة للمعلومات المدنية بأن ترسل إلى المفوضية العامة للانتخابات خلال عشرين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون الكشوف المنصوص عليها في المادة (10) من هذا القانون، وتقوم المفوضية خلال العشرين يوماً التالية بفتح أسماء الكويتيين في دوائهم الانتخابية وفقاً لما هو وارد في هذه الكشوف بعد التحقق من توافر جميع الشروط المطلوبة لتولي حقوقهم الانتخابية، وبعد تحديث بياناتهم على النحو الوارد بالمادة المذكورة، على أن تشمل هذه الكشوف الاسم حسب وروده في شهادة الجنسية ورقم القيد وحالته الانتخابية والدائرة الانتخابية والجدول الذي به موطنه الانتخابي الذي يقيم فيه . وتنشر جداول الانتخاب في الجريدة الرسمية وتلغى أي جداول انتخابية أخرى خُربت قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
		<p>مادة (63)</p> <p>للمفوضية استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة المؤمنة في كل أو بعض مراحل الانتخابات على النحو الذي يدخل في اختصاصها، ويجوز لها أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة والكفاءة لإيجاز عملها بشرط أن تتوافر فيه الاستقلالية والحيادية.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	التعديل المقدم السابع	النص كما أقر في المداولة الأولى
	عدم الموافقة على التعديل.	إضافة مادة جديدة: تسري أحكام قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والإحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية على الرئيس ونائبه وعلى القياديين في المفوضية.	ليس لها مقابل

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة مادة (64)	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>لا يجوز أثناء الغترة من نشر مرسوم أو قرار الدعوة للانتخابات إلى حين إعلان نتائج الانتخابات التفصيلية بغير حالة الجرم المشهود اتخاذ أي من إجراءات التحقيق أو التفتيش أو القبض أو الحبس أو أي إجراء جزائي آخر ضد أعضاء المفوضية العامة للانتخابات دون إذن من المفوضية.</p>	<p>ليس لها مقابل</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
تم إعادة ترتيب المواد وترقيمها بعد إضافة المادة (64).	مادة (65) يلغى القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له، كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.	مادة (64) يلغى القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له، كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
<p>وافقت اللجنة على المادة كما أقرت في المداولة الأولى مع تعديل الفقرة الأولى وإعادة ترقيم المادة.</p>	<p>مادة (66)</p> <p><b>تعد المفوضية</b> اللائحة التنفيذية لهذا القانون <b>وتصدر</b> بمرسوم بناء على عرض وزير العدل، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به، على أن تتضمن بالإضافة الي القواعد التنفيذية اللازمة لنصوص القانون الأشس العامة لمباشرة اختصاصات المفوضية العامة للانتخابات تفصيلاً ووضع القواعد المنظمة للدعاية والحملات والنفقات الانتخابية، ومبلغ الحد الأعلى لتمويلها ومواردها والإنفاق عليها، والتزامات وسائل الإعلام المرئي والمسموع، وقواعد توزيع الوقت الممنح للبحث فيها، والقواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني الكويتية والدولية المعنية بمتابعة الانتخابات ومراقبتها، وقواعد ترسيخ ثقافة المواطنين والديموقراطية.</p> <p>ويستمر العمل بالقرارات المعمول بها في شأن الانتخابات حتى صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون، والقرارات المشار إليها في هذا القانون، بشرط ألا تتعارض مع أحكامه.</p>	<p>مادة (65)</p> <p>تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بمرسوم بناء على عرض وزير العدل، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به، على أن تتضمن بالإضافة الي القواعد التنفيذية اللازمة لنصوص القانون الأشس العامة لمباشرة اختصاصات المفوضية العامة للانتخابات تفصيلاً ووضع القواعد المنظمة للدعاية والحملات والنفقات الانتخابية، ومبلغ الحد الأعلى لتمويلها ومواردها والإنفاق عليها، والتزامات وسائل الإعلام المرئي والمسموع، وقواعد توزيع الوقت الممنح للبحث فيها، والقواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني الكويتية والدولية المعنية بمتابعة الانتخابات ومراقبتها، وقواعد ترسيخ ثقافة المواطنين والديموقراطية.</p> <p>ويستمر العمل بالقرارات المعمول بها في شأن الانتخابات حتى صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون، والقرارات المشار إليها في هذا القانون، بشرط ألا تتعارض مع أحكامه.</p>

الملاحظات	النص كما انتهت إليه اللجنة	النص كما أقر في المداولة الأولى
	<p>مادة (67)</p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>ولي العهد مشعل الأحمد الصباح</p>	<p>مادة (66)</p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.</p> <p>ولي العهد مشعل الأحمد الصباح</p>



# مرفق رقم (3) التعديلات المقدمة حول الموضوع



11

المحترم

(مناخرون المعنوية)

اللجنة المشتركة

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: طلب تعديل لمشروع قانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة  
أتقدم بطلب تعديل المادة (17) الواردة في مشروع القانون المشار اليه ليكون نصها  
على النحو التالي:

مادة (17)

- أ- يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بجريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء.
- ب- يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة المساس بالذات الاميرية، ما لم يرد اليه اعتباره.

مع خالص التحية،،،

عضو مجلس الأمة

1- محمد هايف المطيري

د/ صلاح منار المطيري  
محمد عبد الله العيسى

2- محمد عوض الرقيب

3- مبارك هادي الجرف

4- محمد سالم العازر

5- فائز غنم الجهم

6- محمد عبد الله الطعود



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

(١٢)

المحترم

(مستأذن المظروفية)

اللجنة المشتركة

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: طلب تعديل لمشروع قانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.  
أقدم بطلب تعديل البند رقم (1) من المادة رقم (20) من المشروع ليكون على النحو التالي:

1- أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للمرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له.

مع خالص التحية،،،

عضو مجلس الأمة

أ- محمد هايف المطيري

ب- محمد عوض الرقيب

ج- مبارك صيف الجون

د- محمد سالم العازم

هـ- فايز فهد الجهم

(3)



السيد رئيس اللجنة  
مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY  
القانون رقم (المفوضية)  
① تعديل المادة (٤)

..... ويسعى من أجل بتفريع العمل  
بالمفوضية لمدة (٤ سنوات) .....

د. طارق الرعي

④ تضاف هذه الفقرة بعد مادة (١٧)

وتنص على: "ولا يسرى حكم هذه المادة بأثر رجعي"

أو ينظر عليها في مادة مستقلة بعد المادة  
(١٧) يظلمه عليه المادة (١٨)

د. طارق الرعي

د. محمد الخطيب



الجمعية الوطنية  
لبنان

مجلس الأمتة  
NATIONAL ASSEMBLY

لجنة الأمتة

تعديل مع مانه المقترحة كإتة سببها -

(١) مادة (١٢)

لفترة الثانية

تأجيل (بالاضافة الى عملهم الاصل)

(١٣) المادة (١٤) (١٥) لا مرد بالمشا

تفان بآف (لنفس لسان

[مستحسن من ذلك كله لمرطتا لطرفا لمرططة

ولباردة لفقور لثابيا - لا سببها لمرططة

سببها لمرططة لمرططة]

السيد / رئيس اللجنة المشتركة

الآن قدّم بطلب تعديل على  
المادة 22 برفع المبلغ من  
خمسين دينار إلى خمسين ديناراً.

عبد الوهاب العيسى

العيسى

محمد عبد الرحمن العليان

(6)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٧/٧/٥٤

السيد / رئيس مجلس الامة المحترم  
مكة المكرمة

التقدم بالتعديل الثاني على مشروع قانون  
ق. ش. ا. اسبابا من اصدار مجلس الامة.

تعديل المادة 52 لتكره كالتالي  
( يعاقب بفرامة لانتجا و زنتا لآلان  
رئيا كويت :

ارثا : - - - )

وسبقه باق بنود المادة كما جاء في مشروع  
القانونه والتر انتقلت اليه اللجنة ،

فهد بن جامع  
د. كادوك ابراهيمي

المر لا در  
هلان هسنا

مرزوقه طين محمد

د. مهدي الطنه

(7)

(1)



مجلس الامتثا  
NATIONAL ASSEMBLY

الهيئة الوطنية (المفوضيه)  
سيد بسير سلطان الحق محمد كرم  
كبه صبه وبعه

اتقدم بطلب تعديل المادة (C) من مسود  
القانون بشأن المفوضيه العامه للانتخابات  
ليصبح كالآتي:-

اد تنشا المفوضيه العامه للانتخابات = تتولى  
الاشراف على الانتخابات وتنظيم العمله  
الانتخابيه بالتنسيق مع المجلس الحكوميه وزير  
الحكوميه الحقيه بالانتخابات وتنظيم الاستعلامات  
الانتخابيه ، وتاخره وزير العدل ويمثل الامام  
الفضاء وقرع علاقته بالفر سلسله  
وتشكل المفوضيه العامه للانتخابات من سبعه قضا  
كوتيين شاعلي درجه وكيل بعيكته التقدير او  
محلته الاستئناف او ما يعادلها من اعضاء النواب  
العامه وعضو من صوم بندره الامم اف

تبع  
٧

٥



بالإضافة إلى عمل المجلس بعد موافقة  
المجلس الأردني للقضاء ويكون الرئيس مقرباً

~~مجلس~~  
صلى فترة رئاسته المفوضيه

ويصدر ~~المجلس~~ قراره من مجلس الوزراء يتجدد

مقره محل المفوضيه ومكافآت أعضائه

وسائر شؤونها الأخرى

ويكون للمفوضيه العامة للانتخابات أمانة عامه يتألف

من أمين عام وأمين مساعد أو أكثر ومدد كلهم من

الموظفين رتبهم المفوضيه ما يصدر بتسليمها

وتدبر أعضائها وأعضاء أعضائها قراره من وزير

العدل بناء على اقتراح رئيس المفوضيه

ويصدر المفوضيه لائحة بالقواعد والادوات الرئيس  
في حالاته تالها وتدرج العقارات المملوكة

تاريخ ٧



السيد رئيس مجلس الأمة المحترم  
شكراً جزيلاً

أقدم بطلب باعتراف بتعديل المادة (١٣) من  
مادة قانون المعوصنة ~~بموجب~~ باضافه لسفوفه

»  
١٣- وضع القوائم المنقحة لاصراء عمله بصيغة  
الكويتيين المتواجدين او المقيمين بالخارج.  
١٤- وضع مدونه لسلوك الانتخابي لكل من  
المرشحين والناخبين ووسائل الاعلام»

مقدم للاعتراف

د. عبد الحامد

التابع  
⑤



سيد رئيس مجلس ارفعه  
تحية طيبة وبعد

اتقدم باقتراح بتعديل المادة (١٢) من مرسوم  
القانون لسنة ١٩٨٠م بمقتضىه العامة للانتخابات  
وغير الثاني :-

سبب تعديل المادة (١٥) الفقرة الثاني :-

١- لايحوز نقل القيد الانتخابي من دائرته الى  
دائرته اخرى الا بعد مرور خمس سنوات  
من تاريخ القيد

مقدم الاقتراح

د. عبد الحكيم

تعمیر



اسید رئیس مجلس ارازمہ، عمر م

بسمہ تعالیٰ  
کتاب ماہرہ جدیدہ فوائدها الاضطرار کالائی  
در مقام اخطام قانون انشاء و تصویب  
القاعہ الحاکمہ الصناد والاعمال الخ الخ  
الحفظ لکن لیس  
بالتاسف عند ارازمہ اطالیہ کما لرئیس  
و نایب و کما تصار و بین فراطمو حنیہ

مقدم بلاقدرام

دوبہ، طلال

تاريخ ١٠



السيد رئيس مجلس لانه محترم  
تحية طيبة وبعد

اتقدم بالاعتراض بتقديم لاده (٤٦)  
من مشروع قانون الحوضيه العامه للانتخابات  
لصبح كاللائي

العلز الرئيس اسماء الامضاء لفانز  
بالانتخابات وفقا لحاضر نتائج الانتخاب  
بكانه الدوائر فور انشاء العمليه  
الانتخابيه

مقدم الاعتراض  
د. سيد احمد

١٠٠٠



السيد رئيس مجلس الأمة محترم  
كبريائي

أتقدم بطلب باقتراح تعديل المادة (٥٧) من الدستور ~~الذي~~ السورح بقانون بشأن  
المفوضية القاعه للانتخابات وفقرتها التي  
بمضاف الى صدر المادة (٥٧) الا التي  
مع عدم الافلال بأحكام القانون رقم  
٧٢٠٠٠٠

مقدم الاقتراح  
د. عبد الحكيم

صفحہ ۱۷



سید رئیس مجلس ارفعہ، محترم  
کتابہ صیغہ و سر

اس قدر بالافتتاح ببقیدیل، مادہ ~~۱۷~~ ۱۷  
(۱) من الشرع بقاؤنا لمفوضہ العامہ  
للانتخابات - باضافہ تقریباً - التالیہ  
- رئیس، رئیس، لمفوضہ العامہ للانتخابات -  
- المجلس: مجلس الامناء المشرف على اعمال  
المفوضه.

عند افتتاح

د. سید محمد



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

C. ٢٣ / ٧ / ٢٧

اللجنة المشتركة (المفوضية)

الجنس

السيد / رئيس

تتقدم فيه لموقعيه أدناه بالتعديل على المادة (16)  
 من القانون بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وذلك  
 كذيفت المقرة الثانية من المادة والإكتفاء فقط  
 بما ورد في المقرة الأولى من المادة .

مقدموا الطلب و

  
  
  


- ١ د. بنان محمد بن وهبان
- ٢ داود سليمان معرفي
- ٣ عم الوهاب طارق العيسى
- ٤ محمد عبد الرحمن العلوان
- ٥ مولاي فالد المصنف
- ٦ احمد طاجي لاربي
- ٧ كنان حسين لسنجا

9



10

الدخ برئيس مجلس الأمة المهتم

مئة صبة وبعد

مباشرة، يقر في سردي القانون في شأن انتخابات

أعضاء مجلس الأمة، تقدم من المرشحات أو من

بالعملية، لتأليف برجاء عرضها للجنة الانتخابية المشتركة

وذلك للفترة الأولى في المداولة، والتالية

(1) إضافة المرسوم رقم (5) لسنة 1959 بقانون

القوانين المعدلة له

الجمعية الانتخابية أي دياجوة القانون

(2) تعديل الفقرة الثانية من المادة الثانية لتكون:

أوتشكل المفوضية العامة للانتخابات من سبعة أعضاء كويتين

2



لترجع 9

أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، برئاسة أحدتهم،  
ويجوز - برسم نبيهم للعمل بالموظفة لمدة أربع سنوات،  
فورا مالم يتقدموا بالرضا فتمت إكمالهم لأجلهم، وذلك بعد  
موافقة المجلس لأجلهم للقضاء.

(3) تعديل الفقرة الثانية من المادة (16) لتكون كالتالي:

نتائج:

" وتشرط مباشرة حق الانتخاب والترشيح لولاية ام بالتواظف  
والأحكام المعمدة في الشريعة الإسلامية "

(4) تعديل الفقرة (11) من المادة (20) لتكون:

" أن يكون كويتهم الكنيسة رتبة أجنبية "

(5) تعديل الفقرة الأولى من المادة (48) لتكون:

" لكل من استبعد ترشيح من كوتف المرشحين أن يطعن على

3



لَدَبَع (9)

القادر بصدده باستعباده خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر  
كافة المرسدين أو من تاريخ إعلانهم أو طلبهم به فوراً قسماً  
أمام الأثرية الإدارية المحكمة لكونه أن تنظر الطعون  
خلال ثمانية وأربعين ساعة من تقديمها.

مقدمه بطاب

من لوريه جودهر  
البرلاني

كفاني نعمنا

المهترم

السيد / رئيس اللجنة المشتركة  
تحية طيبة وبعد،،

**الموضوع : طلب تعديلات على مشروع القانون  
في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.**

أولاً : **تعديل ما ورد بالفقرة الثانية** من المادة (2) في الباب الثاني (المفوضية العامة للانتخابات، لتصبح الفقرة الثانية على النحو التالي :  
"وتشكل المفوضية العامة للانتخابات من **ثلاثة قضاة** شاغلي درجة وكيل محكمة التمييز أو محكمة الاستئناف (أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، برئاسة أقدمهم) بموافقة المجلس الأعلى للقضاء، وأربعة كويتيين من خارج وزارة العدل والسلطة القضائية من **الحقوقيين** يختارهم مجلس الأمة، ويصدر مرسوم يندبهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات بالإضافة إلى عملهم الأصلي".  
ثانياً : **إلغاء الفقرة الثانية** من المادة (16) في الباب الرابع (الناخب)، والتي عبارتها "ويشترط لمباشرة المرأة لحقها في الانتخاب والترشيح الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية".  
واعتبارها كأن لم تكن.  
ثالثاً : **حذف عبارة** بأخر المادة (17) في الباب الرابع (الناخب) وإلغاء صياغتها وهي عبارة "ما لم يرد إليه اعتباره".  
رابعاً : **إضافة فقرة جديدة** برقم (6) للمادة (20) من الباب الخامس (المرشح)، وذلك بإضافة النص التالي :  
" 6 - أن لا يكون المرشح قد تجاوزت مدة عضويته بمجلس الأمة أكثر من (8) سنوات متصلة أو منفصلة".  
خامساً : **استبدال كلمة** "رجال القضاء" أينما وجدت في مشروع القانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة لتصبح "القضاة" على اعتبار أن القضاة تشمل القاضي الرجل والقاضية المرأة دون تمييز بينهما.

مع خالص التحية والتقدير،،،

عضو مجلس الأمة

داود سليمان معرفي

داود سليمان معرفي  
عضو مجلس الأمة



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY  
المعترم

(11)

السيد/ خالد العنبي

رئيس اللجنة المشتركة بين لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية

تحية طيبة وبعد...

أتقدم لكم وللجنة المشتركة بجزيل الشكر على جهودكم الكبيرة في العمل على قانون المفوضية العامة للانتخابات. كما أتقدم بكتابي هذا بعدد من التعديلات على ما جاء في مشروع القانون المرفق بتقرير اللجنة والذي تم إقراره (مداولة أولى) بتاريخ 2023/7/27 برجاء عرضه على اللجنة للنظر فيه.

**أولاً: تعديل المادة رقم (2)، لتصبح:**

تنشأ المفوضية العامة للانتخابات وتتولى الاشراف على الانتخابات وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها.

**أ. تشكل المفوضية على النحو التالي:**

1. أربعة أعضاء يكون من بينهم الرئيس يرشحهم رئيس مجلس الأمة وتتم المصادقة عليهم بجلسة سرية لمجلس الأمة.
2. ثلاثة من رجال القضاء شأغلي درجة وكيل محكمة التمييز أو محكمة الاستئناف أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة يختارهم المجلس الأعلى للقضاء.

ويكون جميع أعضاء المفوضية السبعة **متفوضين تماماً** للعمل في المفوضية، ويصدر بتعيينهم جميعاً مرسوم وتحدد مكافأتهم بقرار من مجلس الوزراء وتكون مدة العضوية أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

تكون للمفوضية شخصية اعتبارية مستقلة تتمتع باستقلال مالي وإداري وينسرف عليها وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وتكون لها ميزانية تدرج ضمن ميزانية وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.

تؤدي المفوضية مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شئونها بأي صورة كانت وتصدر اللائحة التنفيذية بمرسوم بناء على اقتراح رئيس المفوضية، ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية ومكافآت أعضائها وسائر شئونها الأخرى.

يكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة عامة تتألف من أمين عام وأمين عام مساعد أو أكثر وعدد كاف من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها والإجراءات التي تسير عليها لمباشرة أعمالها قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح رئيس المفوضية.



١١

**ثانياً: تعديل المادة رقم (7) لتصبح:**

"لا يجوز أن يكون أي رئيس أو أعضاء المفوضية العامة للانتخابات، أو أي من موظفي الأمانة العامة قريباً لأحد من المرشحين حتى الدرجة الثالثة ( ابن الأخ وابن الأخت) وعليه في هذه الحالة الإفصاح عن ذلك كتابة فور علمه بترشحه لتتخذ المفوضية الإجراءات المناسبة بهذا الشأن بما فيها جواز نديب من يحل محله".

**ثالثاً: تعديل المادة رقم (16) لتصبح:**

" لكل كويتي بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب. ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم تمض على تجنسه عشرين سنة ميلادية وفقاً لحكم المادة ( 6 ) من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، ويشترط أن يكون كامل الأهلية القانونية وألا يكون قد صدر في حقه حكم بات في إحدى جرائم الإفلاس بالتنايس ما لم يرد إليه اعتباره وفقاً للقانون".

**رابعاً: تعديل المادة رقم (17) لتصبح:**

"يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مغللة بالشرف والأمانة ما لم يرد إليه اعتباره".

**خامساً: " تعديل المادة رقم (22) لتصبح:**

"يجب على كل من يريد ترشيح نفسه أن يدفع مبلغاً وقدره (500) دينار كويتي للمفوضية ولا يقبل طلب الترشيح إلا إذا كان مرفقاً به ما يفيد سداد هذا المبلغ".

**سادساً: " تعديل المادة ( 31 ) لتصبح:**

"لا يجوز أن يكون أي من القضاة أو أعضاء النيابة العامة المعينون لرئاسة اللجان الانتخابية، أو أحد أعضاء هذه اللجان قريباً لأي من المرشحين حتى الدرجة الثالثة ( ابن الأخ أو الأخت ) في الدائرة الانتخابية التي يدين فيها".

عضو مجلس الأمة  
محمد عبدالرحمن العليان  
محمد بن عبد الرحمن العليان  
عضو مجلس الأمة



١٢

السيد/ رئيس اللجنة المشتركة ما بين لجنة الشؤون الداخلية  
والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم لكم بجزيل الشكر على الجهود المبذولة لإنجاز مشروع قانون في شأن  
انتخابات أعضاء مجلس الأمة، وبناء على قرار مجلس الأمة في جلسته المنعقدة بتاريخ  
٢٧ يوليو ٢٠٢٣، أرفق لكم الملاحظات لمناقشتها في لجنتم الموقرة.

وتقبلوا منا فائق التقدير والإحترام ،،،

عضو مجلس الأمة

د. جنان محسن رمضان

د. جنان محسن رمضان  
عضو مجلس الأمة



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

يتبع ١٩

## التعديلات المقدمة على نصوص المشروع:

### المادة (٢) - الفقرة الثانية:

وتشكل المفوضية العامة للانتخابات من سبعة أعضاء كويتيين يصدر بتعيينهم وتحديد مكافأتهم مرسوم وذلك لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، ويتولى رئاسة المفوضية أكبر الأعضاء سناً، وثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص يرشحهم مجلس الأمة، وأربعة قضاة من شاغلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو محكمة الاستئناف يرشحهم المجلس الأعلى للقضاء.

### المادة (٣) - إضافة بند:

١٣. إعداد الدراسات والتقارير بشأن تطوير العملية الانتخابية على ضوء الممارسة الفعلية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تصويت المواطنين في الخارج والتصويت الإلكتروني، واقتراح المتطلبات التشريعية والقانونية ورفعها إلى الوزير المختص.

### المادة (١٠) - الفقرة الأولى:

تزود الهيئة العامة للمعلومات المدنية الأمانة العامة للمفوضية العامة للانتخابات بكشوف متضمنة أسماء وبيانات الكويتيين كاملة الذين بلغوا السن القانوني لمباشرة حق الانتخاب، وذلك بترتيب حروف الهجاء لكل دائرة انتخابية على حدة شاملة رقم بطاقتهم المدنية ورقم شهادة الجنسية وتاريخ الحصول عليها ومحل وعنوان سكنهم الثابت بالبطاقة المدنية، وتقوم الأمانة العامة بقيد أسماء الكويتيين في دوائهم الانتخابية وفقاً لما هو وارد في الكشوف بعد التحقق من توافر جميع الشروط المطلوبة لتولي حقوقهم الانتخابية في موعد لا يجاوز اليوم العاشر من كل شهر في الجدول الانتخابي، ويراعى في تحديث هذه البيانات أن تشمل ما يأتي:



يتبع (١٥)

المادة (١٦):

إلغاء نص الفقرة الثانية

المادة (١٧):

يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يرد له اعتباره.

المادة (٣٣):

حفظ النظام في مركز الاقتراع منوط برئيس اللجنة، وله في ذلك طلب الشرطة عند الضرورة، ولا يجوز للشرطة أو القوات العسكرية دخول قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة.

المادة (٥١):

يحرر رئيس لجنة الانتخاب محضرا بالجرائم التي تقع داخل قاعة الانتخاب أو يشرع بارتكابها، أو الجرائم التي نما إلى علمه وقوعها خارج القاعة، ويأمر بالقبض على المتهم وتسليمه إلى الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية، كما يحيل رئيس اللجنة المحضر المشار إليه إلى النائب العام فور انتهاء عمل اللجنة، وتخطر المفوضية في الإجراءات المتخذة بشأنها.



تتبع ١٥

المادة (٥٢) - الفقرة الأولى:

يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار كويتي:

المادة (٥٦):

لا يجوز للوزراء والقضاة وأعضاء النيابة العامة وأعضاء المفوضية وموظفي المفوضية العامة للانتخابات ترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا مقدما من وظائفهم.

إلغاء المواد (٥٧) و(٥٨) و(٥٩)

ملاحظات إجرائية على مشروع قانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة:

- لم تضمن لجنة الداخلية والدفاع أو اللجنة المشتركة الرأي الدستوري بشأن مشروع قانون الحكومة ومواده.
- خالف التقرير نص المادة ١٠٠ من لائحة مجلس الأمة إذ اعتبر مشروع قانون الحكومة الأسبق رغم وجود اقتراحات بقوانين مقدمة من السادة الأعضاء قبل ورود مشروع الحكومة.
- لم يتضمن التقرير النهائي جدول مقارنة مع الاقتراحات بقوانين المقدمة من السادة أعضاء مجلس الأمة رغم تقديمها ودراستها في لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية.

عضو مجلس الأمة

د. جنان محسن رمضان

د. جنان محسن رمضان  
عضو مجلس الأمة



١٣

State of Kuwait

دولة الكويت

السيد/ رئيس اللجنة المشتركة ما بين لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة  
الشؤون التشريعية والقانونية  
المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

التعديلات المقدمة على نصوص المشروع:

١- إعادة فقرة كانت موجودة في مرجع القانون في مشروع الحكومة  
(وعلى المرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية والقوانين المعدلة له)

ملاحظة:

ذكر القوانين المعدلة للمرسوم في المذكرة التفسيرية

٢- تعديل على البند الأول من الباب الخامس  
(يكون كويتي الجنسية بصفة اصلية وفقاً للمرسوم الأميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه)

تعدل إلى

(يكون كويتي الجنسية بصفة اصلية)

**وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،،**

هاني حسين شمس

عضو مجلس الأمة



١٤

السيد / خالد العتيبي  
رئيس اللجنة المشتركة بين لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
المحترم  
تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم إليكم بكتابي هذا بخصوص عدد من التعديلات المقترحة على ما جاء في مشروع القانون المرفق بتقرير اللجنة والذي تمت مناقشته وقراره في المداولة الأولى في جلسة ٢٠٢٣/٧/٢٧ برجاه عرضه على اللجنة.

**أولاً: تعديل المادة رقم (٢) لتصبح:**

تنشأ المفوضية العامة للانتخابات، وتتولى الإشراف على الانتخابات، وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات، وتلحق بوزير العدل ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها.

وتشكل المفوضية العامة للانتخابات من سبعة قضاة كويتيين شاغلي درجة وكيل محكمة التمييز أو محكمة الاستئناف، أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، برئاسة أقدمهم، ويصدر مرسوم بنبينهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرّة واحدة فقط بالإضافة إلى عملهم الأصلي، وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء.

ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية، ومكافآت أعضائها، وسائر شؤونها الأخرى.

ويكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة علمة تتألف من أمين عام وأمين مساعد أو أكثر، وعدد كافٍ من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها ومكافآت أعضائها قرار من وزير العدل بناءً على اقتراح رئيس المفوضية.

وتصدر المفوضية لائحة بالقواعد والإجراءات التي تسير عليها خلال مباشرتها لعملها، وتدرج الاعتمادات المالية للمفوضية ضمن ميزانية وزارة العدل.

### ثانياً: تعديل المادة رقم (٣) لتصبح:

تختص المفوضية العامة للانتخابات بما يأتي:

- 1- إعداد جداول الانتخابات وتحديث القوود وفقاً لما تزودها بها الهيئة العامة للمعلومات المدنية تنفيذاً لهذا القانون.
- 2- وضع خطة عامة للعملية الانتخابية والإعداد لها بجميع مراحلها، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- 3- تلقي طلبات الترشيح وفحصها واستبعاد من لا يستوفي الشروط المطلوبة في الدستور والقانون.
- 4- وضع القواعد المنظمة للدعاية والحملات والنفقات الانتخابية، ومصادر التمويل واستطلاعات الرأي، ومبلغ الحد الأعلى لتمويلها والإنفاق عليها، وقواعد توزيع الوقت المتاح للبيت في وسائل الإعلام المرئي والمسموع على أسس المساواة وبمراعاة ما يلي:
  - أ. عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة لأي من المرشحين والناخبين.
  - ب. الالتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية.
  - ت. عدم استخدام العنف أو التهديد باستخدامه.
- 5- وضع القواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني الكويتية والدولية المعنية بمتابعة الانتخابات ومراقبتها.
- 6- تحديد مقار لجان الانتخاب الرئيسية والأصلية والفرعية المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون.
- 7- تحديد مراكز الفرز ومقارها والقائمين عليها وتوزيع الأعضاء.
- 8- الإشراف على سلامة تطبيق إجراءات الانتخابات وفقاً لهذا القانون، والتحقق من التزام جميع أطراف العملية الانتخابية في جميع مراحلها بمعايير النزاهة والشفافية والحيادية.
- 9- إبداء الرأي فيما تعرضه عليها اللجان الانتخابية من مشكلات تصانف العملية الانتخابية.
- 10- تلقي الشكاوى من الناخبين والمرشحين والمنظمات المدعوة للمشاركة فيما يشوب العملية الانتخابية من مخالفات وفحصها وإزالة أسبابها وإبلاغ النيابة العامة بما ينطوي عليه من شبهة جريمة.
- 11- إعلان النتيجة النهائية التفصيلية للانتخابات من واقع محاضر الفرز التي تتلقاها من رؤساء اللجان بالنسبة لجميع المرشحين خلال عشرة أيام للكافة.
- 12- إعداد تقرير نهائي عن سير العملية الانتخابية متضمناً الاقتراحات المناسبة لتطويرها، وتقديم نسخة منه إلى مجلس الأمة، ووزير العدل، ورئيس مجلس القضاء الأعلى.



يتبع (١٤)

### ثالثاً: تعديل المادة رقم (١٦) لتصبح:

لكل كويتي بلغ من العمر الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم تمض على تجنسه عشرون سنة ميلادية وفقاً لحكم المادة 6 من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية، ويشترط أن يكون كامل الأهلية القانونية وألا يكون قد صدر في حقه حكم بات في إحدى جرائم الإفلاس بالتفليس ما لم يرد إليه اعتباره وفقاً للقانون.

### رابعاً: تعديل المادة رقم (٢٢) لتصبح:

يجب على كل من يريد ترشيح نفسه، أن يدفع مبلغاً وقدره خمسمائة ديناراً كويتياً للمفوضية، ولا يقبل طلب الترشيح إلا إذا كان مرفقاً به ما يفيد سداد هذا المبلغ.

### خامساً: تعديل المادة رقم (٥٣) لتصبح:

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار كويتي ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين:

أولاً: كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه لغيره ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.

ثانياً: كل من تحايل علانية بأي وسيلة من وسائل الإعلام، أو النشر، أو خفية برسائل، أو اتصالات هاتفية أو عن طريق وسطاء لشراء أصوات الناخبين إغراء بالمال أو إعطى أو عرض أو تعهد بأن يعطي ناخباً شيئاً من ذلك ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.

ثالثاً: كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره.

رابعاً: كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أخباراً غير صحيحة عن سلوك أحد المرشحين أو أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب.

خامساً: كل من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملاً سلاحاً بالمخالفة لأحكام المادة (34) من هذا القانون.

سادساً: كل من قام أو ساعد بتغيير العنوان المحدد للموطن الانتخابي إلى موطن آخر وهو يعلم بعدم صحة تلك البيانات.

سابعاً: كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو أفسد جدول الانتخاب أو أي ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة الانتخاب بأي طريقة أخرى.



يتبع (١٤)

- ثامنا: كل من أخل بحرية الانتخاب، أو بنظامه باستعمال القوة، أو التهديد.
- تاسعا: كل من خطف الصندوق المحتوي على أوراق الانتخاب أو ألقفه.
- عاشرا: كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها.
- حادي عشر: كل من استخدم دور العبادة للدعوة الى التصويت لمصلحة مرشح معين أو إضرار به.
- ثاني عشر: كل من استخدم أموال الجمعيات والنقابات أو استخدم مقارها للدعوة الى التصويت لمصلحة مرشح معين أو إضرار به.
- سادسا: إضافة إلى المذكرة الإيضاحية:

إضافة الفقرة التالية ("فيجوز لكل من صدر حكم بحرمانه من الانتخاب والترشح عملا بالنص السابق ان يمارس حق الانتخاب والترشح فور سريان احكام هذا القانون") بعد الفقرة التي تنص على (ومن الجدير بالذكر بأن أية أحكام سبق وأن صدرت في خصوص الحرمان من حق الانتخاب في ظل النص السابق لا يعد لها حجية في ظل القانون الجديد).

سابعا: الغاء المواد رقم (١٨) و (٢٧) و (٥٥).

مع فائق التقدير والاحترام،،،

سعود عبدالعزيز العصفور

سعود عبدالعزيز العصفور  
عضو مجلس الأمة

مركز زوق الجبيلي  
عضو مجلس الأمة



مجلس الامم  
NATIONAL ASSEMBLY

السيد رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان  
تمني طيبه وبعد

يرجى انقل بفرجه ليعمل لتلك الخاصه بالماده ٢٤  
من قانونه المقوضيه لعامة الترتيبات  
لتصير كما لتلك : م = ٢  
انتا المقوضيه .....

وتشكل المقوضيه لعامة الترتيبات من خمسة مقيدان  
من اهل درجه وكيل بجهته لتعيين او تكلمه اختلاف  
او ما يبادر له من اعضاء النيابة لعامة ، ~~مجلسهم~~  
ويكونه اخصيا رجه احدثه لتعيين ، برئاسة

افدهم ، ويصدر مرسوم بتدبيرهم للعمل بالمقوضيه لمدة  
اربع سنوات بالامانة بالاعلام الاصل ، وذلك بعد موافقة  
الاجلاس الاربع للعضاء .

مصدق  
مركز زوق الجبيلي



١٦

**السيد / رئيس اللجنة المشتركة ما بين لجنة الشؤون الداخلية والدفاع  
ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
المهترم ،،،**

تحية طيبة وبعد،،،

**الموضوع / طلب تعديل مشروع القانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة**

اتقدم بطلب تعديل المادة 17 من المشروع بقانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة الذي اقره مجلس الأمة في مداولته الأولى، لتكون على النحو التالي:

" يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الصحابة أو الذات الأميرية، ما لم يرد إليه اعتباره."

مع خالص التحية،،،

**مقدم الطلب  
حمدان سالم العازمي**



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

١٧

State of Kuwait

دولة الكويت

المحترم

السيد / خالد العتيبي

رئيس اللجنة المشتركة بين لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع / تعديل على المقترح بقانون بشأن المفوضية العامة للانتخابات

أتقدم إليكم بكتابي هذا بخصوص عدد من التعديلات المقترحة على ما جاء في مشروع القانون المرفق بتقرير اللجنة والذي تمت مناقشته وقراره في المداولة الأولى في جلسة 2023/7/27 برجااء عرضه على اللجنة.

(نص التعديل)

أولاً: تعديل المادة (2) لتصبح:

تنشأ **بمرسوم** المفوضية العامة للانتخابات وتتولى الاشراف على الانتخابات وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات وتلحق بوزير العدل ويمثلها امام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها.

ب- تشكل المفوضية العامة للانتخابات من سبع قضاة كويتيين شاغلي درجة وكيل بمحكمة التمييز أو محكمة الاستئناف أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة من الكويتيين وبرئاسة اقدمهم ويصدر مرسوم بندبهم ندباً كلياً للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للقضاء.

ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية **وتعين أعضائها وتحديد مكافآتهم** وسائر شئونها الأخرى.

ويكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة عامة تتألف من أمين عام وأمين مساعد، وعدد كاف من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصها ومكافآت أعضائها قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس المفوضية وأعضائها.

وتصدر المفوضية لائحة بالقواعد والإجراءات التي تسير عليها خلال مباشرتها لعملها وتدرج الاعتمادات المالية للمفوضية ضمن ميزانية وزارة العدل

**ثانياً: تعديل مادة (3) في النقطة (12) لتصبح الفقرة كالآتي:**

12- اعداد تقرير نهائي عن سير العملية الانتخابية متضمناً الاقتراحات المناسبة لتطويرها وتقديمه **ويقدم إلى وزير العدل وتقدم نسخة منه إلى رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الأعلى للقضاء.**

**رابعاً: تعديل في مادة 6 في الفقرة الأولى: -**

يحضر على رئيس وأعضاء المفوضية العامة للانتخابات وموظفي الأمانة العامة **ومن يستعان به من ذوي الخبرة والكفاءة ما يأتي:**

\*توضح العبارة الواردة في النقطة الثانية من المادة 6

**ممارسة أي وظيفة أو مهنة الخ "بخلاف عملهم الأصلي"**

تحتاج إيضاح ما إذا كان المقصود أن أعضاء الأمانة لهم أعمال ووظائف أصلية بالإضافة إلى عملهم في الأمانة، أم أن عملهم الأصلي هو في الأمانة فقط.

لأن الأصل في مثل هذه الوظائف المستحدثة يفتح باب لتوظيف الشباب لا أن يجمع الشخص بين عمله الأصلي ويكلف في الأمانة عمل آخر.

**خامساً: تعديل مادة (8) لتصبح:**

يكون لكل دائرة انتخابية جدول انتخاب أو أكثر، تحرره المفوضية العامة للانتخابات وفقاً لأحكام هذا القانون.

**سادساً: تعديل مادة 17 لتصبح: -**

يحرم من الانتخابات كل من صدر بحقه حكم بات:

أ- في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء.

ب- أو في جريمة المساس في الذات الأميرية أو بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة أو ثبت بحقه حكم الرشوة بالانتخابات، ما لم يرد إليه اعتباره.



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

يتبع (١٧)

دولة الكويت

### تعديل مادة (30)

تضاف على الفقرة الثانية ما نصه " وتشكل كل لجنة برئاسة من أحد أعضاء القضاء أو النيابة العامة الكويتيين.... "

تاسعاً: تعديل مادة (45) تضاف الى المادة فقرة ثانية تنص على الآتي:

### يعتمد النص الوارد في مشروع الحكومة

" وللمفوضية خلال اثنين وسبعين ساعة من إعلان النتيجة تعديل أسماء الأعضاء الفائزين أو ترتيب أسمائهم إذا كان ذلك بسبب أخطاء ما دية أو حسابية فقط في عملية جمع أعداد الأصوات، وعليها دعوة الأطراف المعنية للحضور أمامها أو من ينوب عنهم من وكلائهم أو مندوبيهم الاجتماع الذي يخصص لهذا الغرض لبدء ملاحظاتهم في هذا الشأن.

عاشراً: مادة (53) التعديل يعدل على البند الثاني عشر من المادة (53)

في النقطة الثانية عشر لتصبح: -

ثاني عشر: كل من استخدم أموال الجمعيات والنقابات و الأندية والمبرات أو استخدم مقارها للدعوة الى التصويت لمصلحة مرشح معين أو اضراراً به.

"التعديل: تضاف الى الفقرة الاولى من المادة ٦٢ الفقرة التالية:"

ويجوز للمفوضية العامة ان تكلف الاجهزة الحكومية بالتأكد من صحة أي من العناوين المرسلة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

مع خالص التحية،،،

مقدم الطلب

حمد عادل العبيد



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

١٨

دولة الكويت

السيد / رئيس اللجنة المشتركة

لجنة الداخلية والدفاع

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

المحترم

تحية طيبة و بعد،،،

### الموضوع : بعض التعديلات المقترحة

نتقدم لسيادتكم ببعض التعديلات المقترحة من جانبي على قوانين انشاء المفوضية العامة للانتخابات والتي اتمنى ان تقبل من جانب اعضاء اللجنة لما تراه مناسباً من تعديلات

بدايتاً ارجب باقتراح بإضافة بند لقانون لاستطلاعات الرأي التي تقدم في الكثير من القنوات الاعلامية ووسائل التواصل الاجتماعية والتي تجري عادة قبل اي انتخابات برلمانية لمجلس الامه، ما نراه ان الكثير منها حاذت عن اهدافها ولا تكن لها اي حيادية، فما نراه انها موجهه لخدم بعض المرشحين دون اخرين وهي انحرافات خارج ارادتها.

لذا اقترح: ان يتم اضافة بند ينظم لهذه الاستطلاعات وتنظيمها وتوجيهها لتكون تحت مظلة مؤسسات حيادية على اساس عالي من العلمية والمهنية متجرده من اي عوامل قد تآثر على مرشح دون غيره، وهو ما يساهم في رفع العملية الانتخابية، فأما ان تكون محايد او يجب حظر نشاطها

اما فيما يتعلق ببعض المواد المتعلقة بقانون انشاء المفوضية العليا للانتخابات:



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY  
مادة 17

State of Kuwait

يتبع (١٨)

دولة الكويت

يحرم من الانتخابات المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانه أو في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية، ما لم يرد له اعتباره

التعديل المقترح:

يحرم من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي:

- أ- جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الصحابة أو أمهات المؤمنين
- ب- جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانه أو الذات الأميرية، ما لم يرد له اعتباره.

(توضيح: في الجزء إ يكون الحرمان نهائي لارجعه به، اما الجزء ب يبلغ الحرمان اذا حصل على رد اعتبار)

#### مادة 40

تقوم اللجنة الأصلية والفرعية بإداء عملية الانتخابات، وفق الإجراءات المتقدمة، حتى ختام عملية الانتخاب، وتحرر كل لجنة محضراً بذلك يوقع عليه كل من رئيس اللجنة وعضائها الحاضرين.

وفور انتهاء عملية الانتخابات في جميع لجان الدائرة، تقوم كل لجنة بفرز صندوق الانتخاب بالنداء العلني وعرضها على الحضور، ويتم تحرير محضر لفرز الاصوات من اصل وصورة ويتم التوقيع عليه من رئيس و اعضاء اللجنة الحاضرين **ومندوبين المرشحين الحاضرين ليكون اثبات انه المحضر الذي تم اعتماده في اللجنة لينهي شبهات الطعن في العد او التغيير،** وتعاد أوراق الانتخابات بعد ذلك إلى الصندوق مع محضر الانتخابات و نسخة من محضر الفرز، ويتم غلق الصندوق وختمه بالشمع الاحمر ماعدا صناديق اللجان الاصلية، ثم تنقل كل لجنة فرعية صندوق الانتخاب إلى مقر اللجنة الاصلية التي تتبعها برفقة رئيس اللجنة و مندوب المفوضية و خمسة من ممثلين المرشحين الحاضرين **كحد اني** يختارون بالاتفاق فيما بينهم او بالقرعة في حال عدم الاتفاق، ويتم تسليم اصل محضر فرز الاصوات و الصندوق إلى رئيس اللجنة الأصلية.

مادة 42

يضاف بعد البند الخامس

يتم الاعلان عنها في القاعة وتبين سبب الابطال امام جميع الحضور، مع اعطاء المندوب الحق في التحفظ أو اعطاء الاعتراض على الابطال في محضر اللجنة

مادة 44

يتولى رئيس اللجنة الرئيسية الإشراف على العملية الانتخابية بالدائرة ومقابعتها واصدار الإرشادات والتوجيهات التي تكفل حسن أدائها.

ويتلقى أصل محضر الفرز التجميعي لجميع لجان الدائرة وصناديق انتخاب اللجان الأصلية، ويقوم بحضور جميع رؤساء اللجان الأصلية وعضائها وخمس ممثلين عن المرشحين **كحد أدنى** - يتم اختيارهم فيما بينهم او بالقرعة في حال عدم الاتفاق بالنداء العلني- بجمع نتائج فرز صناديق الانتخابات بالدائرة جميعها.

مقدمو الاقتراح

فهد عبدالعزيز المسعود  
عضو مجلس الأمة

1- النائب / فهد عبد العزيز المسعود

2- النائب / حمد عادل العبيد

3- النائب / فايز غنام الجمهور

4- النائب /



١٩

المحترم

السيد/ خالد العتيبي

رئيس اللجنة المشتركة بين لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية

تحية طيبة وبعد...

نتقدم لكم ولجنة المشتركة بجزيل الشكر على جهدكم الكبير في العمل على قانون المفوضية العامة للانتخابات، كما نتقدم بكتابنا هذا بتعديلات على ما جاء في مشروع القانون المرفق بتقرير اللجنة والذي تم إقراره ( مداولة أولى ) بتاريخ 2023/7 /27 برجاه عرضه على اللجنة للنظر فيه.

أولاً: تعديل المادة رقم (2)، لتصبح:

تنشأ المفوضية العامة للانتخابات وتتولى الاشراف على الانتخابات وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها.

أ. تشكل المفوضية على النحو التالي:

1. أربعة أعضاء يكون من بينهم الرئيس يرشحهم رئيس مجلس الأمة وتتم المصادقة عليهم بجلسة سرية لمجلس الأمة.
2. ثلاثة من رجال القضاء شاعلي درجة وكيل محكمة التمييز أو محكمة الاستئناف أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة يختارهم المجلس الأعلى للقضاء.

ويكون جميع أعضاء المفوضية السبعة متفرغين تماماً للعمل في المفوضية، ويصدر بتعيينهم جميعاً مرسوم وتحدد مكافأتهم بقرار من مجلس الوزراء وتكون مدة العضوية أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

تكون للمفوضية شخصية اعتبارية مستقلة تتمتع باستقلال مالي وإداري وبشرف عليها وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وتكون لها ميزانية تدرج ضمن ميزانية وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة.



يتبع (19)

تؤدي المفوضية مهامها واختصاصاتها باستقلالية وحيادية كاملة وفقاً لأحكام هذا القانون ولا يجوز لأي شخص أو جهة التدخل في شئونها بأي صورة كانت وتصدر اللائحة التنفيذية بمرسوم بناءً على اقتراح رئيس المفوضية، وبصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية ومكافآت أعضائها وسائر شئونها الأخرى.

يكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة عامة تتألف من أمين عام وأمين عام مساعد أو أكثر وعدد كاف من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها والإجراءات التي تسير عليها لمباشرة أعمالها قرار من الوزير المختص بناءً على اقتراح رئيس المفوضية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير الاحترام..

### الموقعون على الطلب

عبد بن جلع

محمد عبد الرحمن العليان

فارس سعيد العيسى

عبد الله قديري الابنوي

سعود عبد العزيز العصفور

د. محمد المطر

محمد محمد المديجي  
عضو مجلس الأمة

د. جنان محمد رمضان

صالح خالد الحافظ  
مهاجر خالد الحافظ  
عضو مجلس الأمة

مايز عنام الجوهري

د. عادل البرقي

حسن بوييه حيدر

د. محمد العزيز طارق الصغيني  
عضو مجلس الأمة ①



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

30 JUL 2023

٥

السيد العضو / خالد محمد المونس المحترم  
رئيس اللجنة المشتركة بين لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون  
التشريعية والقانونية  
تحية طيبة وبعد ،،

عملا بالمادة ١٠٣ من اللائحة الداخلية ، أتقدم بالتعديلات التالية على المشروع  
بقانون بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة بعد اقراره بالمدولة الأولى .

مع خالص التحية ،،

مقدم الطلب

مرزوق علي الغانم

التعديل والاضافة باللون الأحمر :

التعديل الأول :

المادة 3 فقرة (10)

تلقى الشكاوي من الناخبين والمرشحين والمنظمات المدعوة للمشاركة فيما يشوب العملية الانتخابية من مخالفات أو تدخل من السلطة التنفيذية أو من أي جهة أخرى للتأثير في سير العملية الانتخابية، وفحصها وإزالة أسبابها وإبلاغ النيابة العامة بما ينطوي عليه الفعل من شبهة الجريمة الجزائية .

التعديل الثاني :

المادة 16 فقرة (2)

ويشترط لمباشرة المرأة والرجل لحقهما في الانتخاب والترشيح الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية.

التعديل الثالث :

مادة 17

يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة أو جريمة المساس بالذات الإلهية أو الذات الأميرية، ما لم يرد إليه اعتباره.

واستثناء من أحكام المادة 245 من القانون رقم 1960/17 المشار إليه أعلاه تكون المدة اللازمة لرد الاعتبار عن جرائم المساس التي ارتكبت قبل صدور هذا القانون ثلاث سنوات إذا كانت العقوبة الحبس مدة تزيد على ثلاث سنوات، وستين إذا كانت العقوبة لا تزيد على ذلك، وسنة واحدة إذا كانت العقوبة المحكوم بها الغرامة.

التعديل الرابع :

مادة 34 فقرة (1)

للمرشحين ووكلائهم حق الدخول في قاعة الانتخاب، ولهم أن يوكلوا في كل مركز اقتراع أحد الناخبين بالدائرة ويكون التوكيل كتابة، ولمندوب أي مرشح حق التواجد في اللجنة أثناء عملية الفرز كاملة ولا يجوز إخراجه مالم يرتكب فعلا يستدعي ذلك.

التعديل الخامس :

مادة 40 فقرة (2)

وفور انتهاء عملية الانتخاب في جميع لجان الدائرة، تقوم كل لجنة بفرز صندوق الانتخاب بالنداء العلني ويجب أن تكون ورقة التصويت عند الفرز على مرأى من جميع المرشحين أو ممثليهم، ويتم تحرير محضر لفرز الأصوات من أصل وصورة ويتم التوقيع عليه من رئيس وأعضاء اللجنة الحاضرين، وتعاد أوراق الانتخاب بعد ذلك إلى الصندوق مع محضر الانتخاب ونسخة من محضر الفرز، ويتم غلق الصندوق وختمه بالشمع الأحمر ما عدا صناديق اللجان الأصلية، ثم تنقل كل لجنة فرعية صندوق الانتخاب إلى مقر اللجنة الأصلية التي تتبعها برفقة رئيس اللجنة ومندوب المفوضية وخمسة من ممثلي المرشحين الحاضرين يختارون بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق، ويتم تسليم أصل محضر فرز الأصوات والصندوق إلى رئيس اللجنة الأصلية.

التعديل السادس :

مادة 42 بند (2)

2- الآراء التي تثبت على ورقة غير مختومة والتي سلمت من اللجنة.

• ملاحظات:

- 1- عدم قصر المفوضية على التشكيل القضائي البحت ويجب إشراك ممثلين من المجتمع المدني وأصحاب الخبرة مع الحفاظ على أغلبية التشكيل القضائي .  
حيث أن عملية الانتخاب والترشيح ليست قضائية محضة ودانما تتطلب ذوي الخبرة في مثل هذه المسائل وجوانبها السياسية.
- 2- إعطاء الكويتي المتواجد في الخارج حقه في المشاركة وممارسة دوره الذي كفله له الدستور في الانتخاب ويكون ذلك تحت إشراف ومتابعة المفوضية من خلال البعثات الدبلوماسية في الخارج .

المحترم

السيد / خالد العتيبي

رئيس اللجنة المشتركة بين لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم لكم وللجنة المشتركة بجزيل الشكر على جهودكم في العمل على قانون المفوضية العامة للانتخابات. وأقدم لكم كتابي هذا بعدد من التعديلات على ما جاء في مشروع قانون المرفق بتقرير اللجنة والذي تم إقراره (مداولة أولى) بتاريخ 27/7/2023 لعرضه على اللجنة للنظر فيه.

**أولاً: إضافة بند في ديباجة مشروع القانون:**  
القانون رقم (44) لسنة 1994 بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (7) من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية.

**ثانياً: تعديل المادة رقم (1)، لتصبح:**

- في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:
- المفوضية العامة للانتخابات، الجهة المعنية للانتخابات: الجهة المعنية بالإشراف وتنظيم العملية الانتخابية.
  - الناخب: المواطن الذي له حق اختيار المرشح وتوافرت به الشروط المتطلبية لمباشرة حقوقه الانتخابية.
  - المرشح: المواطن المشارك بالعملية الانتخابية بعد تسجيل طلب رغبته في ذلك مستوفياً لكافة الشروط المتطلبية للترشيح.
  - موطن الانتخاب: المكان الذي يقيم فيه الناخب بصفة فعلية ودائمة والثابت في البطاقة المدنية.
  - جداول الانتخاب: الكشوف التي تتضمن أسماء من لهم الحق في الانتخاب، ورقم قيدهم الانتخابي وموطنهم الانتخابي، ودوائرهم الانتخابية، وأسماء الموقوفين من الانتخاب، وتعتبر هذه الكشوف حجة قاطعة يوم الاقتراع.
  - لجان الانتخاب: اللجنة الرئيسية والأصلية والفرعية التي تتكون من أعضاء السلطة القضائية وغيرهم.
  - مراكز الاقتراع: الأماكن المخصصة لإدلاء الناخبين بأصواتهم والتي تقوم المفوضية العليا للانتخابات بتحديد ما.
  - الانتخابات الفرعية: انتخابات تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتسبين لفئة أو طائفة.

**ثالثاً: تعديل المادة (2)، لتصبح:**

تنشأ المفوضية العامة للانتخابات، وتتولى الاشراف على الانتخابات، وتنظيم العملية الانتخابية بالتنسيق مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالانتخابات، وتلحق بوزير العدل مالياً وادارياً ويمثلها أمام القضاء وفي علاقتها بالغير رئيسها. وتشكل المفوضية العامة للانتخابات على النحو التالي:

- رئيساً يختاره مجلس الأمة
- أميناً عاماً يختاره مجلس الأمة
- ثلاثة قضاة كويتيين شاعلي درجة وكيل بمحكمة التمييز او الاستئناف، أو ما يعادلها من النيابة العامة ويصدر مرسوم بتعيينهم للعمل بالمفوضية لمدة أربع سنوات بالإضافة الى عملهم الأصلي، وذلك بموافقة المجلس الأعلى للقضاء.
- واثنين من جمعيات النفع العام يختارهم رئيس مجلس الأمة ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد مقر عمل المفوضية، ومكافآت أعضائها، وسائر شئونها الأخرى.
- ويكون للمفوضية العامة للانتخابات أمانة عامة تتألف من أمين عام وأمين مساعد او اكثر، وعدد كافٍ من الموظفين ترشحهم المفوضية، ويصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها ومكافآت أعضائها قرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس المفوضية.
- وتصدر المفوضية لائحة بالقواعد والإجراءات التي تدير عليها خلال مباشرتها لعملها، وتدرج الاعتمادات المالية للمفوضية ضمن ميزانية وزارة العدل.

**رابعاً: تعديل البند رقم (12) من المادة (3)، لتصبح:**

إعداد التقرير النهائي التفصيلي عن سير العملية الانتخابية متضمناً الاقتراحات المناسبة لتطويرها، وتقديم نسخة منه إلى رئيس مجلس الأمة، ووزير العدل، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء.

**خامساً: تعديل المادة (29)، لتصبح:**

يتم تجهيز صناديق الاقتراع، وطباعة أوراق الانتخاب، بالشكل الذي تحدده المفوضية العامة للانتخابات.

عضو مجلس الأمة  
د. عبدالهادي ناصر العجمي  
د. عبدالهادي ناصر العجمي  
عضو مجلس الأمة



٢٢

المعترم

الأخ الفاضل / رئيس لجنة الداخلية والدفاع

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: تعديلات على قانون المفوضية العليا للانتخابات

بالإشارة عن الموضوع أعلاه، نقدم لحضراتكم بعض التعديلات على بعض المواد في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة (المفوضية العليا للانتخابات).

مع خالص التقدير والاحترام،،،

النائب

د. فلاح ضاهي الهاجري

د. فلاح ضاهي الهاجري  
عضو مجلس الأمة

٥٥

**تعديلات على قانون**

**المفوضية العليا**

**لانتخابات**

**مقدمة من**

**النائب**

**الدكتور فلاح ضاحي الهاجري**

نسخة

- الباب الرابع مادة ١٧ ، يضاف لها أو تكون مادة مستقلة
- لا يسري حكم المادة ١٧ من القانون ... لسنة ٢٠٢٣ بأثر رجعي [ لا بد من التنصيص عليه حتى لا يطبق بأثر رجعي
- الجرائم المخلة بالشرف والأمانة، لا بد من تحديدها ، حتى لا ندخل في المزاج والعزل السياسي
- كذلك [ مالم يرد إليه اعتباره ] رد الاعتبار لا بد أن ينتهي خاصة فيما يتعلق بالتصفية السياسية .
- تبعية المفوضية لا يجب أن تكون لوزير العدل ، بل لوزير الدولة لشؤون مجلس الأمة - وزير محلل

— كذلك تعديل على المادة 27 الباب الخامس —

النص الحالي :

- يحظر إقامة أكشاك أو خيام أو أي شيء من هذا القبيل أو استعمال جميع وسائل النقل بقصد الدعاية الانتخابية أمام لجان الاقتراع أو غيرها، وفيما عدا داخل المقر الانتخابي للمرشح أو على أسواره،
- يحظر إقامة اعلانات أو لافتات أو صور للمرشحين أو الاعلان عن عقد أي اجتماعات للتشاور بشأن الانتخابات أو أي إعلان شكر أو تهنئة للمرشحين، ولو بعد انتهاء العملية الانتخابية في الطرق العامة أو المنشآت أو المباني العامة أو الخاصة كدعاية للمرشحين (

## النص المعدل

((يحظر إقامة أكشاك أو خيام أو أي شيء من هذا القبيل أو استعمال جميع وسائل النقل بقصد الدعاية الانتخابية أما لجان الاقتراع أو غيرها، وفيما عدا داخل المقر الانتخابي للمرشح أو على أسواره.

يحظر إقامة إعلانات، أو لافتات أو صور للمرشحين أو الإعلان عن عقد أي اجتماعات للتشاور بشأن الانتخابات أو أي إعلان شكر أو تهنئة للمرشحين ولو بعد انتهاء العملية الانتخابية في الطرق العامة أو المنشآت أو المباني العامة أو الخاصة كدعاية للمرشحين.

ويستثنى من ذلك كله لوحات الطرق

المرخصة والواردة بعقود المزادات

الإعلانية المطروحة من قبل بلدية الكويت))



CH

السيد / خالد العتيبي  
المحترم  
رئيس اللجنة المشتركة بين لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
تحية طيبة وبعد...

الموضوع: تعديل على المشروع بقانون في شأن المفوضية العليا لشؤون الانتخابات

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه نرفق لكم صورة ضوئية تتضمن التعديلات.

مع خالص التحية...

أمين سر مجلس الأمة  
د. مبارك حمود الطشه

## مواد تحتاج إلى تعديل في المشروع بتعديل قانون الانتخاب

المحال بالمرسوم رقم 137 لسنة 2023

للتعديل (33)

- ما ورد في نص المادة (30) " ..... وتشكل كل لجنة برئاسة أحد أعضاء القضاء أو النيابة العامة يعينه
- التعديل إضافة (الكويتيين) إلى النص بحيث يصبح (أحد أعضاء القضاء أو النيابة العامة الكويتيين)
- ما ورد في نص المادة (48) " ..... الدائرة الإدارية المختصة على أن تنتظر الطعون على وجه الاستعجال
- التعديل بأن يكون درجات التقاضي فيها على درجة واحدة لأن مردها إلى محكمة التمييز فلا داعي للتطويل
- ما ورد في نص المادة (56) "لا يجوز للوزراء ورجال القضاء والنيابة العامة .....
- التعديل يكون بحذف كلمة رجال لأن أعضاء السلطة القضائية الآن أصبحوا من الرجال والنساء
- الورقة المتضمنة بعد الاطلاع على الدستور وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ ..... إلى آخره
- جاءت خالية من قانون المطبوعات والنشر، وقانون الاعلام الالكتروني، وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات
- ما ورد في نص المادة (3) من النص على اختصاصات المفوضية العليا للانتخابات
- التعديل اضافة اختصاص للمفوضية وهو تحديد قيمة المكافآت المالية للمشاركين في تنظيم العملية الانتخابية لا كما هو معمول به في الوضع الحالي وهو كتاب من وزير العدل في كل انتخابات تكون فيه قيمة المكافأة خاضعة لتقدير ديوان الخدمة المدنية كما هو حال الموظفين المدنيين من وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الاعلام
- ما ورد في نص المادة (17) من المشروع " في جرائم المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الاميرية
- التعديل بإضافة كلمة أو الصحابة وأمهات المؤمنين
- جاءت المادة 45 من المشروع مطابقة للمادة 39 في القانون القائم حالياً، فيما يتعلق بالإجراء المتخذ في حال تساوى عدد الأصوات الصحيحة التي حصل عليها مرشحان أو أكثر.....
- التعديل ربما يكون الأكثر تعبيراً عن إرادة الناخبين أن تعاد الانتخابات بين المرشحين الاثنین أو أكثر الذين تساوى عدد الأصوات الصحيحة التي حصلوا عليها
- تمنح المادة 47 المفوضية صلاحية ربما أكثر مما تقتضيه الأمور في مسألة اعلان أسماء الفائزين اذ تنص على ان " يعلن رئيس المفوضية أسماء الأعضاء الفائزين وفقاً لمحاضر نتائج الانتخاب خلال ثمانية وأربعين ساعة بعد انتهاء العملية الانتخابية وللمفوضية خلال اثنتین وسبعین ساعة من اعلان النتيجة تعديل أسماء

الأعضاء الفائزين أو ترتيب أسمائهم إذا كان ذلك بسبب أخطاء مادية أو حسابية فقط في عملية جمع اعداد الأصوات "

- التعديل قد يكون الأجدى والأفضل الإعلان عن النتائج مرة واحدة بشكل نهائي وقاطع وبعد تدقيق الأرقام وحساب الأصوات ويستوي أن يكون ذلك بعد 48 ساعة أو 72 ساعة وإن كان التعجيل في إعلان النتائج أفضل حسماً للأمر
- ما ورد في نص المادة (53) من المشروع " وكل من استعمل حقه في الانتخاب الواحد أكثر من مرة..."
- التعديل لا بد من الالتفات إلى هذه القضية وهو كيفية اثبات حق التصويت خاصة وإنما في زمن توفر وسائل الإثبات حتى لا يكون مجالاً للتشكيك في العملية الانتخابية والإثارة والجدل

\* ديباجة القانون خالية من الإشارة لقانون  
 إنشاء الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية  
 خالية أيضاً من  
 قانون المطبوعات والنشر  
 وقانون الإعلام الإلكتروني  
 وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات

٢٤



السيد /خالد العتيبي  
المحترم  
رئيس اللجنة المشتركة بين لجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
تحية طيبة وبعد...

الموضوع: تعديل على المشروع بقانون في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه نرفق لكم صورة ضوئية تتضمن التعديلات.

مع خالص التحية...

أمين سر مجلس الأمة  
د. مبارك حمود الطنجه



للتبع (ع ٢)

# جمعية المحامين الكويتية

مسجلة تحت رقم (٨) ائدية و جمعيات نفع عام بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٣

إشارتنا: ١٤٢٤٤ / ١٤٢٤

الكويت في: ٢٠ يوليو ٢٠٢٢

المحترم

السيد الفاضل / د. مبارك حمود العنشه

أمين سر مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد...

## الموضوع : اضافة تعديلات على المشروع في قانون بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة

يطيب لنا أن نقدم لكم خالص الشكر على تعاونكم وحرصكم المستمر ، حيث أنه وبمراجعة نصوص المشروع وملاحظات بعض أعضاء لجنة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية حول تشكيل المفوضية العامة للانتخابات ، كما وردت في المادة الثانية من المشروع، وبمراجعة اختصاصات اللجنة والمنصوص عليها في المادة الثالثة من المشروع، ووجود العديد من البنود فيها مما يدخل في صميم عمل وأهداف جمعية المحامين الكويتية على التفصيل الوارد في نص المادة المذكورة. ومنها على سبيل المثال:

١- عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة لأي من المرشحين والناخبين.

٢- الالتزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية.

٣- عدم استخدام العنف أو التهديد باستخدامه.

وبالعودة إلى التشكيل المقترح (وتشكل المفوضية العامة للانتخابات من سبعة قضاة كويتيين شاغلي درجة وكيل محكمة التمييز أو محكمة الاستئناف أو ما يعادلها من أعضاء النيابة العامة، برئاسة أقتنهم...) وخلوها من ممثل عن جمعية المحامين الكويتية و من جمعيات النفع العام أو هيئات المجتمع المدني الأخرى ذات العلاقة.



٣٤ يتبع

## جمعية المحامين الكويتية

مسجلة تحت رقم (٨) اندية و جمعيات نفع عام بتاريخ ١٨/٣/١٩٦٣

إشارتنا،

الكويت هي

لذا نرى أن يضم التشكيل رئيس أو أحد أعضاء مجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية بصفته، كما نرى أنه لا يمنع من النظر في إضافة ممثل أو ممثلين عن هيئات من المجتمع المدني، فمجلس الأمة تعبير عن جموع أفراد الشعب فيما يأملون لتحقيق مصلحة المواطن والمصلحة العامة للدولة وتحقيقاً لمبادئ الديمقراطية.

شاكرين لكم ما تقومون به من جهود لخدمة الوطن والمواطن

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير ...

شريان مرزوق الشريان

رئيس مجلس إدارة جمعية المحامين الكويتية

Majed Museid Al – Mutairi

Member of National Assembly

State of Kuwait



ماجد مساعد المطيري

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

2023/07/31م

السيد / رئيس اللجنة المشتركة بين لجنة الشؤون الداخلية والدفاع  
ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية  
المحترم،،،

تحية طيبة وبعد

أتقدم لسيادتكم ببعض التعديلات على مشروع قانون في شأن انتخابات أعضاء مجلس  
الأمة لسنة 2023م

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،،،

مقدم الطلب

النائب/ماجد مساعد المطيري

ماجد مساعد المطيري  
عضو مجلس الأمة ③

Majed Museid Al – Mutairi

Member of National Assembly

State of Kuwait



ليتبع (٣٥)

ماجد مساعد المطيري

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

**أولاً / تعديل المادة (54) من مشروع القانون ليكون نصها بعد التعديل كالتالي :-**

**"يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة مالية لا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين**

**العقوبتين كل من :-**

أولاً: كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه لغيره ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الإمتناع عن التصويت.

ثانياً: كل من تحايل علانية بأي وسيلة من وسائل الإعلام، أو النشر، أو خفية برسائل، أو اتصالات هاتفية أو عن طريق وسطاء لشراء أصوات الناخبين إغراء بالمال أو أعطى أو عرض أو تعهد بأن يعطي ناخباً شيئاً من ذلك ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الإمتناع عن التصويت.

ثالثاً: كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره.

رابعاً: كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أخباراً غير صحيحة عن سلوك أحد المرشحين أو أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الإنتخاب.

خامساً: كل من دخل في المكان المخصص لإجتماع الناخبين حاملاً سلاحاً بالمخالفة لأحكام المادة (35) من هذا القانون.

سادساً: كل من قام بتصوير ما يثبت إعطاء صوته لمرشح معين.

سابعاً: كل من قام بتغيير عنوانه المحدد للموطن الإنتخابي إلى موطن آخر وهو يعلم بعدم صحة تلك البيانات.

Majed Museid Al – Mutairi

Member of National Assembly

State of Kuwait



يتبع (55)

ماجد مساعد المطيري

عضو مجلس الأمة

دولة الكويت

ثامناً: كل من اختلس أو أخفي أو أعدم أو أفسد جدول الانتخابات أو أي ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة الانتخاب بأي طريقة أخرى.

تاسعاً: كل من أخل بحرية الانتخاب، أو بنظامه بإستعمال القوة، أو التهديد، أو بالإشتراك في تجمهر أو صباح أو مظاهرات.

عاشراً: كل من خطف الصندوق المحتوي على أوراق الانتخاب أو أتلفه.

**الفقرة الحادية عشر قبل التعديل: إلغاء النص بالكامل المتعلقة بانتخابات الفرعية.**

حادي عشر: كل من استخدم دور العبادة أو دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو إضرار به..

ثاني عشر: كل من استخدم أموال الجمعيات والنفقات أو أستخذ مقارها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو إضراراً به.

**ثانياً: إلغاء المادة (55) وإستبدالها بالنص التالي:-**

تسقط الدعوى العمومية والمدنية المتعلقة بالجرائم الواردة بأحكام هذا القانون بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان النتائج النهائية من قبل المفوضية العامة للانتخابات.

**ثالثاً: إضافة فقرة جديدة للمادة (17) نصها كالتالي:-**

وتعتبر الجرائم الواردة بهذه المادة جرائم مخلة بالشرف والأمانة على سبيل الحصر وهي:

أ- الجرائم الماسة بأمن الدولة في الخارج والداخل وجرائم التجسس والتخابر مع العدو.

**Majed Museid Al – Mutairi**

Member of National Assembly

State of Kuwait



يقع (٢٥)

**ماجد مساعد المطيري**

**عضو مجلس الأمة**

دولة الكويت

- ب- الجرائم الضارة بالمصلحة العامة وبأعمال الموظفين العاملين وهي: إنتهاك حرمة الأديان، الرشوة، سوء إستعمال الوظيفة، إنتحال الصفة، إختلاس الأموال العامة والإستيلاء عليها، جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ت- الجرائم الواقعة على المال وهي: السرقة، النصب، خيانة الأمانة، التزوير، تزيف أوراق النقد وتزيف المسكوكات، تزوير الأختام والطوابع وجرائم الشيكات.
- ث- الجرائم الواقعة على العرض والسمعة وهي: المواقعة الجنسية، هتك العرض، الزنا، التحريض على الفجور والدعارة والقمار، الخمر والمخدرات، الخطف.



التاريخ: 12 محرم 1445هـ  
الموافق: 30 يوليو 2023م

السيد/ رئيس اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون الداخلية والدفاع المحترم  
والشؤون التشريعية والقانونية

تحية طيبة وبعد،،

أرجو التفضل بسحب اسمي من جميع الاقتراحات المقدمة بالتعديل على ما  
أقر في المداولة الأولى على قانون انتخابات أعضاء مجلس الأمة (المفوضية  
العامة للانتخابات).

مع خالص الشكر،،

أحمد حاجي لاري  
عضو مجلس الأمة



**مرفق رقم (4)**  
**نسخة من قرار تشكيل اللجنة المشتركة**



Speaker's Office

مكتب الرئيس

مجلس الأمة

KNA\_01993\_2023

27/07/2023

المحترم

الأخ الفاضل / رئيس لجنة الشؤون الداخلية و الدفاع

تحية طيبة وبعد ...

أنهي إليكم أن مجلس الأمة قد نظر في جلسته المعقودة يوم الثلاثاء

الموافق ٢٠٢٣/٧/٢٥ م، الرسالة الواردة من رئيس لجنة الشؤون التشريعية

والقانونية ولجنتكم بطلب تشكيل لجنة مشتركة لبحث مشروع القانون بشأن

انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

وبعد المناقشة انتهى المجلس إلى الموافقة على هذا الطلب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

  
أحمد عبدالعزيز السعدون  
رئيس مجلس الأمة



المرفقات :

• نسخة من الرسالة المشار إليها



27 JUL 2023

السيد / رئيس مجلس الأمة  
تحية طيبة وبعد ...

موضوع  
٢٠٢٣/١٧/٤٤

الموضوع  
طلب تشكيل لجنة مشتركة لبحث مشروع القانون بشأن انتخابات  
اعضاء مجلس الأمة والمحال لمجلس الأمة من الحكومة  
بتاريخ 23 يوليو 2023 .

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، واستناداً إلى نصوص المواد (43) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وحيث أن مشروع القانون رقم ( ) لسنة ٢٠٢٣ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والمحال لمجلس الأمة من الحكومة بتاريخ 23 يوليو 2023 تتداخل لبحثه اختصاصات كل من لجنة شئون الداخلية والدفاع ولجنة الشئون التشريعية والقانونية. وعليه واستناداً إلى نص المادة (53) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة نتقدم نحن الموقعون أدناه بطلب تشكيل لجنة مشتركة لبحث المشروع المشار إليه.

**ونفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،**

**مقدمو الطلب**

خالد محمد المونس

رئيس لجنة شئون

الداخلية والدفاع

مهند طلال السايبر

رئيس لجنة الشئون

التشريعية والقانونية